



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا



تحليل الكفاءة التشغيلية في ظل نموذج حد التكلفة العشوائي ودورها الوسيط في
القيمة السوقية للأسهم

(دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية المساهمة)

**Operational Efficiency Analysis under the Random Limit
Model and its Mediating Role in the Market Value of the
Shares**

(Applied Study on a Sample of Iraqi Joint-Stock Banks)

اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات المصرفية

تقدمت بها الطالبة

إستبرق محمود جارالله الانصاري

أشرف : الاستاذ الدكتور

ابراهيم فضل المولى البشير

1441هـ - 2020م

الاستهلال

قال الله تعالى :

((وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا

تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا))

صدق الله العظيم

سورة الإسراء - الآية 29

الاهداء

اهدي جهدي هذا الى

ماذكر في قوله تعالى " واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا بلدا امنا وارزق اهله من الثمرات من امن منهم بالله
واليوم الاخر " الى وطني الذي مر عليه من السقيم اشده والذي مر عليه من القسوة اكثرها بئسا الى وطني
الذي من خيراته ومن ثمراته ما ساعدني واعانني على انجاز عملي هذا

الى

ابنائي وقلذات اكبادي . منهم من اعانني وشجعني وصبروا معي ومنهم من تفهموا انشغالي بأداء دراستي
التي هي بين ايديكم الان , والى كل الباحثين في وطني والعلماء الاجلاء

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم , علم الانسان مال لم يعلم , الحمد لله المنان , الملك القدوس السلام , مدبر الليالي والايام , مصرف الشهور والاعوام , قدر الامور فنظمها احسن نظام , ماشاء الله كان ومالم يشأ لم يكن , الحمد لله على ما انعم به علي من فضله الخير الكثير والعلم الوفير واعانني على انجاز هذا العمل الذي احتسبه عبادة من العبادات جعلها الله خالصة لوجهه الكريم وصل الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم .

اما بعد وبأكمال هذا الجهد العلمي المتواضع اتقدم بالشكر والامتنان لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لمنحي الفرصة لدراسة الدكتوراه ثم الشكر لكلية الدراسات العليا وكلية الدراسات التجارية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , و اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذ الفاضل الدكتور ابراهيم فضل المولى البشير والذي تفضل بالاشراف على هذه الاطروحة والذي كان عوناً بما قدمه لي من رعاية علمية وملاحظات كان لها اثر كبير في صقل واغناء هذا البحث فله مني فائق الشكر وعظيم الامتنان .

واتقدم بأسمى ايات الشكر والامتنان الى من ساندني في انجاز هذا العمل واخص منهم الاستاذ الدكتور حمزة محمود شمخي والاستاذ الدكتور صلاح الامام والاستاذ محمد عبد احمد كما يطيب لي ان اتقدم بفائق الشكر والتقدير لاجراء لجنة المناقشة الذين قدموا يد العون والمساعدة من خلال ملاحظاتهم القيمة لاثراء هذا العمل كما اتقدم بجزيل الشكر والعرفان لعائلتي وجميع ابنائي وكل من دعالي في ظهر الغيب دعوة صادقة شكرا لكم وجزاكم الله عني خير جزاء والحمد لله رب العالمين .

المستخلص

تحددت فكرة الدراسة في إطار الهدف الرئيس منه بدراسة العلاقة بين عدد من العوامل الاقتصادية والمالية التي تمثل متغيرات في نموذج حد التكلفة العشوائي بصفته متغيراً وسيطاً يخضع لتباين مستوياته الى تلك العوامل والتي تتوزع كمتغيرات خارجية في هذا النموذج مثلتها كلاً من (القروض والاستثمارات) واخرى داخلية (الاجور , ورأس المال المادي , ورأس المال النقدي) ذات التأثير المتوقع المقابل في تفسير تباين قيمة المنشأة بدلالة أسعار عدد من المصارف العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية البالغ عددها تسعة مصارف خلال المدة الزمنية المحددة بين (2009-2017) . ومايزيد من تعقيد المشكلة هو المبادلة الصحيحة المطلوبة بين حجم القروض والاستثمارات ومايخصص من مبالغ ترصدها المصارف لتأدية انشطتها التشغيلية في مجالات الاجور وتهيئة رأس المال المادي والنقدي , ومايترتب عليها من كلف تشغيلية تتسحب سلباً على تراجع مستوياتها الربحية وماتتركه من اشارات عكسية للمستثمر في السوق المالية , تدفعه نحو الامتناع عن توظيف ثرواته في اسهم هذه المصارف ومن ثم تراجع حجم الطلب عليها ليؤول الامر وفق اليه السوق , اي تراجع القوة السعرية لتلك الاسهم في توليد عوائد مجزية على الاستثمار فيها وتفسره تدني مستويات القيمة السوقية المتحققة لتلك المصارف على مدار الزمن وبالتالي الاخفاق في تحقيق هدف المستثمر في تعظيم ثروته في اطار موارد المحددة والامر يمتد الى سوء تخصيص موارد المشتركين في السوق المالية . وقد تجسد الافق الزمني للدراسة بيانات مقطعية وبيانات سلسلة زمنية شكلت مجملها مايسمى بالبيانات المزدوجة التي ترمي الى تفسير العلاقات المتوقعة بين المتغيرات المدروسة والتباين المرافق لها من حيث المكان (المصارف) والزمان (سنوات البحث) . وبعد استعمال نموذج الانحدار الخطي للبيانات المزدوجة وفق مايعرف بنموذج التأثير الثابت بدلالة الدوال اللوغارتمية توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات اجمعت على التأثير المعنوي إحصائياً للمتغيرات الخارجية في قيمة المنشأة ضمن نموذج الاختبار دون المتغيرات الداخلية قدر تعلق الامر بألية تصميم الدراسة والعينة المدروسة , ومن ثم صياغة عدد من التوصيات المناسبة التي تحدد مضمونها إجمالاً بضرورة إعداد الخطط والسياسات المالية للمصارف التي من شأنها توظيف إستثمارات والقروض الممنوحة الى مديات تستمر بموجبها قيمة تلك المصارف بالتزايد الى الحد الذي ينسحب الى تعظيم عوائد الاستثمار في أسهمها وتحقيق هدف تعظيم ثروة المستثمر في السوق المالية .

Abstract

The aim of this research is to study the relationship between a number of economic and financial factors representing the variables in a random cost limit model as an intermediate variable whose level of variation is subjected to those factors. In this model, these factors are distributed as external variables, represented by (loans and investments) and internal (wages, physical capital, and cash capital). These factors have a corresponding expected effect in the firm's interpretation of the firm value in terms of the price of a number of nine Iraqi joint stock banks listed in Iraq Stock Exchange during the years (2009-2017). What increases the complexity of the problem is the correct exchange required between the volume of loans and investments and the amounts allocated by the banks to perform their operating activities in the areas of wages and the creation of material and monetary capital, and the consequent operating costs that they negatively withdraw from the decline in their profitability levels and what they leave from the reverse signals of the investor in the financial market, The time horizon of this paper is embodied in a cross-sectional data and time series data that collectively formed the so-called panel data aiming to explain the expected relationships between the study variables and the accompanying variation in terms of the location (banks) and time (years of the research). The main hypothesis of the study stated that the operating costs of the banks are mediated by the sample of the study in a statistically significant relationship between loans, investments, wages, physical capital, and monetary capital with the market value of those banks

The study relied on the descriptive analytical method, using a number of statistical tools, the most important of which are measures of central tendency (mean), scattering scales (standard deviation and coefficient of variation), correlation coefficient, and logarithmic linear regression multivariate equations. The research has come up with a number of findings. These findings have a statistically significant effect of the external variables on the firm's value within the test model, neglecting the internal variables of the mechanism of designing this paper and its sample, as well. Moreover, this paper introduces appropriate recommendations that determine their content in general, the necessity of preparing financial plans and policies for banks. In addition to the investments and loans granted to the extents, which the values of those banks continue to increase until it withdraw to maximize the return on investment in their shares and achieve the goal of increasing the investor's wealth in the stock market.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	العنوان
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ت	الشكر والتقدير
ث	المستخلص
ج	Abstract
ح	فهرس الموضوعات
خ	فهرس الجداول
ذ	فهرس الأشكال
ز	فهرس الملاحق
1	تمهيد
3	الفصل الأول : الأطار المنهجي والدراسات السابقة
4	المبحث الأول : منهجية الدراسة
9	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
26	الفصل الثاني : دراسة نظرية للكفاءة التشغيلية
27	المبحث الأول : الأطار المفاهيمي للكفاءة
70	المبحث الثاني : التكاليف التشغيلية وقياس الكفاءة المصرفية بالطرق التقليدية والطرق الغير تقليدية
90	المبحث الثالث : القيمة السوقية للأسهم
108	الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية
108	المبحث الأول : التحليل المالي للمتغيرات
123	المبحث الثاني : الوصف الإحصائي للمتغيرات
139	المبحث الثالث : اختبار فرضيات البحث
156	الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات
165	المصادر
180	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
30	تعريف الكفاءة	1-2
38	تعريف الكفاءة المصرفية	2-2
66	سمات رأس المال المادي	3-2
68	التمييز بين رأس المال المادي والنقدي	4-2
99	تعريف القيمة السوقية	5-2
109	معدل نمو القروض	1-3
111	معدل نمو الاستثمارات	2-3
113	معدل نمو الاجور	3-3
115	رأس المال المادي	4-3
117	رأس المال النقدي	5-3
119	معدل نمو الكلف التشغيلية	6-3
121	القيمة السوقية لأسهم مصارف العينة	7-3
124	نتائج الوصف الاحصائي لمتغير الكلف	8-3
125	نتائج الوصف الاحصائي لمتغير القروض	9-3
127	نتائج الوصف الاحصائي لمتغير الاستثمار	10-3
128	نتائج الوصف الاحصائي لمتغير الاجور	11-3
130	نتائج الوصف الاحصائي لمتغير رأس المال المادي	12-3

131	نتائج الوصف الاحصائي لمتغير رأس المال النقدي	13-3
133	نتائج الوصف الاحصائي لمتغير القيمة السوقية	14-3
135	نتائج الوصف الاحصائي على المستوى الكلي للعينة	15-3
137	مصفوفة معاملات الارتباط متغيرات البحث على المستوى الكلي الشامل للعينة	16-3
140	اختبارات التوزيع الطبيعي	17-3
146	اختبارات التوزيع الطبيعي بعد تحويلات القوة الاحصائية	18-3
148	نتائج اختبار الفرضية الاولى	19-3
150	نتائج اختبار الفرضية الثانية	20-3
152	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	21-3
153	نتائج اختبار الدور الوسيط للكلف التشغيلية	22-3
154	ملخص نتائج اختبار فرضيات البحث	23-3

فهرس الاشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
6	نموذج الدراسة	1-1
33	الكفاءة والانتاجية	1-2
36	العلاقة بين الكفاءة والفاعلية والانتاجية	2-2
42	الكفاءة الفنية لمنتج واحد	3-2
43	الكفاءة الفنية لمنتجين	4-2
44	الكفاءة التخصيضية	5-2
46	منحنى الكلفة المتوسطة في المدى الطويل	6-2
47	ألحجم الأدنى الكفاء	7-2
49	كفاءة X للمدخلات	8-2
63	هيكل الاجور والحوافز	9-2
76	منهج الانتاج	10-2
77	منهج الوساطة	11-2
83	منحنى الكفاءة للتحليل الحدودي العشوائي	12-2
87	مؤسسة تستخدم مدخلات اكثر لانتاج نفس ناتج المؤسسات الاخرى	13-2
96	توضيح مفهوم القيمة	14-2
104	العوامل المؤثرة في القيمة السوقية	15-2
110	متوسط معدل نمو القروض	1-3
112	متوسط معدل نمو الاستثمارات	2-3
114	متوسط معدل نمو الاجور	3-3
116	متوسط رأس المال المادي	4-3
118	متوسط رأس المال النقدي	5-3
120	متوسط معدل نمو الكلف التشغيلية	6-3
122	متوسط القيمة السوقية بدلالة اسعار الاغلاق	7-3

124	الايوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الكلف التشغيلية الكلية للمصارف المدروسة	8-3
126	الايوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير القروض للمصارف المدروسة	9-3
127	الايوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الاستثمارات للمصارف المدروسة	10-3
129	الايوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الاجور للمصارف المدروسة	11-3
130	الايوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير رأس المال المادي للمصارف المدروسة	12-3
132	الايوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير رأس المال النقدي للمصارف المدروسة	13-3
134	الايوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير القيمة السوقية للمصارف المدروسة	14-3
136	الاحصائيات الوصفية للمتغيرات على المستوى الكلي الشامل للعينة خلال فترة البحث	15-3
138	العلاقة البيانية بين متغيرات البحث على مستوى المصارف	16-3
142-141	توزيعات دوال الكثافة الاحتمالية للمتغيرات	17-3
145-143	التحويلات الرياضية لمتغيرات البحث	18-3
146	انتشار بيانات متغيرات البحث بدلالة التوزيع اللوغاريتمي	19-3

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	العنوان	رقم الملحق
180	القروض للمصارف عينة الدراسة للسنوات من 2009 - 2017	1
181	الاستثمارات للمصارف عينة الدراسة للسنوات من 2009 - 2017	2
182	موارد بشرية عينة الدراسة للسنوات من 2009 - 2017	3
183	رأس المال المادري للمصارف عينة الدراسة للسنوات من 2009 - 2017	4
184	رأس المال النقدي للمصارف عينة الدراسة للسنوات من 2009 - 2017	5
185	تكاليف الكلية للمصارف عينة الدراسة للسنوات من 2009 - 2017	6
186	اسعار اغلاق اسهم المصارف عينة الدراسة للسنوات من 2009 - 2017	7

تمهيد :

تترجع المصارف التجارية(الخاصة) على قمة هرم الصناعة المصرفية باستثناء البنك المركزي الذي يسبقها ويتقدم عليها مما جعلها تؤدي دوراً هاماً في اقتصاديات بلدانها, وخصوصاً في عالمنا المعاصر والذي يشهد ثورة في تقنية المعلومات والاتصالات والعولمة المالية والتي أدت إلى رفع القيود وإزالة الحواجز وتحرير الأسواق فضلاً عن زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية مما انعكس ذلك على بيئة العمل المصرفي التي شهدت هي الأخيرة الكثير من التطورات على مستوى الصناعة المصرفية, وبالتالي فقد أدت هذه المتغيرات إلى زيادة فعالية القطاع المصرفي وإعادة تنظيمه تنظيمياً جيداً ودراسة العلاقة بين الادخار والاستثمار والاستخدام الجيد للموارد المتاحة للمصرف ومن ثم الوصول إلى مخرجات تتلاءم مع الأهداف التي تسعى المصارف لتحقيقها.

ومما تقدم, يعد موضوع قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف في ظل هذه الظروف والمتغيرات من الأمور المهمة والحاسمة التي تدفع المصارف إلى تحقيق الميزة التنافسية في الأسواق واستغلال مواردها المتاحة وبشكل يمكننا من التمييز بين المصارف التي تملك القدرة على توظيف مواردها ومدخلاتها بالشكل الأحسن والأفضل عن باقي المصارف الأخرى.أحتل موضوع الكفاءة التشغيلية في العمل المصرفي مكانة مهمة وضرورية لتأثير هذا الموضوع وارتباطه بقيمة المصارف والدور الذي تلعبه باعتبارها القناة الرئيسية لنقل الأموال من خلال (دور الوساطة) إلى مختلف القطاعات الاقتصادية, لذا فقد أصبح من المهم لهذه المصارف التي تسعى إلى تعظيم قيمة السوقية وتحقيق ميزة التنافس أن تتوجه وتهتم بدراسة وقياس الكفاءة التشغيلية لها لكي تتمكن من تشخيص الانحرافات ومواطن الضعف في أدائها وبالتالي معالجتها, وعليه فتعد دراسة هذا الموضوع والخوض فيه والخروج بنتائج تدعم توجه المصارف إلى تحقيق الإنتاجية العالية أمراً ضرورياً وبالغ الأهمية.

ولتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى ثلاث فصول : خصص الفصل الأول لعرض منهجية البحث والدراسات السابقة , وتضمن الفصل الثاني ثلاث مباحث, المبحث الاول الاطار المفاهيمي للكفاءة وخصص المبحث الثاني التكاليف التشغيلية وقياس الكفاءة المصرفية اما المبحث الثالث فتناول القيمة السوقية لاسهم المصرفية , اما الفصل الثالث فتضمن ثلاث مباحث تناول المبحث الاول التحليل المالي لمتغيرات الدراسة , اما المبحث الثاني فتضمن الوصف الاحصائي للمتغيرات , وتناول المبحث الثالث اختبار فرضيات البحث , واقتبست الدراسة مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي استنبطت من الجوانب النظرية والكمية للدراسة .

الفصل الاول : الاطار المنهجي والدراسات السابقة

المبحث الاول : منهجية الدراسة

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

الفصل الأول

الاطار المنهجي والدراسات السابقة

تمهيد :

يناقش في هذا الفصل قاعدتين رئيسيتين من قواعد البحث العلمي , هما الاطار المنهجي وبعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث بشكل مباشر او غير مباشر , والمنهجية عبارة عن خارطة طريق رسمها وسار عليها الباحث في فصول الدراسة ومسار البحث وصولا الى حلول المشكلات المذكورة في هذه الدراسة وتتبعها فرضيات الدراسة ولهذا تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين , الاول تضمن منهجية الدراسة والتي تحتوي على مشكلة الدراسة واهدافها واهميتها العلمية والتطبيقية وحدوها الزمانية والمكانية , اما المبحث الثاني فتناول الدراسات السابقة ومناقشتها ومجالات الافادة منها , واعترافا بجهود الباحثين الاخرين في هذا المجال , وطرح ما يميز به هذا المجهود ومقارنة مع ما قدمه اولئك الباحثون .

المبحث الأول

1-1 منهجية الدراسة Research Methodology

1-1-1 : مشكلة الدراسة (Study Problem)

ولد الفكر المالي المعاصر على مستوى التحليل الجزئي لكبريات المصارف المساهمة ليحاكي في مضامينه الهدف الاسمى الذي اقترن بتعظيم قيمة تلك المصارف في السوق المالية , بعد ان أثبتت الادلة التجريبية وفقاً لنتائج الدراسات الميدانية في هذا المجال تباين قدرة تلك المصارف على تحقيق هذا الهدف تبعاً لعدد من العوامل العامة الغير مسيطر عليها في اقتصاد السوق ككل وعوامل اخرى خاصة تختص بها تلك المصارف في سياستها الادارية بقراراتها المختلفة بما فيها المالية , لتكون مجتمعاً اسباباً ومحددات تخضع لها قدرة المصارف المساهمة في تحقيق هدف تعظيم قيمتها .

ولعل من بين تلك العوامل هي (القروض , والاستثمارات) بوصفها عوامل خارجية ونظيرتها عوامل داخلية التي تجسدها (الاجور , ورأس المال المادي , ورأس المال النقدي) والتي تتباين تبعاً لها الكلف التشغيلية المترتبة عليها , وما تتركه من تأثير مقابل متوقع بدورها الوسيط في تقدير تقلب القيمة السوقية , وما يترتب عليها من تباين تابع لعوائد الاستثمار في أسهم تلك المصارف في الاسواق المالية .

وما يزيد من تعقيد المشكلة هو المبادلة الصحيحة المطلوبة بين حجم القروض والاستثمارات وما يخصص من مبالغ ترصدها المصارف لتأدية انشطتها التشغيلية في مجالات الاجور وتهيئة راس المال المادي والنقدي , وما يترتب عليها من كلف تشغيلية لربما تتسحب سلباً على تراجع مستوياتها الربحية وما تتركه من إشارات عكسية للمستثمر في السوق المالية , تدفعه نحو الامتناع عن توظيف ثرواته في اسهم هكذا مصارف ومن ثم تراجع حجم الطلب عليها ليؤول الامر وفق الية السوق , بمعنى تفاعل قوى العرض والطلب الى تراجع القوى السعرية لتلك الاسهم في توليد عوائد مجزية على الاستثمار فيها تفسره تدني مستويات القيمة السوقية المتحققة لتلك المصارف على مدار الزمن , ومن ثم فقدان واحدة من وظائفها الرئيسية لكونها مخزناً للقيمة والاختفاق في في تحقيق هدف المستثمر من تعظيم ثروته في إطار موارده المحدودة .

إذ لا بد ان يمتد الامر الى سوء تخصيص موارد المشتركين في السوق المالية وإخفاقه في تأدية دوره المطلوب في تعزيز عجلة التنمية الاقتصادية واستدامتها على المستوى الكلي الشامل .

1-1-2 : أهمية الدراسة (Importance of Study)

أ- الأهمية العلمية (النظرية):

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال الآتي:

- 1- وجود اتجاهات عدة نظرية وتطبيقية، فهي من الناحية النظرية تعتبر امتداداً للدراسات العراقية النادرة في هذا المجال ومن ناحية أخرى تأتي أهميتها من طبيعة المشكلة التي تم عرضها، فضلاً عن طبيعة الأهداف المتعددة التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها .
- 2- تركيز الدراسة على موضوع حيوي ومهم وذو علاقة بالمصارف التي هي عصب الاقتصاد والتي تمده بالأموال لأداء دورها الفاعل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق الكفاءة .
- 3- كذلك تأتي أهمية الدراسة باعتبارها احد الدراسات المحدودة التي تناولت هذا الموضوع في المكتبة العراقية والعربية إذ لم يتم التطرق إلى بحث ودراسة موضوع الكفاءة التشغيلية للمصارف وقيمتها السوقية بالطريقة والأسلوب الذي تم اعتماده في هذه الدراسة .

ب- الأهمية العملية (التطبيقية):

تتميز هذه الدراسة بقياس للكفاءة المصرفية وتأثيرها بالقيمة السوقية عبر التكاليف التشغيلية إذ تناولت ايضاً التحليل المالي لمتغيرات البحث ووصفها الاحصائي ومن ثم السعي لتحديد الانحرافات ومواطن الضعف وطرق معالجتها مما يعزز ويدعم دور المصارف الخاصة في تحقيق قيمتها السوقية المثلى .

1-1-3 : أهداف الدراسة (Study Objectives)

تحدد أهداف الدراسة الحالية من خلال الآتي:

- 1- توضيح مفهوم الكفاءة التشغيلية المصرفية وطرق قياسها تطبيقياً فضلاً عن انواعها في الجانب النظري من الدراسة .
- 2- التعرف على الشروط الواجب توافرها واتباعها من قبل المصارف عينة الدراسة لغرض تحقيق الكفاءة التشغيلية المصرفية في الجانب التطبيقي للدراسة .
- 3- توضيح الكلف التشغيلية وكيفية نشوءها وعلاقتها بأداء عمليات المصارف عينة البحث .
- 4- التعرف على مفهوم القيمة السوقية وطرق قياسها .

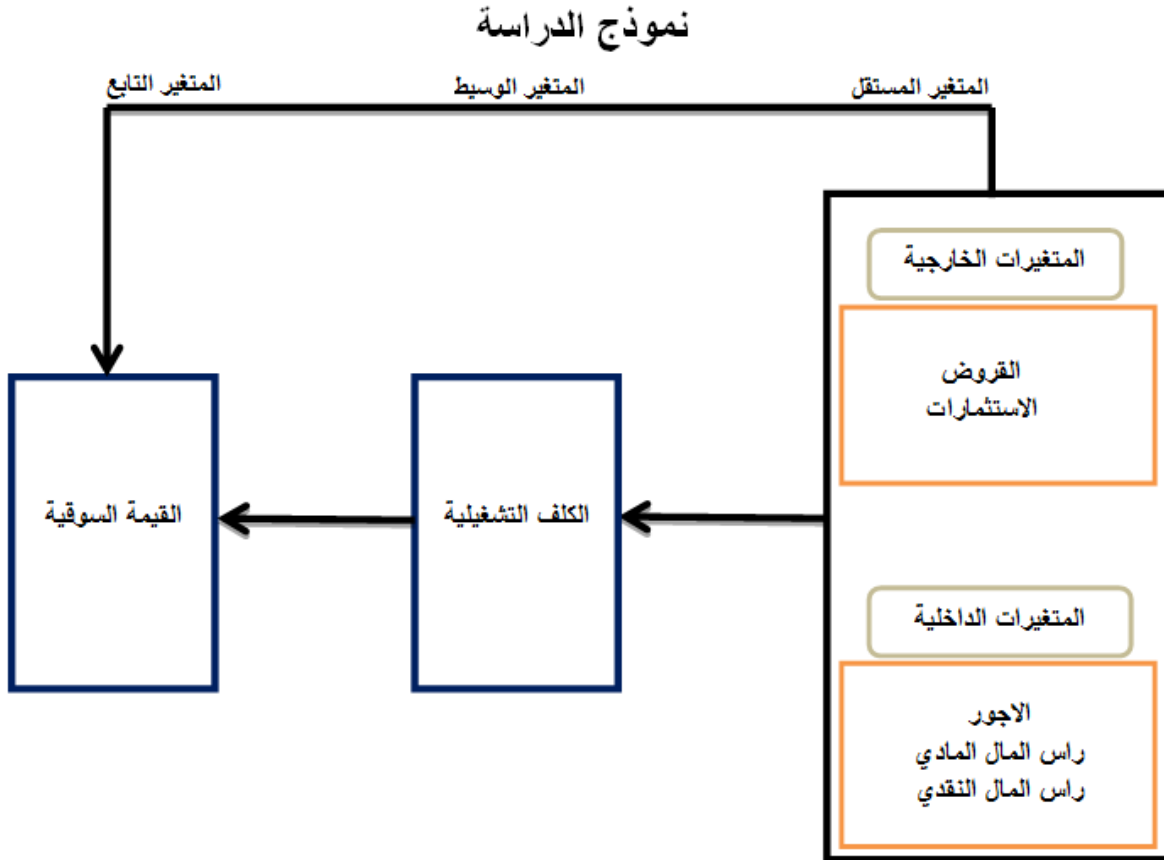
5- تحديد اتجاه العلاقة المباشرة بين الكفاءة التشغيلية والمتمثلة في المدخلات والمخرجات كمتغير مستقل والتكاليف الكلية كمتغير تابع .

6- قياس العلاقة بين الكفاءة التشغيلية وبأبعادها المتمثلة بالمدخلات والمخرجات كمتغير مستقل والقيمة السوقية كمتغير تابع .

7- قياس تأثير الكفاءة التشغيلية وبأبعادها المتمثلة بالمدخلات والمخرجات كمتغير مستقل والقيمة السوقية كمتغير تابع عبر التكاليف التشغيلية كمتغير وسيط .

4-1-1 : أنموذج الدراسة (Study model)

شكل (1-1) أنموذج الدراسة



المصدر: اعداد الباحث

1-1-5 : فرضيات الدراسة (Study hypotheses)

1. تؤثر كلاً من القروض، والأستثمارات، والأجور، ورأس المال المادي، ورأس المال النقدي في القيمة السوقية للمصارف عينة البحث تأثير معنويًا حصائياً.
2. تؤثر كلا من القروض، والأستثمارات، والأجور، ورأس المال المادي، ورأس المال النقدي في الكلف التشغيلية الكلية للمصارف عينة البحث تأثير معنويًا حصائياً.
3. تؤثر الكلف التشغيلية الكلية للمصارف عينة البحث تأثير معنوي إحصائياً في قيمتها السوقية بوجود كلاً من القروض، والأستثمارات، والأجور، ورأس المال المادي، ورأس المال النقدي كمتغيرات رقابية.
4. تتوسط الكلف التشغيلية الكلية للمصارف عينة البحث بمعنوية إحصائية علاقة كلاً من القروض، والأستثمارات، والأجور، ورأس المال المادي، ورأس المال النقدي بالقيمة السوقية لتلك المصارف.

1-1-6 : حدود الدراسة (The limits of the study)

أ- الحدود المكانية للدراسة :

أشتملت الدراسة على 9 مصارف عراقية خاصة وذلك للاعوام من 2010 - 2017 والسبب الرئيسي لاختيار العينة توافر البيانات المتكاملة والمتسلسلة للمصارف عينة الدراسة

ب- حدود الزمانية للدراسة :

تم اختيار المدة الزمنية للدراسة من 2010 - 2017 وذلك لتوفر البيانات الخاصة لهذه الفترة لعينة الدراسة

1-1-7 : الادوات الاحصائية المستعملة :-

- 1- مقاييس النزعة المركزية , ومقاييس التشتت استعمل الباحث كل من الادوات الاحصائية المتمثلة بمقاييس النزعة المركزية (المتوسط) ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري او القياسي ومعامل الاختلاف)
- 2- معامل الارتباط , استعمل معامل الارتباط بهدف التأكد من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين متغيرات البحث

3- اختبار (Shapiro – wilk) , صمم هذا الاختبار لغرض فحص البيانات للتأكد (من معالجتها)

اي اختبار البيانات في ما اذا كانت تتوزع توزيعا طبيعيا ام لا ؟

4- دوال التحويلات الرياضية

5- استعملت معادلات الانحدار الخطي اللوغاريتمية متعددة المتغيرات في ظل اسلوب الدمج بين بيانات

السلاسل الزمنية والمقطعية في اختبار فرضيات البحث على ضوء المعادلات الاتية:

$$Y_i = A_0 \times i_1^{b_1} \times i_2^{b_2} \times i_3^{b_3} \dots \dots \dots \times i_n^{b_n}$$

$$\ln Y_i = \ln A_0 + A_1 \ln i_1 + A_2 \ln i_2 + A_{12} \ln i_k + \epsilon_i$$

$$y_{it} = \alpha_i^* + x'_{it} \beta + \mu_{it}, i=1, \dots, N$$

$$1 \times K \quad K \times 1, t=1, \dots, T$$

(Hsiao, 2014:34)

المبحث الثاني

2-1 الدراسات السابقة : Previous Studies

1-2-1 الدراسات العربية وحسب التسلسل الزمني لها :

1. دراسة (صالح وفاضل, 2012) "تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية, دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2008-2010"

هدفت هذه الدراسة الى التحقق من أداء الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتحديد فيما إذا كان هذا الأداء يختلف باختلاف القطاع الاقتصادي الذي تعمل به الشركة من خلال استخدام أسلوب المتوسطات, وأسلوب تحليل التباين عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS) ولمدة ثلاث سنوات.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن جودة الأداء لهذه الشركات يرجع سببه إلى الكفاءة في تحقيق الربح ومراقبة التكاليف واستخدام الأصول كما أظهرت وجود تباين في نتائج تقييم الأداء لتلك الشركات في كل قطاع وكل على حدة من ناحية, وبين مختلف القطاعات الاقتصادية من ناحية أخرى وحسب مؤشر العائد على حق الملكية , وكانت أهم التوصيات في هذه الدراسة هو التأكيد على استخدام مؤشرات قياس وتقييم للأداء متنوعة سواء كانت كمية او نوعية للوصول إلى فهم واضح لأداء الشركات.

2. دراسة (رايس والزهران, 2012) " قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية- دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004- 2008)"

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية المتعلقة بمدى تمتع البنوك الجزائرية بالكفاءة المصرفية، في الفترة من 2004 - 2008 ، وذلك باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية كنموذج كمي، حيث قُدرت دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية بهدف قياس مرونة الإحلال، ومرونة الطلب السعرية، ووفورات الحجم والنطاق لعينة تتكون من ستة مصارف جزائرية ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية محل الدراسة تتمتع بكفاءة الإحلالين عناصر الإنتاج، ولكنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها الأمر الذي جعلها لا تحقق وفورات حجم تتيح لها التوسع في حجم نشاطها. كما وجدت أن هذه البنوك تتمتع بوفورات نطاق تتيح لها تنويع منتجاتها. لذا توصي الدراسة السلطات الجزائرية بالعمل على رفع كفاءة البنوك الجزائرية من خلال زيادة استقلاليته، وبخاصة البنوك العمومية منها، والارتقاء بكفاءة العنصر البشري وتحديث أنظمة المصارف .

3. دراسة (بتال ، احمد حسين ، 2012) " قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف الخاصة في العراق باستخدام تقنية تحليل مغلف البيانات "

حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور الرقابة والإشراف المصرفي التي تبناها البنك المركزي العراقي في تحسين مستويات الكفاءة المصرفية للقطاع المصرفي الخاص بعد عام 2004, واهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن ثلثي المصارف الخاصة لم تصل إلى حجمها الأمثل اقتصادياً ويمكن تفسير ذلك بان المصارف الخاصة العراقية معظمها صغيرة نسبياً ، فمعظمها يتركز في بغداد ولا تمتلك إلا فروعاً قليلة في المحافظات ، مما انعكس سلباً على حجم عملياتها . وكانت أهم نتائج الدراسة التطبيقية أن هناك علاقة طردية بين الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي العراقي المتمثلة بتطبيق نظام CAMEL على المصارف الخاصة ومستويات الكفاءة المصرفية للقطاع المصرفي , وكانت أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث ، ضرورة استثمار فائض السيولة لدى المصارف العراقية الخاصة من خلال إنشاء صندوق إقراض طويل الأجل ، وضرورة أن يتم تطبيق نظام التصنيف CAMELS بدلاً من CAMEL من قبل البنك المركزي العراقي على المصارف العراقية الخاصة للأخذ بنظر الاعتبار مخاطر السوق التي يواجهها العمل المصرفي .

4. دراسة (عبد الله وظاهر, 2013) " كفاءة البنوك التجارية العاملة بالسودان باستخدام التحليل التطويقي للبيانات (DEA) "

تناولت هذه الدراسة قياس الكفاءة النسبية للبنوك التجارية العاملة في السودان للعامين (2009 و 2010) باستخدام نموذجي عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة لتحديد الكفاءة الفنية في نموذج تدنية المدخلات من خلال استخدام مدخلات تشمل : المصروفات والودائع وإجمالي الأصول , ومخرجات تشمل: صافي الأرباح والقروض والاستثمارات .

وخلصت هذه الدراسة إلى تحقيق أربعة من البنوك للكفاءة الفنية التي تتكون من الكفاءة الفنية البحتة و كفاءة الحجم, وتحقيق أربعة بنوك أخرى للكفاءة الفنية البحتة مع القصور في كفاءة الحجم, أما بقية البنوك فتعاني من القصور في الكفاءة الفنية وكفاءة الحجم .

5. دراسة (الهبيل, نهاد ناهض فؤاد, 2013) "قياس الكفاءة المصرفية بأستخدام انموذج حد التكلفة العشوائية, SFA دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين "

هدفت الدراسة الى معرفة مدى تمتع المصارف المحلية الفلسطينية بالكفاءة المصرفية . اهم نتائج هذه الدراسة ان المصارف تتمتع بالكفاءة من حيث امكانية الاحلال بين مدخلاتها , لكنها لاتتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها وكذلك اظهرت نتائج تقدير الكفاءة التشغيلية للمصارف الفلسطينية محل الدراسة بأنها حققت مستوى جيد من الكفاءة التقنية . اهم توصيات الدراسة على مصارف العمل على رفع كفاءتها من خلال الارتقاء بكفاءة العنصر البشري وتحديث المصارف ودراسة امكانية الاندماج في ما بينها لتقوية مراكزها المالية , وتقديم خدمات مصرفية مستحدثة للمنافسة الشديدة في ضل تحرير تجارة الخدمات المصرفية .

6. دراسة (نوري, 2014) بعنوان : "تأثير جودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة في العراق"

تهدف الدراسة الى بيان مفهوم الابلاغ المالي للأنشطة التي تمارسها المصارف بغية توصيل وعرض المعلومات لمتخذي القرارات وبالاخص المستثمرين , ولهذا يجب ان يكون الابلاغ المالي ذا مستوى جودة عال لما لها من دور مهم في سلوك متخذي القرارات , اذ بوجود جودة للابلاغ المالي تزداد الاعتمادية على التقارير المعدة في المجالات المختلفة وبالاخص منها القيمة السوقية المضافة الى المصارف التجارية الخاصة في العراق , وترتكز الدراسة على تحليل دور جودة الابلاغ المالي على القيمة السوقية المضافة . اذ ان الباحث استخدم منهجا نظري تطبيقي لعينة من خمسة مصارف تجارية (خاصة) مدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وتم تطبيق مغيرات الدراسة التحفظ المحاسبي (المستحقات الكلية) من خلال طريقة التدفق النقدي وادارة الارباح (المستحقات الاختيارية) التي مثلت مغيرات مستقلة , اما القيمة السوقية المضافة (الفرق بين القيمة السوقية لاسهم الشركة والقيمة الدفترية لحقوق المالكين) التي مثلت المتغير التابع , واستخدم الباحث في التحليل الاحصائي الارتباط البسيط والمتعدد في قياس قوة العلاقة بين المتغير التابع والمغيرات المستقلة والتنبؤ في قيم المتغير التابع , وبينت النتائج بوجود تأثير طردي ذو دلالة احصائية من جودة الابلاغ المالي على القيمة السوقية المضافة للمصارف التجارية (الخاصة) المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .

7. دراسة (حسين ، 2016) " الكفاءة ودورها في تحسين الأداء المصرفي بحث تطبيقي في عينة من

المصارف العراقية الخاصة "

هدف هذا البحث إلى تحديد المصارف الكفوءة والمصارف غيرالكفوءة خلال الفترة من (2010-2013) ، وذلك باستخدام أسلوب تحليل تطويق البيانات لاستخراج مؤشرات الكفاءة الفنية لانموذج عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة .

واهم التوصيات التي توصل إليها البحث بأنه يمكن أن تساعد نتائج البحث رادارات المصارف ومنتخذي القرار لتسطير سياسيات واستراتيجيات ملائمة لتحسين الأداء المصرفي . وكانت أهم الاستنتاجات أن معظم المصارف تصل إلى أفضل الممارسات الإدارية من خلال إنتاج كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استعمال كمية من المدخلات ، أي تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة .

8. دراسة (حسين, 2016) بعنوان : "تأثير جودة الابلاغ المالي في سياسات توزيع الارباح وانعكاسه

على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية"

تهدف هذه الدراسة لتوفير مؤشر يبين مستوى جودة الابلاغ المالي في الشركات المدرجة لسوق العراق للاوراق المالية , بالاضافة الى توضيح تأثير جودة الابلاغ المالي لسياسات توزيع الارباح ويتبعها انعكاس التأثير في القيمة السوقية , واخرا تم اقتراح انموذج قياس جودة الابلاغ المالي , اذ ان جودة الابلاغ المالي تعد من المواضيع المستمرة في التطور من خلال مفهوما وطرائق قياسها , وبيان انعكاس تأثيرها على قرارات المستفيدين من المعلومات المحاسبية , بالاضافة لتاثير متغيرات هامة كتوزيع الارباح والقيمة السوقية , واهم ما توصل له الباحث : ان الانموذج المقترح يعد افضل من النماذج المطبقة في البحث , بسبب ان القوة التفسيرية للنموذج هي اعلى مقارنة بالنماذج الباقية المطبقة في البحث , في حين ان القوة التفسيرية لجميع النماذج لم يكن مرتفع , والسبب في ذلك يعود لعدم فصل التوزيعات النقدية عن التوزيعات للاسهم , نتيجة لقلّة التوزيعا النقدية خلال مدة الدراسة , اما القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية تعاضمت من خلال تأثير جودة الابلاغ المالي لتوزيعات الارباح , وبيان ذلك الزيادة في التأثير الكلي للقيمة السوقية , بطريق اضافة تأثير غير مباشر الى تأثير مباشر . اما اهم التوصيات للباحث : من الضروري انشاء وحدة لسوق العراق للاوراق المالية تعمل على قياس جودة الابلاغ المالي في الشركات , التي تنذر بالمخاطر قبيل وقوعها , بحيث ان المشكلات المستقبلية يتجنبها السوق , اقامة دورات تدريبية وندوات وورش عمل في سوق العراق للاوراق المالية

التي تهدف الى الكيفية في قياس جودة الابلاغ المالي للشركات المدرجة في السوق , اذ يعزز الابلاغ المالي المحايد من ثقة المستخدمين للقوائم المالية , بالاضافة الى حماية السوق من التلاعب ويعمل على حماية المساهمين .

9. دراسة (سريح , 2018) " قياس وتحليل العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية في بعض المصارف العراقية خاصة (2009-2017)

هدفت الدراسة تحديد شكل العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية ومتابعة التطور في المصارف في ظل الاصلاح المصرفي وتحديد اي المصارف الخاصة العراقية حققت اعلى كفاءة واعتمدت الدراسة على عدد من الفرضيات لأختبار العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية الخاصة للفترة من (2009-2017) توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات اهمها وجود علاقة ذو دلالة احصائية لكل من العائد على الاستثمار والعائد على الموجودات مع الكفاءة المصرفية , ووجود علاقة غير معنوية ذو دلالة احصائية لكل من العائد على (حق الملكية , وربحية السهم الواحد) مع الكفاءة المصرفية واوصت الدراسة بأعتماد استراتيجية حديثة لادارة العمل المصرفي وزيادة القدرات الانتاجية لتعظيم عوائد وتجنب المخاطر واتباع السياسة المناسبة في ظل بيئة خالية من المشاكل تحقيق الكفاءة المطلوبة .

10. دراسة (محمد, 2019) بعنوان : "المؤشرات المالية واثرها في تحقيق القيمة السوقية للمصارف

العراقية دراسة تحليلية في مصرفي بغداد الاستثماري وآشور الدولي"

تهدف هذه الدراسة الى معرفة وقياس تأثير المؤشرات المالية المعتمدة فيه (اجمالي الموجودات , الودائع , الائتمان النقدي , حقوق المساهمين) على القيمة السوقية للمصرفين قيد الدراسة , وركزت مشكلة الدراسة في معرفة علاقات الاثر والارتباط المؤشرات المالية والقيمة السوقية في المصرفين , ولأجل الاختبار في درجة الاثر والعلاقة اختير مصرفين (مصرف بغداد الاستثماري , مصرف آشور الدولي) واجراء التحليل لكل مصرف على حدة , وتم ذلك بتحليل القوائم المالية للمصارف للمدة (2009-2017) , واستخدم الباحث البرنامج الاحصائي SPSS V23 , وانطلق البحث من فرضيتان رئيسيتان , اذ ان الفرضية الاولى تنص على علاقة ارتباط معنوية للمؤشرات المالية (اجمالي الموجودات , الودائع , الائتمان النقدي , حقوق المساهمين) مع القيمة السوقية , في حين ان الفرضية الثانية تنص على تأثير معنوي للمؤشرات المالية (اجمالي الموجودات , الودائع , الائتمان النقدي , حقوق المساهمين) على القيمة السوقية , وتوصلت الدراسة الى ان القيمة السوقية

لا ترتبط في المؤشرات المالية المعتمدة , اذ من نتائج التحليل في مصرف آشور الدولي قد تتأثر القيمة السوقية بالمؤشرات النوعية الاخرى (الشفافية , غسل الاموال , مكافحة الارهاب) , واهم توصيات البحث وهي الاعتماد على المؤشرات النوعية والكمية من اجل تعزيز القيمة السوقية للمصارف .

1-2-2 الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Michael, 2005)

"Measurement matters-Input price proxies and bank efficiency in Germany"

أشارت هذه الدراسة إلى أن معظم الدراسات المتعلقة بكفاءة الأداء المصرفي والتي تستخدم نموذج (حد التكلفة العشوائية) توظف كل ما يملكه المصرف وخصوصاً أسعار المدخلات عند تقدير حدود تلك ألكفاءة, لقد كانت معظم النظريات التي تم اعتمادها في اغلب الدراسات تتعلق بمشاكل تقليل الكلفة او تعظيم الربح, اقترحت هذه الدراسة تعريفين للمدخلات لتقريب أسعار المدخلات الخارجية كبدائل, وتقييم كفاءة الربحية والكلفة للمصارف الألمانية للمدة (1993 – 2003). لقد كانت أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هو أن أسعار المدخلات وكفاءة الربحية حساسة لأسعار المدخلات البديلة والتغيرات في متوسط كفاءة الربحية.

2. دراسة (Mokhtaret al., 2006)

Efficiency of Islamic banking in Malaysia: A stochastic Frontier Approach"

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة البنوك الإسلامية ونوافذ إسلامية وبنوك تقليدية في ماليزيا من خلال قياس ألكفاءة التقنية وكفاءة التكاليف لاثنتان وأربعون مصرف إسلامي ونافذة إسلامية خلال المدة (1997-2003) باستخدام طريقة حد التكلفة العشوائية , وأن من أهم ماتوصلت إليه هذه الدراسة هو أن البنوك الإسلامية في ماليزيا هي اقل كفاءة من البنوك التقليدية , وان البنوك الإسلامية أكثر كفاءة من النوافذ الإسلامية, كما أن ألكفاءة الإسلامية في البنوك الأجنبية أكثر كفاءة من النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الماليزية.

3. دراسة (Al Saedi, 2010) بعنوان :

"The Effect of Dividend Policy on Market Value UK: Empirical Study"

هدفت الدراسة لاختبار علاقة بين سياسة توزيع الارباح وبين القيمة السوقية للشركات في المملكة المتحدة خلال ثلاث مراحل , المرحلة الاولى وهي اختبار صلاحية النظرية في عدم الملائمة عمليا لاستكشاف العلاقة المباشرة بين سياسة توزيع الارباح : توزيعات اسهم , اعادة شراء الاسهم , توزيعات نقدية , وبين الارباح

المحتجزة مع القيمة السوقية ، اما المرحلة الثانية فتناولت تقييم لآخر نظرية عدم ملائمة عن طريق تأكيد الشركات في تفضيلها لسياسات الاستثمار على سياسات التوزيع ام لا ، ويتم التحقق من خلال اعتماد الشركات في سياسة توزيع البواقي ، والمرحلة الثالثة تبين الرؤية المتوفرة عن العوامل التي تؤخذ بنظر الاعتبار للادارة عند اعداد سياسة توزيع الارباح ، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة بين توزيع الارباح وبين سياسة الاستثمار والقيمة السوقية ، وشارت الى ان اعلان الارباح وسياسة توزيع الارباح وسياسة الاستثمار يعملون معا للتأثير على القيمة السوقية للشركات ، ولا تعتمد شركات المملكة المتحدة على سياسة توزيع البواقي ، مما يدل بعدم وجود تفضيل في سياسة الاستثمار اكثر من سياسات توزيع الارباح ، وشارت نتائج قطاعي المصارف والتأمين الى اتباعهم سياسة توزيع البواقي ، وتفضل ادارة الشركات للمملكة المتحدة التوزيعات النقدية عن بقية الانواع ، لسهولة التطبيق ، وان هيكل الملكية يعد العامل الاكثر اهمية للتأثير في ادارة الشركات في المملكة المتحدة ، عندما تضع سياسة توزيع الارباح على المساهمين .

4 . دراسة (Hamiltonaet al.,2010)

"Cost and Profit Efficiency in the Jordanian Banking Sector"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل كفاءة التكلفة والأرباح لأنواع مختلفة من البنوك العاملة في القطاع المصرفي الاردني خلال المدة (1993-2006) باستخدام طريقة حد التكلفة العشوائية المعلمية (SFA)، حيث شملت عينة الدراسة 23 مصرفاً محلياً وأجنيبياً ، ومن المصارف العاملة في الاردن مقسمة لثلاث أنواع من المصارف ، وهي مصارف تجارية ، ومصارف الاستثمار ، ومصارف إسلامية ، بهدف تحديد أي نوع من هذه المصارف الثلاثة أكثر كلفة من حيث التكلفة والربح .

وتوصلت الدراسة إلى وجود مستويات كفاءة الربح اقل بكثير في مقابل كفاءة التكاليف كما أظهرت نتائج الدراسة إلأن كفاءة الربح البديل هو اقل من كفاءة الأرباح القياسية ، وان هذه النتائج تعني أما وجود القوة السوقية في القطاع المصرفي الأردني فيما يتعلق بالتسعير او وجود اختلافات في جودة مخرجات المصارف ، وتنعكس على الاختلاف في الأسعار . وأظهرت هذه الدراسة أن المصارف الإسلامية هي اقل كفاءة من حيث الربح ، كما بينت النتائج انه بإمكان المصارف التي تعد أكثر كفاءة من حيث التكلفة تعويض أي انخفاض في الربحية المرتبطة بزيادة المنافسة باعتباره مكسب محتمل من زيادة المنافسة .

5. دراسة (Asror Nigmonov , 2010)

" Bank Performance and Efficiency in Uzbekistan "

هدفت الدراسة الى تطبيق طريقة جديدة نسبيا في قياس الاداء لهذا البلد تسمى بتحليل مغلف البيانات (DEA) خلال المدة 2004 – 2006 واهم ماتوصلت له الدراسة ان مستويات الكفاءة الكلية للمصارف انخفضت من المتوسط خلال هذه المدة , وانهيار مستوى الكفاءة العامة للمصارف التي تنشأ من الكفاءة الفنية وكفاءة الحجم ' وان المصدر الرئيس لعدم الكفاءة يرجع للكفاءة الفنية , وتمكن تحليل مغلف البيانات في التحقيق من اسباب عدم الكفاءة ووجدت الدراسة بأن دخول المصارف الاجنبية يجب ان لاتؤثر بشكل كبير في اداء القطاع المصرفي .

اهم التوصيات كان يجب التركيز على النضر في السياسات الحكومية الاخيرة لمواجهة نحو تطوير القطاع المصرفي والتطلع على مدى هذه السياسات انها تؤثر في النظام المصرفي في المستقبل , وذلك تماشيا مع اعطاء بعض التوصيات لصناع القرار .

6. دراسة (Kablan ,2010)

"Bank efficiency and Financial Development in sub-saharan Africa"

وهي من دراسات صندوق النقد الدولي واجراها Kablan وقد هدفت الدراسة الى قياس درجة الكفاءة المصرفية لمجموعة من المصارف باستخدام Stochastic Frontier Analysis ومعرفة اثر التغير في الاجراءات والسياسات الاقتصادية في الكفاءة المصرفية وقد توصلت الدراسة الى ان ازالة القيود له اثر ايجابي في كفاءة القطاعات المصرفية .

7. دراسة (Tahir et al. 2011)

" Evaluating Efficiency of Islamic Banks Using Data Envelopment Analysis "

" : International Evidence .

هدفت هذه الدراسة الى تقييم كفاءة المصارف الاسلامية في 4 مناطق , هي افريقيا واسيا , واوربا , والشرق الاوسط خلال فترة من 2003 – 2008 . باستخدام كل من تحليل واللامعلمية (The nonparametric approach) ويستخدم تحليل مغلف البيانات لتحليل الكفاءة الفنية وحجم المصارف الاسلامية عموما , لقد

اشارت نتائج الدراسة الى ان كفاءة المصارف الاسلامية قد انخفضت خلال الفترة من عام 2003 الى عام 2008 من 0.746 حتى وصلت الى 0.544 في نهاية عام 2008 وخلال فترة الدراسة , اشارت النتائج الى ان عدم الكفاءة الفنية لدى المصارف الاسلامية في عينة الدراسة وهذا يؤدي الى عدم الكفاءة الاجمالية للمصارف الاسلامية بأستخدام سلسلة من الاختبارات المعلمية والا معلمية(The parametric approach) nonparametric and , اشارت النتائج الى ان هناك اختلافات كبيرة في الكفاءة بين حجم المصارف وليس بين المناطق. المصارف كبيرة الحجم تكون كفاءتها اعلى من المصارف الصغيرة او المتوسطة الحجم .

8. دراسة (Sharma et al., 2012)

"Measurement of Technical Efficiency and Its Sources: An Experience of Indian Banking Sector"

هدفت هذه الدراسة لقياس الكفاءة الفنية للمصارف التجارية في الهند وإظهار مصادر عدم الكفاءة من خلال تطبيق طريقة حد التكلفة العشوائية (SFA) في هذه الدراسة ، وذلك باستخدام البيانات التجميعية المتوازنة (Balanced Panel Data) وكانت مدة الدراسة من عام 2005-2006 وحتى عام 2009-2010 ، إذ أعدت النتائج التجريبية على أساس دالة (Cobb-Douglas) ونموذج عدم الكفاءة الوظيفية . وتشير نتائج الدراسة إلى أن المصارف التجارية قد أظهرت نمواً في مستوى الكفاءة الفنية خلال مدة الدراسة والتي تعتمد اعتماداً كبيراً على الأصول الثابتة ومدخلات الودائع ومن خلال تحليل مصادر عدم الكفاءة تبين أن المصارف المملوكة للقطاع العام لديها علاقة مهمة وإيجابية مع الكفاءة الفنية وتم التوصل إلى أن المصارف بحاجة إلى التركيز على نسبة النقد والودائع إذ أن هذه النسبة لها علاقة إيجابية مع كفاءة المصارف ، ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية, كما بينت الدراسة أن نسبة الودائع الإجمالية الإلتزامات لها علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية مع الكفاءة التقنية للمصارف .

9. دراسة (Xuan, 2017) بعنوان :

"How does the stock market value bank diversification? Evidence from Vietnam"

تهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على السؤال عن كيفية تنوع البنوك لسوق الاوراق المالية على وجه الخصوص , وتعالج العلاقة بين تنوع العلاقة بين تنوع البنوك وتقييم سوق الاسهم من خلال استخدام بيانات البنوك المدرجة في بورصة مدينة هوشي للفترة من 2006 الى 2014 . ويبقى السؤال مفتوحا حيث

توفر الاوراق نتائج متضاربة , وتستخدم مجموعة بيانات مختلفة التي تعطي نتائج غير حاسمة , ويلعب الائتمان المصرفي دورا مهما في تأجيج الانتاج للنمو الاقتصادي في العقدين الماضيين , ويركز البحث الحالي على النقاش الدائر حول العلاقة بين تنويع البنوك وتقييم الاوراق المالية في السوق الناشئة , وتم اخذ مجموعة البيانات الخاصة بالبحث من معلومات السوق والبنوك الخاصة في البنوك الفيتنامية للفترة من 2006 الى 2014 , وتوصل البحث الى ان اعلى مستوى من تنويع البنوك يميل الى ان يرتبط بمستوى اعلى من المخاطر في النظام المصرفي الفيتنامي , ويشير الى وجود علاقة سلبية بين استراتيجية تنويع البنوك وتقييم سوق الاوراق المالية , ويوصي البحث الى ان البنوك الصغيرة يجب ان تركز على الانشطة التقليدية بدلا من التحول الى أنشطة غير تقليدية .

10. دراسة (Nekhili, et al,2017) بعنوان :

“Corporate social responsibility disclosure and market value: Family versus nonfamily firms”

تهدف هذه الدراسة فيما اذا كان الوضع العائلي للشركات امر مهم في الابلاغ التطوعي للمسؤولية الاجتماعية للشركات , ويتم بناء حجة البحث على حقيقة ان الشركات العائلية تملك بعض الخصائص التي تعتبر مناسبة للمساهمين في وضع قيمة لمعلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات , ويضع اصحاب المصالح قيمة كبيرة على هوية الملكية عند اتخاذ قرارات تقييم السوق , حيث ان الشركات العائلية تتميز بسمعتها الايجابية , اذ ان الشركات العائلية تختلف عن الشركات غير العائلية في طبيعة علاقتها مع اصحاب المصلحة الخارجيين , فهم اكثر اهتماما في معالجة توقعات اصحاب المصلحة الخارجيين واقل ميلا الى التصرف بطرق من شأنها ان تنتهك ثقة شريك العمل . تم اختيار عينة مكون من 91 شركة من اكبر الشركات المتداولة في البورصة في فرنسا التي نشرت تقرير التنمية المستدامة بين عامي 2001 و2010 لتقاريرها السنوية في تلك الفترة , وتم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات ThomsonOne , وتم جمع المتغيرات المتعلقة بحوكمة الشركات وملكيته والبيانات المتعلقة بمعلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات يدويا من التقارير السنوية للشركات المنشورة على مواقع الشركات على الانترنت , وتم استخدام الاحصاءات الوصفية لكشف تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على القيمة السوقية للشركات . وتوصلت الدراسة الى وجود مشاركة عائلية تلعب دورا معتدلا وهاما في العلاقة بين تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات والقيمة السوقية للشركات وفقا

لمقياس (Tobin's q), وتوصي الدراسة بفحص عينة مكونة من الشركات العائلية وتحليل تأثير بعض ميزات الشركات الرئيسية المملوكة للعائلة والتي قد تعزز مصداقية معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات .

11. دراسة (Boubakri,2018) بعنوان : "The Market Value of Government Ownership"

تهدف هذه الدراسة الى بيان آثار ملكية الحكومة على القيم السوقية عبر عينة من الشركات المدرجة في البورصة في شرق آسيا , اذ تركز على الملكية النهائية التي تتجنب المخاوف المحتملة من ان الملكية المباشرة قد لا تستحوذ سيطرة الحكومة على الشركات في المدى البعيد , وبالتالي يؤدي الى تقليل تأثيرها المحتمل على التقييم , اذ تبحث الدراسة في قيمة ملكية الحكومة في عينة من الشركات الاوربية خلال الازمة المالية العالمية 2008-2009 , في ان ملكية الحكومة على اساس الاسهم المباشرة وغير المباشرة ترتبط عموما باعلى تقييم , خاصة في الشركات الموجودة في بلدان التي تتمتع بحماية قانونية افضل للمستثمرين وتقليل الفساد اي البلدان ذات الحكومات الاكثر فعالية واستقرار , وتثير الدراسة فيما اذا كانت قيمة الملكية الحكومية خلال الازمة العالمية تمتد الى البلدان ذات البيئات المؤسسية الضعيفة , من خلال استخدام بيانات الملكية النهائية للشركات الموجودة في منطقة متميزة مؤسسيا (شرق اسيا) , ولدراسة الآثار المترتبة على مشاركة الحكومة في الشركات المدرجة في البورصة , استخدم مجموعة البيانات المساهمين المسيطرين بشكل نهائي بالإضافة إلى حقوق التصويت النهائية (السيطرة) في 1,386 شركة متداولة في البورصة من تسعة اقتصادات شرق آسيوية (هونج كونج وإندونيسيا واليابان وكوريا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايوان وتايلاند) اعتباراً من 2008. والقيام بمطابقة بيانات الملكية مع البيانات المالية من ملف Compustat Global. بعد استبعاد الشركات التي لا تحتوي على بيانات مالية وشركات مالية كافية (كود التصنيف الصناعي المعياري (SIC) بين 6000 و 6999) ، وحصل على عينة نهائية من 4,432 عن سنة الشركة تمثل 955 شركة خلال الفترة من 2006 إلى 2010. وتوصلت الدراسة الى ان العلاقة غير خطية , بمعنا ان الحكومة تسيطر على اكبر من 50% من حقوق القيم السوقية , وهذه النتيجة تتفق مع دلائل الخصخصة السابقة , اذ ان سيطرة الحكومة الكبيرة بعد الخصخصة (خصخصة الايرادات) قللت من فوائد الخصخصة من حيث تحسين الكفاءة والاداء . ويدل هذا على ان الحكومات قادرة على لعب دور مراقب ايجابي نشط وتؤثر على نتائج الشركة , حتى لو كان مستوى ملكيتها النهائي منخفض.

“Impact of investments in training and advertising on the market value relevance of a company’s intangibles: The effect of the economic crisis in Spain”

تهدف هذه الدراسة الى بيان تأثير رأس المال الفكري على قيمة الاعمال , اذ تم اخذ رأس المال البشري ورأس المال العلاقتي كابعاد اساسية لرأس المال الفكري ويتم طرح بعض النماذج التي تبين تأثير الاستثمار المتراكم في كل بعد على القيمة السوقية للشركة الى جانب انموذج اخر يحلل التأثير المشترك لابعاد رأس المال على القيمة السوقية للشركة خلال الفترتان 2006-2009 بداية الازمة و 2008-2011 خلال الازمة , وتم فصل فترتين لاجل بيان تأثير الاستثمارات التي تمت عندما بدأت الازمة لها تأثير مختلف على القيمة السوقية من التي تمت خلال الازمة , وقام البحث بفحص التأثير الذي تركه الاستثمار المتراكم على اهمية المواد غير الملموسة على القيمة السوقية للشركة , وتم الحصول على البيانات الازمة لاجراء الدراسة من هيئة سوق الاسهم الاسبانية للحصول على القيمة السوقية للاوراق المالية والمواقع الالكترونية للشركات في الانفاق على التدريب , ومن موقع Infodex على الويب للانفاق على الاعلانات. وتم اختبار البيانات التي تم الحصول عليها بالتوزيع الطبيعي ولان المتغيرات لم تتبع التوزيعات الطبيعي تم استخدام اللوغاريتم العشري لكل المتغيرات , وتوصلت الدراسة الى ان هنالك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار المتراكم في تدريب الموظفين واهمية القيمة السوقية للاصول غير الملموسة للشركة , من ناحية اخرى , هنالك ايضا علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار المتراكم في الاعلان واهمية القيمة السوقية للاصول غير الملموسة للشركة . وفيما يتعلق بالتأثير المشترك وجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية للفترتين , ان الاستثمار في رأس المال البشري تحديدا في تدريب الموظفين يزيد من قيمة الشركة , ومن ناحية اخرى فان الاستثمار في رأس المال العلاقتي تحديد في الاعلانات يزيد من قيمة الشركة ايضا .

13. دراسة (Hussinger,2018) :

“Information ambiguity, patents and the market value of innovative assets”

تهدف هذه الدراسة الى استكشاف دور الغموض للمعلومات المحيطة بالاصول المبتكرة للشركات , كمعلومات ذات آثار غير مؤكدة بالنسبة للقيمة السوقية لاصول الشركة , وتتحرى الدراسة عن العلاقة بين غموض المعلومات وقيمة الاصول المبتكرة , ونظرا لميزاتها المميزة فان الاصول المبتكرة عرضة لغموض المعلومات فيستقصى عن براءات الاختراع عالية الجودة كوسيلة محددة للبحث والتطوير بهدف التصدي عن التدايعات السلبية لغموض المعلومات , ويتم تقديم تحليلا تجريبيا للعلاقة بين البحث والتطوير والغموض في المعلومات وتقييم الاصول المبتكرة لشركات التصنيع الامريكية , وتوصلت الدراسة الى ان البحث والتطوير يزيد من غموض المعلومات حول قيمة اصول الشركات , وان هذا التأثير قوي بشكل خاص في الشركات ذات بيانات المعلومات الضعيفة , حيث ان القيمة السوقية تتدنى , مما يشير الى ان المستثمرين يطالبون تعويضات عن الاستثمار في الشركات التي يحيطها غموض في المعلومات , وان القيمة السوقية للاصول المبتكرة على وجه الخصوص اقل في وجود غموض في المعلومات وان براءات الاختراع عالية الجودة تتصدى للآثار السلبية لغموض المعلومات الى حد ما .

14. دراسة (Mujiatun, S., & Handayani, S.,2018) :

Effect Of Operational Cost And Operational Revenue On Return On Asset Of SHARIA BANKING : Case Study On Sharia Business Division Of PT. Bank Sumut

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد تأثير التكاليف التشغيلية وإيرادات التشغيل مقابل العائد على الموجودات (ROA) على بعض الشركات الشرعية . PT. بنك سوموت . حيث تمت عملية التحليل بالاعتماد على بيانات ثانوية كمية وفق للبرنامج الاحصائي SPSS ، أي التقارير من البيانات المالية PT ، بنك سوموت لـ (2016-2012) . طريقة التحليل تمت بواسطة ، تشير نتائج البحث إلى أن التكلفة التشغيلية وإيرادات التشغيل لها تأثير سلبي على العائد على الموجودات (ROA) وهذا يعني بان التكاليف التشغيلية و الدخل تعكس ارتفاع

تكاليف التشغيل وإيرادات التشغيل وعدم قدرة البنك على خفض تكاليف التشغيل وزيادة التشغيل الإيرادات ولهذا تنخفض ارباح المصارف وبالتالي خفض العائد على الموجودات (ROA) .

15. دراسة (Odeck, J., S.,2019)

Estimating and predicting the operational costs of road tolls: An econometric assessment using panel data

في هذه الدراسة يتم تطوير السياقات الاقتصادية لتقدير التكاليف التشغيلية لمشاريع الطرق التي تعمل بنظام الرسوم ، وذلك لإظهار منافعها في رسم سياسات التخطيط للمستقبل . وبالتالي ، فإن الأساس المنطقي لهذه الدراسة يكمن في الدراسات السابقة والتي استخدمت اطر اقتصادية محكمة لغرض اشتقاق العوامل التي تفسر بشكل كبير التكاليف التشغيلية للطرق التي تعمل بالطرق الخاضعة للرسوم وقدمت أدلة قليلة فيما يتعلق بالقدرة التنبؤية للنماذج المستخدمة .

تم استخدام جداول بيانات ل33 مشروع نرويجي للطرق المرسمة التي تمت ملاحظتها خلال الفترة (2011-2015) لهذا الغرض ، مبينا 165 معاينة حي كانت أظهرت النتائج ما يلي: ان عمليات الرسوم غير متجانسة ، بحيث تكون الخصائص الفردية مهمة ؛ يجب أن هذا يعزى الى تخمينات الكلف التشغيلية و ان معدل الكلفة التشغيلية لكل مركبة هو تقريبا .(4 NOK \approx US\$ 0.44).

وايضا تقليل حجم إنتاجية المركبات من تكاليف التشغيل ويزيد عدد الممرات المعدة للتكاليف التشغيلية و يقلل من استخدام نظام الشحن عبر الطرق المفتوحة (ORT) من تكاليف التشغيل بالاضافة الى تقليل طرح مناقصات الرسوم من التكاليف التشغيلية وحصاة المركبات التي تستخدم هذه الخدمة). و هذا النموذج الاقتصادي القياسي المطور يتمتع بقوة تنبؤية عالية ويمكن استخدامه للتنبؤ بالتكاليف التشغيلية للرسوم المستقبلية. و تؤكد هذه النتائج بعض ماتوصلت اليه الدراسات السابقة ولكنها تعمل على التحذير من أنه لا ينبغي عدم المبالاة بإطار التحليل المستخدم ، والتي قد لا تعطي النتائج ذات دلالة إحصائية سديدة، حيث يعتبر هذا اطارا ذا قوة تنبؤية واضحة.

Optimal Consumer Efforts and Operational Costs Based Analysis for a Smart Grid

يتناول البحث نهج مقارنة التكلفة التشغيلية وجهود المستهلكين لنظام الشبكة الذكية , تم تحديد هدفين لنظام الطاقة الذكي أي التقليل إلى أدنى حد من تكاليف التشغيل وجهود المستهلكين من المستجيبين للطلب. فانه من الطبيعي عدم رغبة المستهلكين في بذل الكثير من الجهد لتقليل أو زيادة الاعباء ولهذا السبب ، تبنى هذه الدراسة البحث لتقليل جهد المستهلك ، إلى جانب تقليل تكلفة الطاقة ، وبالنظر الى جهود المستهلكين من خلال تعريفات حقيقية للطاقة الكهربائية, حيث تم استخدام خوارزمية اساسية NSGA-II و ذلك لتحديد الدرجة المثلى ل Pareto و ايضا يتم مقارنة القيم المثلى ل NSGA-II مع الخوارزمية الجينية (e- Epsilon MOGA). و هناك ثلاثة سيناريوهات موضحة في هذا البحث مثل الحالة الاولى و الثانية و الثالثة لغرض ادراك اهمية جهود المستهلك ، الحالة الاولى هي الحد الأدنى من تكلفة التشغيل والحد الأقصى من جهود العملاء . و الحالة الثانية تستند الى التكلفة التشغيلية المعتدلة وجهود العملاء معتدل ايضا ، بينما تنظر الحالة الثالثة في التكلفة التشغيلية القصوى والحد الأدنى من جهود العملاء . و تم الاعتماد برمجيات الحاسوب MATLAB VR ، توصل البحث الى نتيجة رئيسية تكمن في امكانية تقليل التكاليف التشغيلية بشرط بذل جهود اكبر من قبل الزبائن .

3-2-1 : مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة :

- 1- ساهمت الدراسات السابقة في رسم المسار الذي سار عليه الباحث في صياغة المنهجية وتعزيز الجانب النظري للدراسة الحالية .
- 2- ساهمت الدراسات السابقة في تحديد متغيرات الدراسة الحالية .
- 3- ساهمت الدراسات السابقة بأعطاء رؤية للباحث في معالجة العقبات التي واجهت الدراسة الحالية .
- 4- وفرت الدراسات السابقة الكثير من المعلومات التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة من ما وفرت الكثير من الوقت للباحث .
- 5- التعرف على الطرائق والاساليب الاحصائية والمالية في الدراسات السابقة والاستفادة منها في الدراسة الحالية .

4-2-1 : اهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

- 1- تميزت الدراسة عن باقي الدراسات بدراسة العلاقة بين الكفاءة التشغيلية والقيمة السوقية .
- 2- تميزت ايضاً بتضمين العلاقة بين الكفاءة التشغيلية والقيمة السوقية متغيراً وسيطاً تمثل بالتكاليف التشغيلية .
- 3- كذلك تميزت بإستعمال أدوات احصائية متقدمة لتحليل بيانات المصارف , ودمج بين البيانات المقطعية والبيانات ذات طابع السلسلة الزمنية مكونةً بذلك البيانات المزدوجة (panel data)
- 4- قادة هذه الدراسة عبر متغيراتها بفتح ابواب وآفاق مستقبلية جديدة للدراسات في مجال قطاعات اقتصادية اخرى غير القطاع المصرفي .
- 5- تطبيق هذه الدراسة جرى في بيئة عراقية وتعد بيئة ملائمة لتطبيق هكذا بحث وهو القطاع المصرفي العراقي الذي يعتبر الممول الرئيسي للقطاعات الاخرى .

الفصل الثاني : دراسة تحليلية نظرية للكفاءة التشغيلية

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للكفاءة

**المبحث الثاني : التكاليف التشغيلية وقياس الكفاءة المصرفية بالطرق التقليدية
والغير تقليدية**

المبحث الثالث : القيمة السوقية للأسهم المصرفية

الفصل الثاني

دراسة تحليلية نظرية للكفاءة التشغيلية

المقدمة Introduction

يُعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة في اقتصاديات الدول وتُعد هذه المصارف المورد الوحيد لمنح الائتمان لمختلف القطاعات الاقتصادية لذلك احتل موضوع الكفاءة في العمل المصرفي أهمية كبيرة وخصوصاً فترة تحرير الأسواق المالية الذي تسوده المنافسة الشديدة وفي ظل التطورات الحاصلة في المجالات التقنية ونشاطات المصرفية لذلك لا بد على هذه المصارف التركيز على موضوع الكفاءة كشرط من شروط نجاح عمل المصارف والقدرة على تحقيق المنافسة في ظل تحرير الأسواق والعولمة ، وان التركيز على موضوع الكفاءة المصرفية يعد من مؤشرات نجاح واستمرار المصارف في ظل بيئة تتسم بالكثير من المتغيرات وإهمال الكفاءة يؤدي إلى عجز المصارف وبالتالي إفلاسها ويلاحظ أن المصارف التي تركز على موضوع الكفاءة في إدارتها وفي تنفيذ السياسات المالية وتخصيص الجيد لمواردها من خلال إدارة موجوداتها ومطلوباتها تتصل صوب النجاح وتحقق أهدافها المنشودة ومن هنا نجد أن دراسة الكفاءة للنظام المصرفي العراقي عملية ضرورية لما يشهده هذا القطاع من تغير نتيجة الظروف التي يمر بها البلد . وللتعرف على الإطار العام للكفاءة المصرفية لذا جاء هذا الفصل في ثلاث مباحث: الاول يتضمن الاطار المفاهيمي للكفاءة والثاني قياس الكفاءة ثم المبحث الاخير يتناول القيمة السوقية .

المبحث الأول

2-1 الإطار المفاهيمي للكفاءة : Efficiency Conceptual frame work

إن للكفاءة المصرفية لها أهمية كبيرة وذلك لارتباط القطاع المصرفي بالإنتاجية الاقتصادية للبلد ورغم أهمية هذه الكفاءة للعمل المصرفي وشرط من شروط تواجد هذا القطاع واستمراره ونجاح هذا القطاع إلا أن وضع مفهوم للكفاءة في المؤسسات المصرفية ليس بالأمر السهل وذلك لتعدد مفاهيم وأساليب قياسها ، ولاختلاف طبيعة وتعقيد وتداخل العمل المصرفي وكذلك لتداخل مفهوم الكفاءة مع مفاهيم اقتصادية أخرى وللوصول إلى المفهوم المناسب للكفاءة ، تم تقسيم هذا المبحث إلى قسمين: الأول عن مفهوم الكفاءة والثاني عن مفهوم الكفاءة المصرفية وأنواعها .

2-1-1 : مفهوم الكفاءة : Concept of efficiency

اتسع نطاق العمل المصرفي وتنوعت عملياته لتصل إلى الأسواق العالمية واحتدت المنافسة عندما أصبحت في مواجهة حقيقية أمام مصارف كبيرة مما استوجب تطويل كفاءتها التشغيلية لتمكينها من أداء دوراً فعالاً في اقتصاديات الدول خصوصاً تلك التي تتبع سياسات الاقتصاد المفتوح فإن كفاءة المؤسسات المصرفية بلا شك تعد أهم المتطلبات لتحقيق النمو الاقتصادي ونظراً للتغيير السريع الذي يواجه المؤسسات المصرفية التي تعد من أكثر المؤسسات تعقيداً فأنها وقعت تحت ضغوط تنافسية محلية وعالمية ولأيجاد حلول مناسبة اتجه إلى تخفيض التكاليف وتقديم خدماتها من خلال تفعيل كفاءتها الإنتاجية والاستفادة من الإنتاج الكمي والكيفي لهذه الخدمات وعليه أصبح من الضروري الاهتمام بموضوع الكفاءة المصرفية لمعالجة هذه الضغوط التنافسية (varesi , 2015 :261) ولذلك يعد المشروع الذي يقوم بأستخدام أقل الموارد لأداء عمله ووظائفه مشروعاً كفء في الوقت نفسه يعد استخدام الموارد بشكل وحجم أكثر مما يجب في العمل من قبل المشروع أمراً يجعله غير كفء (القضاة , 2004 , 27) . تعد الكفاءة ذات أهمية بالغة لكونها أداة تنافسية تقوم بدعم عمل المؤسسات والمنظمات الخدمية والإنتاجية ، لكونها تقوم بعملية الارتقاء والتقدم بالنشاط المالي والاقتصادي إلى أعلى المستويات وتحديدًا في ظل التراكم والتقدم المعرفي والتقني وذلك عن طريق إسهامها في تقديم الأنشطة والفعاليات لغاية الوصول إلى حدود الريادة والتميز على صعيد الخدمات وإنتاج السلع . وبصورة عامة تمثل الكفاءة الأستخدام الأمثل والأفضل للموارد ، أي أنها تمثل قابلية المنظمة وقدرتها للوصول إلى أعلى قدر من الإنتاج من خلال ما هو متوفر ومتاح من الخدمات وذلك من أجل تحقيق الأستغلال الأمثل والصحيح

للموارد وتحقيق الاهداف المنشودة من ذلك يتم تقدير قيمة الكفاءة من خلال قسمة المخرجات الفعلية على المدخلات الفعلية (Nejad,2012:2451-2455) , تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم الكفاءة ضمن الجانب الاقتصادي الا ان مفهومها تاريخيا يرجع الى المفكر الاقتصادي الايطالي Pareto (1848-1923) الذي طور صياغة هذا المفهوم ، وأصبح يعرف بامتلية باريتو فإن أي تخصيص ممكن للموارد يكون أما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء والتخصيص غير كفاء للموارد يعبر عن اللاكفاءة Inefficiency (Varian,2000:19). ويركز هذا المفهوم على دراسة الكفاءة لدى المستهلك او لدى المنتج او للاقتصاد ككل , فيطلق على عملية توزيع السلع على المستهلكين على انها مثلى وفقا لأمتلية باريتو اذا كان من الممكن اعادة تنظيم هذا التوزيع من اجل زيادة اشباع مستهلك او (عدة مستهلكين) , دون ان ينخفض اشباع مستهلك اخر . كما يطلق على عملية توزيع عوامل الانتاج على السلع والخدمات المنتجة انها مثلى وفقا لأمتلية باريتو اذا كان من غير الممكن اعادة تنظيم الانتاج من اجل زيادة انتاج سلعة ما (او عدة سلع) دون ان ينخفض انتاج سلعة اخرى , ويكون الاقتصاد ككل في توازن عام وفي وضع امثل اذا تم توزيع عوامل الانتاج بشكل امثل على السلع والخدمات المنتجة , وتوزيع السلع والخدمات (توزيع الدخل) بشكل افضل على المستهلكين

(Alan & stuart , 2000:433-434)

الكفاءة لغة: ((هي الحالة التي يكون فيها الشيء مساوياً لشيء آخر)). . (ابن منصور، موسوعة لسان العرب)
الكفاءة اصطلاحاً: ((هي انجاز لكثير بأقل ما يمكن ، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة ، سواء كانت هذه الموارد بشرية أم مادية أم مالية والعمل على تقليل الهدر والعطل في الطاقة الإنتاجية)). (الحسني ، 2003 : 277) تنوع الباحثين في طرح تعاريف للكفاءة واختلفت وجهات النظر حول تعريف الكفاءة لذلك سوف نذكر البعض من هذه التعاريف بما يخدم أهداف البحث.

2-1-2 تعريف الكفاءة : Definition of efficiency

إن عملية تحقيق الأهداف بأقصى كفاءة من خلال التعامل مع الموارد المستخدمة بالعملية الإنتاجية بدرجة عالية من الكفاءة يعد الوظيفة الأساسية التي تسعى إدارة المصرف إلى تحقيقها وهو ما يتطلب الإلمام الدقيق لتعريف الكفاءة. حيث تعني الكفاءة الموارد المحدودة أو "الندرة" في هذه الموارد مثلاً إذا خصصت موارد كبيرة لقطاع معين ، فسيكون ذلك على حساب قطاعات أخرى ، التي لا تبقى لها موارد كافية ، وتختلف المجتمعات والسياسات الاقتصادية الحكومية في كيفية استخدام وتخصيص الموارد النادرة ، ولكن يتفق الجميع على أن

الموارد المحدودة عزيزة ولا يمكن هدرها بسهولة ، وعليه فالكفاءة من هذا المنطلق تعني ((عدم هدر الموارد العزيزة والنادرة)). (الجموعي، 2008: 5) واهتم المختصين والكتاب في تعريفهم للكفاءة ووردت تعاريف كثيرة للكفاءة كما هو مبين في الجدول (1-2) حيث يمكن القول ان الكفاءة ينضر لها من مدخلين : جانب المخرجات: حيث تعبر الكفاءة عن مقياس الكفاءة بين المخرجات الفعلية والمخرجات القصوى الممكن تحقيقها من مدخلات محددة .

جانب المدخلات: حيث تعبر الكفاءة عن مقياس المقارنة بين المدخلات الفعلية والمدخلات الدنيا التي يمكنها انتاج مستوى معين من المخرجات (الجموعي , 2006 , 9) .

جدول رقم (1-2) تعريف الكفاءة	
المصدر Source	الكفاءة Efficiency
(صالح , 2006 :388)	بأنها مجموعة من المهارات والخبرات المكتسبة من بيئة العمل فهي تمثل القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث الكلفة والوقت , فهي بذلك تتكامل مع مفهوم الفاعلية في العمل وفقاً لخطة معينة قصد تحقيق الاهداف المسطرة
(عبد مولاہ , 2011 :3)	عرفت الكفاءة بأنها : (الكيفية المثلى في الربط بين الموارد والمخرجات من الخدمات المالية ,اي اختيار تركيبة الموارد الاقل تكلفة لانتاج الحد الاقصى من الخدمات المالية).
(سليمان وشريعة , 2013 : 160)	هي (العلاقة بين كمية الموارد المستغلة والنتائج المتحققة من خلال تعظيم المخرجات مع جعل المدخلات في اقل مستوى لها) .
(shone , 1981 :32)	على انها (الكيفية المثلى في استخدام الموارد لانتاج شيء ما)
(معراج , 2011 :4)	بأنها (معيار الرشد في استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية وخاصتا ان البيئة تتصف بقلّة الموارد المتاحة لذلك لا بد من اعتماد هذا الاسلوب في التوجه نحو تحقيق الاداء الامثل في استخدام الموارد المتوفرة) .
(philippe , 1998 :18-20)	بأنها (القدرة على تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف , اذ انه لا يمكن ان تتحقق الكفاءة في حالة خفض التكاليف فقط او رفع القيمة فقط) .
(عبد الكريم , 2010 : 71)	وعرفت الكفاءة حسب ماجاء به المكتب الكندي بأنها (الكيفية الجيدة التي تستعمل بها المنظمة مواردھا (مدخلاتها) لانتاج السلع والخدمات (المخرجات)) .
(المنصوري , 2010 :71)	عرفت حسب المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية OECD بأنها (المدى الذي تحول به الموارد المدخلات من اموال وخبرة ووقت لانتاج بطريقة اقتصادية).
(بتال , 2016 : 7)	الكفاءة بمفهومها الدقيق دراسة العلاقة بين القيم الفعلية والمستهدفة للمخرجات والمدخلات وقد تأخذ هذه العلاقة شكل نسبة المخرجات الفعلية الى اكبر مستوى للمخرجات المستهدفة والمتحققة من مستوى معين من المدخلات او انها توفر ادنى مستوى من المدخلات المستهدفة الى المخرجات الفعلية التي تحقق مستوى مقبول من المخرجات

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر السابقة .

ويرى الباحث أن الكفاءة (تعني قدرة المؤسسة على دراسة النتائج المتحققة من توظيف الموارد المادية والمالية والبشرية والمعلوماتية المتاحة أمامها لتحقيق مخرجات تتلاءم مع مدخلاتها من الموارد المستخدمة بالطريقة المثلى التي يقود المؤسسة إلى تحقيق أهدافها المتنوعة). او هي (تقديم العديد من الخدمات المصرفية بجودة

عالية دون اللجوء الى الاسراف في الطاقة الانتاجية) . و بناءً على التعاريف اعلاه يتضح ان كل تعريف عبر عن وجهة نظر وتخصص الباحث وأن هذه التعاريف تتفق جميعها بأن الكفاءة هي كيفية التعامل مع الموارد بدقة عالية لتجنب الهدر والإسراف من اجل تقديم مخرجات تفوق حجم المدخلات المستخدمة بأقل التكاليف وتتسجم مع طموح المنظمة للوصول إلى أهدافها . فنلاحظ أن البعض من هذه التعاريف ركز على المهارات المستخدمة في تحقيق الكفاءة والبعض الآخر ركز على الربط بين المدخلات التي تحصل عليها المنظمة وبين مخرجاتها بالشكل الذي ينسجم مع المدخلات . وركز البعض الآخر على كمية المدخلات ونتائج المتحققة من هذه المدخلات .

2-1-3 أهمية الكفاءة : The importance of efficiency

تسعى المؤسسات لتحقيق هدفها من خلال تخصيص مواردها بأفضل الطرق ، وتحقيق أعلى كفاءة اقتصادية من خلال مزيج عناصر الإنتاج والحصول على اكبر منتج ، وأعطى الاقتصاديون للكفاءة أهمية عظمى ، وذلك من خلال وصف الاقتصادي (Jevons) لمشكلة الكفاءة بأنها المشكلة الأساسية في الاقتصاد ، وتكمن أهمية الكفاءة في مبدأ الانتفاع من الموارد المادية والبشرية بأقل تكلفة ممكنة . (الداودي ، 1995 : 5-6) .

2-1-4 أهداف قياس الكفاءة : Efficiency measurement objectives

- 1- هدف تحفيزي: يساهم هذا الهدف في قياس الكفاءة بشكل كبير ويشجع العاملين والإداريين في تحقيق أهدافهم المسطرة وذلك بدفعهم لخلق الكفاءة من خلال نظام
- 2- هدف إعلامي: يساعد الموظفين على اختيار إستراتيجية المسؤولين (المدراء) والمسيرين (الموظفين) على اختيار استراتيجياتهم وتحديد أولوياتهم من خلال معايير الكفاءة إن تحديد معايير قياس الكفاءة هي واحدة من الطرق التي يمكن التعرف من خلالها على الاختبارات الإستراتيجية إن قياس الكفاءة يمكن أن يؤدي إلى خلق نوع من الاتصال بين الموظفين ومسيري البنك وذلك بإعلام كل المستويات بالنتائج المحققة في البنك .
- 3- هدف توجيهي: قياس الكفاءة يقدم إلى متخذي القرار المعلومات والمعطيات المؤدية إلى اتخاذ القرار السليم فأن عملية القياس تسمح بربط الكفاءة بالقرارات الإستراتيجية وبالتالي السيطرة على الانحرافات

بين ما هو محقق وما هو مقدر والتعرف على أسباب الانحراف واتخاذ القرارات الصحيحة .
(Richardo&Zerbe , 2001:34)

2-1-5 الكفاءة و المفاهيم الاقتصادية الأخرى: Efficiency and other economic concepts

إن الحديث عن الكفاءة يجعلنا أمام عدة مصطلحات ومفاهيم تداخل مع مفهوم الكفاءة بشكل أو بآخر ، كما هو الأمر بالنسبة للإنتاجية ، والفاعلية والكفاية ، والأداء ، ومن هنا سوف نتطرق إلى هذه المفاهيم بشكل موجز ، حتى نتمكن من تحديد مفهوم الكفاءة بشكل أدق وتميزاً عن المفاهيم الاقتصادية الأخرى .

أ- الإنتاجية Productivity

يركز مفهوم الإنتاجية بفاعلية استخدام المدخلات وتكنولوجيا المرتبطة بالعلاقة الإنتاجية حيث تعرف الإنتاجية ((على أنها مقدار ما تنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الإنتاج)) (باكير، 2012: 36) وتعرف كذلك ((قدرة المصروف على استغلال موارده، وتركز على العلاقة التي تجسدها الكفاءة اي نسبة المخرجات الى المدخلات)) (نجم، 2013، 34) اي ان الإنتاجية ما تنتجه عنصر الانتاج بينما الكفاءة هي طريقة استخدام المدخلات لأنتاج مايجب انتاجه (عمرأوي، 2012، 114) إن الإنتاجية بمفهومها العام تشمل العلاقة بين المدخلات والمخرجات وتسمى بالإنتاجية الكلية . (ابو حمد و الفضل ، 2007 : 217) .

الإنتاجية الكلية = $\frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$ وهناك ثلاث حالات تتمثل بالاتي :

$1 < \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$ هو ما تطمح أن تحققه كل مؤسسة .

$1 = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$ وهي حالة مثالية .

$1 > \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$ وتعني نسبة الضياع والهدر في الموارد وانخفاض الكفاءة .

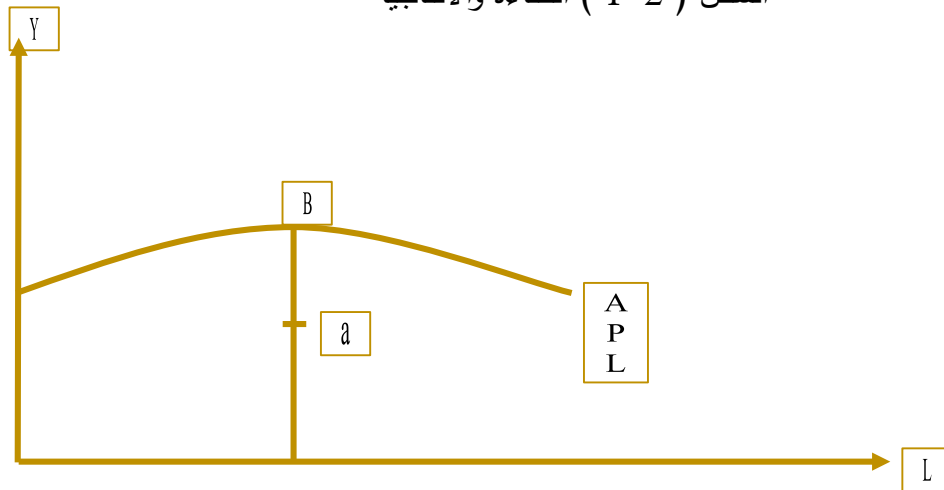
ولتوضيح أكثر الفرق بين الكفاءة والإنتاجية من خلال دالة الإنتاج الافتراضية التالية:

$$Q = F(L, K)$$

حيث :

- Q تشير إلى المخرجات
- عوامل الإنتاج التي تتكون منها دالة الإنتاج أعلاه هما فقط (L) العمل (K) رأس المال
- إنتاجية العمل ورأس المال هي: $\frac{Q}{K}$ ، $\frac{Q}{L}$ على التوالي هذان المقياسان
- يعرفان بالنواتج المتوسط للعمل ورأس المال (APK, APL) بالترتيب بافتراض أن رأس المال (k) ثابت ، يكون منحنى الناتج المتوسط للعمل وفق الشكل (1-2) التالي :

الشكل (1-2) الكفاءة والإنتاجية



المصدر: الداوي الشيخ، دراسة تحليلية للكفاءة في التسير، دراسة حالة مؤسسات الصناعات النسيجية القطنية في الجزائر، خلال الفترة (1988 - 1993) ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1994 - 1995 :8.

نلاحظ من APL يتصاعد في بداية الأمر ، ثم يتناقص بعد ذلك ، وهذا وفقاً لقانون تناقص الغلة ، أن النقطة (a) تمثل إنتاجية العمل الحالية للمؤسسة وبالنسبة لنفس العمل يمكن أن يكون له إنتاجية متوسطة عند النقطة (B) وهذه النقطة هي المستوى الكفاء .وان أهم الفروقات بين الكفاءة والإنتاجية هي :

1-إن الإنتاجية تتعلق بالمخرجات الحالية المنتجة بينما الكفاءة تتعلق بماذا يجب أن تنتج.(الداوي ، 1995 : 8)

2-الإنتاجية تمثل العلاقة بين المخرجات والمدخلات ، أما الكفاءة تمثل أفضل علاقة بينهما.(الحسيني ، 2006 : 227)

3-تعتبر الكفاءة من المؤثرات الهامة الدالة على ارتفاع الإنتاجية .(ابراهيم ، 1999 ، العدد7)

وعليه يتضح وجه العلاقة بين الإنتاجية والكفاءة حيث أن الإنتاجية تعبر عن القدرة على الإنتاج أما الكفاءة تعبر عن مدى تطابق الإنتاج الفعلي بالإنتاج المخطط أي أن مؤشر الكفاءة يعد اختصاراً معيارياً لمؤشر الإنتاجية أو أن الإنتاجية تعد مقياساً لكفاءة تحويل الموارد إلى سلع وخدمات . (محمود ، 2008 : 20) اي ان الانتاجية هي الانتاجية الحالية (الحقيقية) اي ما قام أنتاجه عنصر الانتاج فعلا بينما الكفاءة هي طريقة استخدام المدخلات لأنتاج مايجب انتاجه . (عمرابي ، 2012 : 114)

ب- الفاعلية Effectiveness

وهي (مستوى تحقيق الأهداف) أو هي ((المقارنة بين ما تم تحقيقه من أهداف وفقاً لمعايير محددة)). (دهش ، 2010 : 13) وتعرف كذلك باستخدام الموارد المتاحة بشكل امثل لتحقيق الأهداف المخطط لها . (فهد ، 2009 : 42) قد تكون المنظمة فعالة في تحقيق الأهداف ولكنها ليست كفوءة في استخدام الموارد لتحقيق هذه الأهداف أي أنها تحقق أهدافها بهدر الكثير من الموارد . (ناهض ، 2014 : 22) وتعرف كذلك ((اتخاذ القرارات الصحيحة ومتابعة تنفيذها لتحقيق الأهداف العامة وتشغيله.)) إذن اختلاف مفهوم الكفاءة عن مفهوم الفاعلية يمثل في أن الفاعلية تركز على نقطة النهاية الواجب الوصول إليها بينما الكفاءة تهتم بالكيفية والأسلوب التي يمكن بلوغ هذه النقطة. (ادريس ، 2006 : 147) وان المؤسسات الكفوءة هي التي تحسن استخدام مواردها الإنتاجية ، وحسن استخدام مواردها يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق أهدافها وان تحقيق الأهداف يعني حسن استخدام الموارد . (عبد الرحمان، 2004 : 11)

والفاعلية بأنها مقياس يوضح قدرة المنظمة على تحقيق الاهداف او المؤشرات لمستوى تحقيق الاهداف وتحسب الفاعلية من خلال المعادلة التالية : (قدادة والطائي , 2008 : 46)

$$\text{الفاعلية} = \frac{\text{المخرجات الفعلية}}{100 \times \text{المخرجات المخططة}}$$

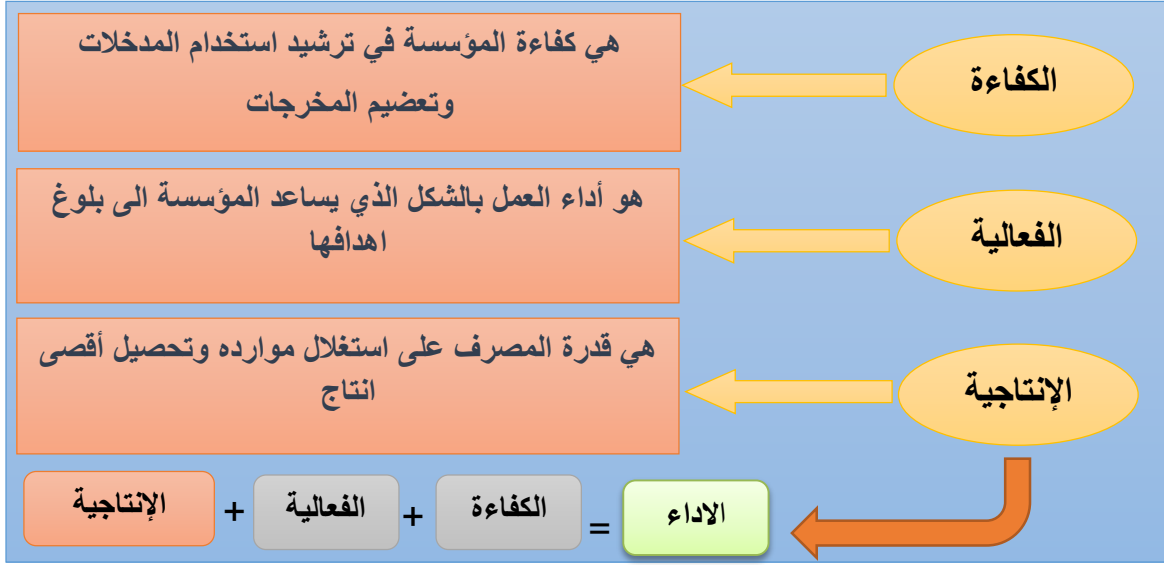
ج- الكفاية Sufficiency

يجب التمييز بين المصطلحين الكفاءة والكفاية ، فالكفاءة تعني بلوغ مستوى يتجاوز حد الكفاية ، لان الكفاية تعني القدرة على انجاز نشاط او تمرين له مستوى متوسط بطريقة مرضية ، وعليه ان الكفاية درجة دون الكفاءة فالتلميذ المتوسط له كفاية لا كفاءة ، بين التلميذ الممتاز له كفاءة (وحيد ، 2003 : 50) اي يتضح مما تقدم يفضل استخدام مصطلح الكفاية بدل الكفاءة في مجال التربية ، لاننا اذا اعتمدنا على مصطلح الكفاءة سيكون تركيزنا على الفئة الممتازة ، وبالتالي يكون تعليمنا نخبوي يهمل مبدأ الفروق الفردية الامر الذي يولد هدر كبير او رسوب فالكفاية هي القدرة سواء القانونية او المهنية او المكتسبة لانجاز بعض المهام او الوظائف او القيام ببعض الاعمال اي هي القدرة على تحقيق نشاطات قابلة للملاحظة وبهذا يمكن ان نطبق الكفايات في سياقات مختلفة سواء كانت شخصية او اجتماعية او مهنية غير ان الشخص الكفاء هو الذي يمارس النشاط بمهارة عالية موظفاً في ذلك المفاهيم الاجتماعية والوجدانية ومجموعة من المهارات المعرفية فالكفاية تمثل الحد الأدنى في تحقيق الاهداف اما الكفاءة تمثل الحد الاعلى في تحقيق الاهداف . (الوناس ، 2010 : 71)

د- الأداء Performance

ان الاشتقاق اللغوي لمصطلح الاداء مستمد من الكلمة الانكليزية (To Perform) التي تعني تنفيذ مهمة او تأدية عمل ، ولا يوجد تعريف محدد للأداء فهناك فريقين من الكتاب والباحثين ، الاول : اعتمد على الجوانب الكمية (اي تفضيل الوسائل التقنية في التحليل) في صياغة تعريف الاداء ، والثاني : اكد على الاداء مصطلح يتضمن ابعاد تنظيمية واجتماعية واقتصادية ، ومن ثم لايجب الاقتصار على استخدام النسب والارقام فقط في التعبير عن هذا المصطلح (18 : 1999 , Ecosid) فالاداء هو ((الكيفية التي يؤدي بها العاملون مهامهم إنشاء العمليات الإنتاجية والعمليات المرافقة لها باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة لتوفير مستلزمات الإنتاج وإجراء التحويلات الكمية والكيفية المناسبة لطبيعة العملية الإنتاجية ، وتخزينها وتسويقها طبقاً للبرامج المسطرة والأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية خلال الفترة الزمنية المدروسة)). (جمال خنشور ، 1987: 9) وعرفها كذلك الكاتبان (Miller & Bromily) الاداء بأنه ((انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية ، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق اهدافها)) (الحسيني ، 2000 : 231)

الشكل (2-2) علاقة بين الكفاءة والفعالية والانتاجية



المصدر: من إعداد الباحث

6-1-2 مفهوم الكفاءة المصرفية : Concept of Banking efficiency

لا يختلف مفهوم الكفاءة المصرفية في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية ويعود مفهوم الكفاءة المصرفية إلى الاقتصادي الايطالي باريتو والذي يعني ((قدرة المؤسسة على تخصيص الموارد المتاحة لها أما يكون تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء وان عملية التخصيص الغير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة)). (slee s.Fredma,1993:59)

والتخصيص الكفاء للموارد هو الذي يؤدي إلى تحسين حالة المؤسسة والفرد أفضل مما كانت عليه وجعل الشركة أكثر نجاحاً وجعل الفرد أكثر غنى دون جعل فرد آخر أسوأ حالاً. ويركز هذا المفهوم للكفاءة لدى المستهلك أو المنتج أو للاقتصاد ككل ، فيطلق على عملية توزيع السلع على المستهلكين بأنها مثلى وفقاً لأمتلية باريتو ومن الممكن إعادة تنظيم هذا التوزيع من اجل زيادة إشباع مستهلك أو عدة مستهلكين دون أن يؤثر ذلك تأثيراً سلبياً على مستهلك آخر. (Dominick , 1978: 264)

وتعتبر الكفاءة المصرفية عاملاً رئيسياً في دمج عمليات مصرفية متسقة للمصرف وجعلها متسقة داخليا , وعلى هذا الاساس يعد اجراء مؤقتاً قد يؤثر على اداء السوق لذلك المصرف (Lee,2019:423).

7-1-2 تعريف الكفاءة المصرفية : Definition of banking efficiency

يركز الاقتصاديون بالمتغيرات الاقتصادية والقانونية على كفاءة المصارف ومدى قدرة هذه المصارف على تحويل الموارد إلى خدمات متعددة ، وعليه فإن اللاكفاءة في المؤسسات المصرفية تعني هناك هدر وتضييع للموارد ، وان هذه المؤسسات تنتج اقل من المستوى الممكن للموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية للمصرف . (Robert , 1995: 41) وهناك مصارف كفوءة إذا ما قورنت مع مصارف أخرى وان هذه الكفاءة في المصارف هو نتيجة أسلوب هيكلها التنظيمي والإداري واختيار الكوادر والتقنية المستخدمة مما يؤهلها في الاستغلال الأمثل لمواردها وقدرتها على تحقيق أقصى الأرباح من مقدار الموارد المتاحة أمامها . وان الكفاءة ارتبطت بالفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية والمتمثلة في الوسيلة التي يتم من خلالها تخصيص الموارد المتاحة للمجتمع من اجل تلبية حاجات ورغبات الأفراد المتزايدة. (علي بن سماحة ، 2011 : 134) إن الكفاءة من المفاهيم الاقتصادية التي تم استخدامها في القطاع المصرفي والتي يطلق عليها عند استخدامها في المصارف بالكفاءة المصرفية ، وان كفاءة المصارف تتأثر بالكثير من المتغيرات واهم هذه المتغيرات هي الاقتصادية والقانونية ، ومدى قيامها بوظيفة تحويل الموارد إلى خدمات متعددة وان اللاكفاءة في المصارف هو تعبير عن هدر الموارد ، أن هذه المصارف تنتج أقل من المستوى المطلوب للموارد المستخدمة أو أنها تستخدم توليفة مكلفة نسبياً من الموارد لإنتاج مزيج معين من المنتجات أو الخدمات المالية (Robert,T,1995:41) لذلك اعتبر من المواضيع المهمة لا بد من الاهتمام بها وذلك للدور المميز الذي تقدمه المصارف للحياة الاقتصادية فهي مصدر تمويل المشاريع وقدرتها على تقديم مختلف الخدمات المصرفية.ومن هذا المنطلق فإن الكفاءة تركز في الاختيار المناسب والتوظيف المناسب لموارد المصرف للتوصل إلى مخرجات عالية تلبى طموح وأهداف المصرف. وبناءً على ذلك هناك العديد من التعاريف التي خصت الكفاءة المصرفية التي لها معاني واسعة لما لها من ارتباط وثيق بالعمل المصرفي كما هو مبين في الجدول رقم (2-2) .

جدول (2-2) تعريف الكفاءة المصرفية

المصدر Source	الكفاءة Efficiency
(مساعد , 2009 : 60)	تكون المصارف ذات كفاءة اذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق اكبر قدر ممكن كم العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر اي التحكم الناجح في طاقتها المادية والبشرية , هذا من جهة وتحقيقها للحجم الامثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة اخرى
(خنتوش وقريشي , 2013 : 140)	هو الاستغلال الافضل للموارد او الوصول الى اعلى المخرجات من الموارد المتوفرة او الوصول الى مخرجات محددة بأقل مدخلات ممكنة .
(طه , 2000 : 40)	هي العلاقة بين مدخلات المصرف ومخرجاته بحيث اذا ازدادت المخرجات بأستخدام نفس القدر من المدخلات او تحقيق نفس القدر من المخرجات بأستخدام مدخلات اقل , او تقديم المخرجات بأقل قدر ممكن من المدخلات دل ذلك على الكفاءة .
(Eken and kale , 1981 :32)	هي قدرة المصارف على استخدام موارده من المدخلات بأعلى درجات الكفاءة لتحقيق اكبر قدر ممكن من الخدمات المصرفية (المخرجات)
(رجب وجبارة , 2016 : 1475)	هي كفاءة استثمار الموارد المتاحة من الناحية الفنية وترتقي في استخدامها الى المستويات الاولى من الناحية العلمية للوصول الى اعلى المستويات في مجالات استثمار الموارد والوصول الى الاهداف المرغوب تحقيقها .
(سريح , 2018 : 50)	هي صفة ملازمة لكيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها لذى ينبغي استغلال عقلائي رشيد بمعنى القيام بمزج عوامل الانتاج بأقل تكلفة ممكنة ويتجسد ذلك بتحقيق اقصى المخرجات بمدخلات محدودة او بتحقيق ادنى المدخلات بمخرجات محدودة .

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر السابقة .

ويرى الباحث أن من خلال التعاريف التي خصت الكفاءة المصرفية أنها ركزت على مجموعة من الأمور منها ما يلي :-

- الكفاءة في حسن استخدام ما لديها من موارد مادية وبشرية .
- الكفاءة في اختيار تركيبة ونوع المدخلات للحصول على أقصى الأرباح من خلال المخرجات.
- الكفاءة في قدرة هذه المصارف في كيفية التعامل مع المتغيرات التي تخص أسعار المدخلات.

2-1-8 طرق تحسين الكفاءة : وهي كما يأتي : (منصوري،2010: 78)

1- ثبات المخرجات مع تقليل المدخلات:- بمعنى ذلك التخلص من عناصر المدخلات الزائدة وغير المتصلة وان التخلي عنها لا يترتب أي تأثير على كميات المخرجات المحققة ، مثال ذلك أن تكتشف بعض المنشآت أن لديها قطعة من الأرض غير المستغلة وذات قيمة متميزة فتتخلص منها بالبيع ، مما يتيح لها موارد دون التأثير على كم المخرجات لديها.

2- زيادة المخرجات مع ثبات المدخلات:- ويعني استخدام كافة الأساليب الإدارية والإشرافية والرقابية التي تعمل على الاستغلال الأفضل للموارد ومنع حدوث الضياع لهذه الموارد ، ويتضح ذلك بشكل أساسي عندما يتم إدخال نظم إدارية أو عند تغيير الإدارة العليا.

3-زيادة المخرجات وزيادة المدخلات:- على أن تكون نسبة الزيادة في المخرجات أعلى من الزيادة في المدخلات ، ويعتمد هذا المدخل على التوسع والإنفاق بشرط أن يكون هناك مقابل اكبر للإنفاق ، ومثال ذلك أن تقوم الشركة بإدخال نظام جديد للكمبيوتر ، فمن المتوقع في هذه الحالة أن يزيد عنصر المدخلات في شكل زيادة عنصر رأس المال ، فإذا كان العائد المتوقع من هذا النظام أكثر من المنفق عليه أدى ذلك إلى زيادة الكفاءة.

4-تخفيض المخرجات وتخفيض المدخلات:- بشرط أن تخفض المدخلات بنسبة اكبر ، وذلك عن طريق تقليص حجم النشاط والخروج من بعض الأنشطة التي ليس للمنشأة ميزة تنافسية فيها وتركيز على الأنشطة التي تحقق فيها المنشأة مستوى كفاءة إنتاجية أفضل.

5- زيادة المخرجات مع تخفيض المدخلات:- ويعد هذا أفضل المداخل حيث يتم عن طريقة تحقيق مخرجات اكبر بقدر اقل من المدخلات ، ومثال هنا عملية إحلال تكنولوجيا محل عنصر العمل ، وقد لا يكون ذلك ممكن في الأجل القصير ، لوجود قيود تحد من تخفيض عنصر العمل.

2-1-9 : أنواع الكفاءة المصرفية : Type of banking efficiency

يهتم الاقتصاديون في دراسة الكفاءة المصرفية وذلك لأن القطاع المصرفي من القطاعات المهمة ويعد من الركائز الأساسية للاقتصاد ولا بد من الاهتمام بهذا القطاع من خلال الاهتمام بأنواع الكفاءة المصرفية المتمثلة بالآتي :

1-الكفاءة الإنتاجية : Production efficiency

تتحقق الكفاءة الإنتاجية بالاستخدام الجيد للموارد المتاحة من اجل الحصول على أقصى إنتاج ممكن بطريقة يراعى بها تقليل التكاليف وتحقيق رغبات المستهلكين.(خرايشة،2002: 40)تعرف الكفاءة الإنتاجية في المصارف بأنها ((الكفاءة الكلية للتكاليف وان المصرف مؤسسة إنتاجية تستخدم عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال والودائع لتنتج القروض والخدمات المصرفية ، وبذلك أن الكفاءة الإنتاجية للمصرف لا تختلف عنها في المؤسسات الاقتصادية الأخرى)). (Robert,1995:41) توضح الكفاءة الانتاجية العلاقة بين المستخدم من الموارد ومدخلات العملية الانتاجية وفي حالة ارتفاع الكفاءة الانتاجية للمصارف فعندها سيؤدي الى انخفاض تكاليف وانخفاض اسعار الخدمات المصرفية وبالتالي يعزز ذلك المركز التنافسي للمصرف وزيادة الارباح. (الحاج و فليح ، 2009 : 242) فتحقق الكفاءة الإنتاجية باستخدام الموارد المتاحة للحصول على أقصى إنتاج بطريقة ملائمة يراعي فيها تقليل التكاليف ورغبات المستهلكين . (خرايشة ، 2002 : 89) ويعرف الباحث الكفاءة الإنتاجية (بأنها قدرة المصرف على توظيف ما يمتلكه من موارد متنوعة في عملياتها التشغيلية بالشكل الذي يحقق لهذه المصارف الميزة التنافسية التي تتلاءم مع متطلبات السوق وحاجات ورغبات الزبائن المتجددة من خلال أقصى المخرجات المتحققة من عملية التوظيف). ويلاحظ من خلال التعاريف التي وردت بشأن الكفاءة الإنتاجية أنها ركزت على

- أ- استخدام وتوظيف الموارد المتاحة للشركة بأفضل الطرق الممكنة واقل التكاليف .
- ب- الكفاءة تتحقق من خلال قدرة المؤسسة على تحقيق السيطرة على تخفيض تكاليف الإنتاج وتحكم في موارد الشركة من اجل تحقيق أقصى الأرباح بأعلى درجة من المخرجات .
- ت- أن الكفاءة الإنتاجية تتحقق من خلال قدرة المؤسسة على تحقيق ميزة تنافسية تتلاءم مع متطلبات السوق وحاجات الزبائن المتزايدة .

ونقاس الكفاءة الإنتاجية بنسبة إنتاج النظام، أو المنتجات (Output) إلى الموارد (Input) المستخدمة في تحقيق هذه المخرجات أو الناتج ، وعليه فإنه يمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال احد البدائل التالية :

- أ- زيادة مقدار المخرجات مع بقاء مقدار المدخلات ثابتة.
- ب-زيادة نسبة المخرجات بمقدار اكبر من زيادة نسبة المدخلات.
- ت-انخفاض مقدار المدخلات مع بقاء مقدار المخرجات ثابتة .
- ث-انخفاض نسبة المخرجات بمقدار اقل من انخفاض نسبة المدخلات .

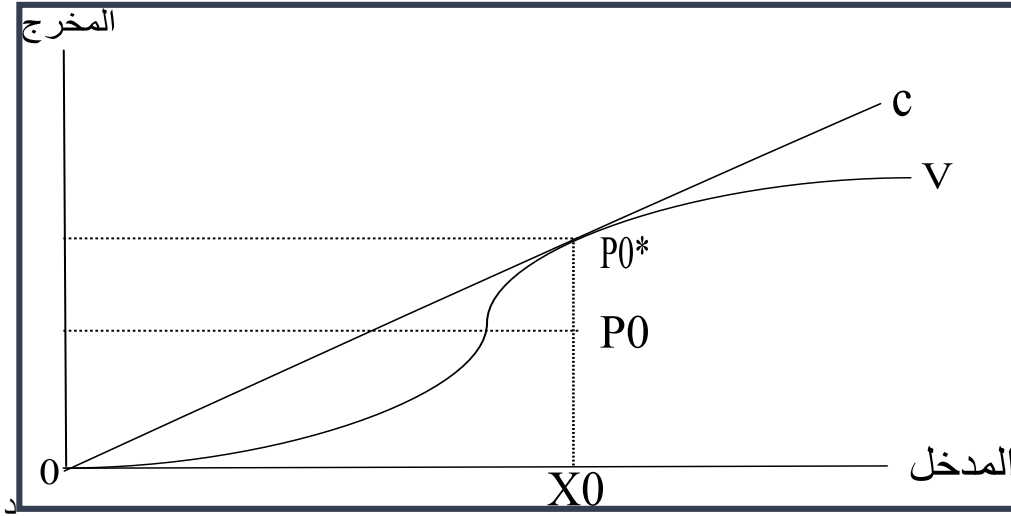
ج- بقاء مقدار المخرجات ثابتة مع انخفاض مقدار المدخلات. (ثابت عبدالرحمن ، 145:2006) ومن المعروف أن العملية الإنتاجية تمثل جانبين :

الأول: تقني والذي يركز على مقدار المخرجات الناتجة عن استخدام مقدار من المدخلات .
والثاني: يركز على التكاليف والمتمثلة في أسعار المدخلات، وعليه فالكفاءة الإنتاجية تتألف من عنصرين هما الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية. (فاطيمة، 2010: 20)

2- الكفاءة التقنية : Technical Efficiency

تعد الكفاءة التقنية من أكثر المفاهيم شيوعاً للكفاءة ويقصد بها ((تحويل المدخلات المادية إلى مخرجات بأفضل أداء ممكن)) أي المصروف يستخدم اقل ما يمكن من عناصر الإنتاج ليعطي مستوى محدد من الإنتاج أو يعطي أعلى إنتاج دون زيادة في عناصر الإنتاج (حسين وعبد الحميد، 2010، 163). وعرفت كذلك ((بأنها قدرة الشركة للحصول على أقصى المخرجات بمجموعة محددة من المدخلات)) (Coelli, 2005:28) وتعتبر الشركة أكثر كفاءة تقنية من غيرها إذا ما استطاعت إنتاج مستوى أعلى من الإنتاج بنفس مستوى تكاليف التشغيل (أونور، 2001:6) والشكل رقم (4) يوضح مفهوم الكفاءة الفنية في حالة قيام المصروف باستخدام عنصراً إنتاجياً واحداً محقق منتجاً واحداً على افتراض أن المصروف يعمل عند عوائد الحجم الثابتة Constant Returns To scale والخط OC يمثل منحنى إمكانيات الإنتاج Production Possibility Curve ، وأية نقطة تقع على هذا المنحنى تمثل الكفاءة الفنية الكاملة للمصروف ، أما النقطة التي تقع أسفل المنحنى فهي تمثل حالة عدم الكفاءة ، فالنقطة P0 تمثل مصروف غير كفؤ بينما P0* تمثل مصروف كفوء فنياً ويعرض الشكل (2-3) الكفاءة الفنية لمنتج واحد . (الخرجي وبتال ، 2012 : 192)

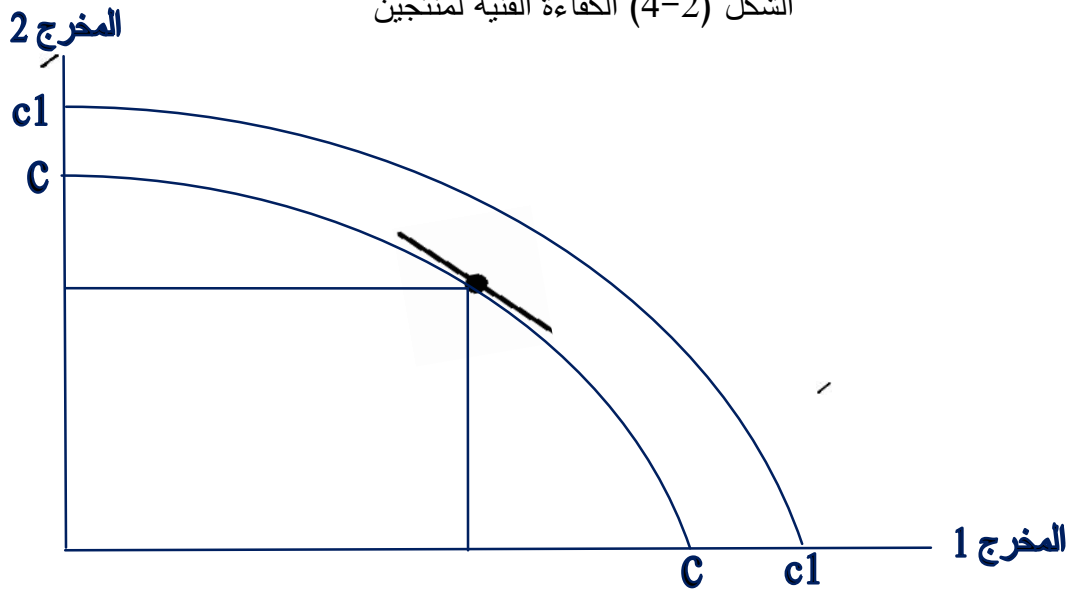
الشكل (3-2) الكفاءة الفنية لمنتج واحد



المصدر: الخزرجي و ثريا عبد الرحيم و وبتال و احمد حسين ، الكفاءة المصرفية بين المفهوم وطرق القياس ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 18 ، العدد 66 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2012 : 192)

أما الشكل رقم (2-4) يوضح مفهوم الكفاءة الفنية في حال قيام المصرف باستخدام عنصر إنتاجي واحد يحقق منتجين ، وعند مستوى فني معين فان منحنى الكلفة المتساوي CC يعطي التوافقات الممكنة من المخرجات التي يمكن تحقيقها في حدود العنصر الإنتاجي ، ومنحنى الكفاءة المتساوي يمثل التوافقات المختلفة من العمل ورأس المال للمؤسسة اللذان يمكن شراؤهما في ضوء الموارد المتوافرة للمؤسسة وعند مستوى أعلى من تكاليف (اي زيادة استخدام عنصر الإنتاج) يتحرك منحنى الكلفة المتساوي C1C1 وهذه المنحنيات تمثل شكل حدود الانتاج الممكنة عند مستويات معينة من عنصر الإنتاج ، وكل مصرف يقع بين المنتجين يكون غير كفؤ فنياً. (بتال ، 2012 . 9) .

الشكل (2-4) الكفاءة الفنية لمنتجاتين



Source : Rowena J., peter c.& Andrew s(2006) Measuring Efficiency in Health Care
Cambridge University Press New York ,p6

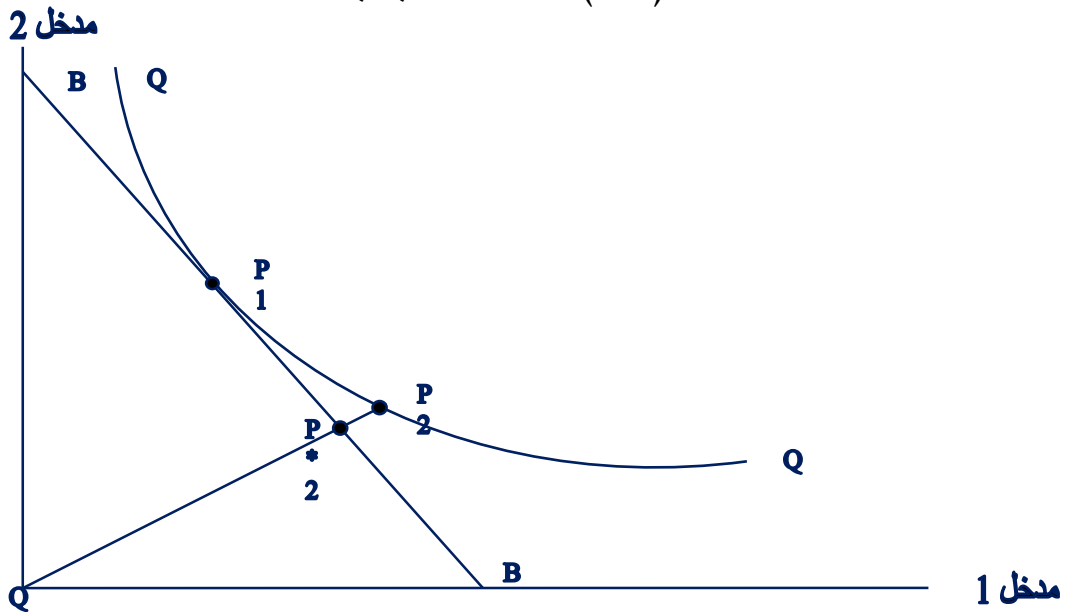
3 - الكفاءة التخصيصة: Allocative efficiency

وتسمى كذلك بالكفاءة السعرية وكفاءة التكلفة (حيث يقصد بها استخدام عناصر الإنتاج بنسب صحيحة عند مستوى معين من أسعار عناصر الإنتاج ، لإنتاج مستوى معين من الناتج). (البلداوي وداود، 2012: 174) وهي تشير إلى الطريقة التي يتم بها التوزيع الأمثل للموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها (cavesI Bardon , 1990:1) آخذين بالحسبان تكاليف استخدامها حيث تشير الكفاءة التخصيصة إلى إنتاج أفضل توليفة من السلع عن طريق استخدام توليفة من عناصر الإنتاج بأقل تكاليف ممكنة (Bergsman , 1967) والمعروف أن الكفاءة التقنية تتخفف عندما تكون المدخلات الفعلية أكبر من الحجم الأدنى اللازم لتوفير المخرجات المطلوبة ، وتتنفص الكفاءة التخصيصة الموارد وعندما تكون نسبة (المزيج) المدخلات الفعلية مختلفة عن نسبة مزيج المدخلات المناسبة المؤدية إلى تخفيض تكاليف المدخلات (العبيدان 2002 :179). إن الكفاءة الإنتاجية للمصرف تتحقق عندما تكون الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصة معا ، وذلك عندما يستطيع المصرف إنتاج حجم معين من المخرجات بأقل حجم ممكن من عناصر الإنتاج وبأقل كلفة . وبالتالي فإنه في حالة التوصل إلى أقصى ناتج ممكن من الناحية التقنية ، وأفضل تخصيص ممكن من الموارد من الناحية التخصيصة ، فإننا نصل إلى مرحلة الكفاءة الإنتاجية أو ما يعرف بالكفاءة الاقتصادية أو الكلية.

(ابنسام،2009:61) وتطور مفهوم الكفاءة المصرفية ليشمل الكفاءة السعرية والتي تعبر عن انتاج اكبر كمية من مخرجات المصرف بأقل تكلفة ممكنة لمدخلات المصرف . (الخرجي وبتال , 2012:205)

ويبين الشكل رقم (2-5) مصرف يمتلك عنصرين من عناصر الإنتاج ، لذلك فان نقطة تدنية التكاليف لمنحنى الناتج المتساوي QQ Isoquant تحصل عندما يمس خط السعر BB عند النقطة P_1 وفي هذه الحالة فان نقطة P_1 تمثل الكفاءة الوظيفية للمصرف .

الشكل (2-5) الكفاءة التخصيضية



المصدر: الخرجي ، ثريا عبد الرحيم، وبتال، احمد حسين، الكفاءة المصرفية بين المفهوم وطرق القياس، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 66، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2012: 194.

4- الكفاءة الحجمية : Scale Efficiency

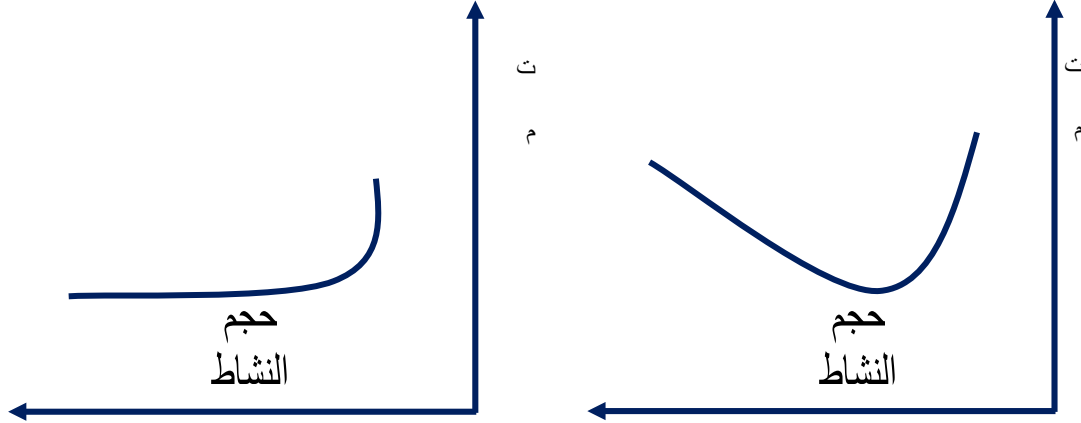
تشير كفاءة الحجم في المصرف إلى توفير التكاليف عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة (Allenand Liu,2005:56) وتعرف وفورات الحجم بأنها (تلك الأرباح الناتجة عن انخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة والتوسع في المشروع)(European commission) (وتشير وفورات الحجم إلى الحالة التي يترتب فيها على الزيادة حجم الطاقة الإنتاجية انخفاض في تكلفة الوحدة الواحدة). (عطية، 1998: 682) وترتبط وفورات الحجم بتغير التكلفة المتوسطة (الكلفة الكلية للإنتاج) مع زيادة نسبة المخرجات

(زيادة حجم الطاقة الإنتاجية). (Rowley ,1973:49) وتتحقق وفورات الحجم بالنسبة للمصرف عندما تنخفض التكلفة المتوسطة مع زيادة حجم نشاط المصرف (Roger and David,1993:26) إن وفورات الحجم تعد من أهم عوامل زيادة الأرباح في المؤسسة المصرفية وان التوسع في حجم المؤسسة والتوسع في نشاطها المصرفي يؤدي إلى خفض التكاليف وذلك بتوزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أوسع ، وان المصرف يستطيع زيادة طاقتها الإنتاجية وبذلك سوف تتغير تكاليف الإنتاج في الأجل الطويل مما يؤدي إلى زيادة حجم المصرف بشكل اكبر من الزيادة في عناصر الإنتاج المستخدمة وهذا ما يسمى مبدأ غلة الحجم أو وفورات الحجم. وهذه الزيادة تكون في استمرار إلان تبدأ في التناقص عند حد معين وهو الحد الذي تبلغ عنده المؤسسة الحجم الأمثل (Xiaoqingfu and shelagh,2006:4) وان وفورات الحجم ترتبط بغلة الحجم التي تعتبر مقياس للتغيير النسبي في الإنتاج إلى التغيير النسبي في عناصر الإنتاج إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فتكون الحالة غلة الحجم متزايدة، أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد فتكون لدينا حالة تناقص غلة الحجم أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فالحالة تكون ثبات غلة الحجم . (عطية ، 1998: 98) إن وفورات الحجم تساعد إدارة المصارف على اتخاذ قرارات هامة تتعلق بزيادة الاستثمار في الطاقة الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج وتسعير عناصر الإنتاج وان تحديد وفورات الحجم تقنياً يعتمد على عاملين أساسيين هما : الحد الأدنى لمستوى الكفاءة ، درجة انحدار منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل. ويمكن توضيح هذين العاملين بالشكل التالي:

أ. الحد الأدنى لمستوى الكفاءة : Minimum level of efficiency

يعرف الحد الأدنى لمستوى الكفاءة أو الحجم الأدنى الكفاء نظرياً بأنه: (المستوى أو الحجم أو الحد الذي تستنفذ عنده وفورات الحجم ، وبعده ينعطف منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل متجهاً إلى الأعلى مشكلاً حرف (U) ، أو سيستمر مستقيماً مشكلاً الحرف (L) مكون ما يعرف بثبات غلة الحجم. (Roger and David,1993:262) كما موضح في الشكل رقم (2-6) ويعبر الحد الأدنى لمستوى الكفاءة عن أكفاء قيمة للتكلفة المتوسطة في المدى الطويل وبالتالي عن الحجم الأفضل للمصرف من حيث توقعات عظيم الأرباح للمالكين ، أو من حيث تخفيض الموارد بشكل كفاء للمصرف وللاقتصاد ككل ، وان المصارف التي تشغل عند مستوى الحد الأدنى للتكاليف قد حققت الكفاءة التقنية (Roger , lbid , 1993:262).

الشكل (6-2) منحنى الكلفة المتوسطة في المدى الطويل

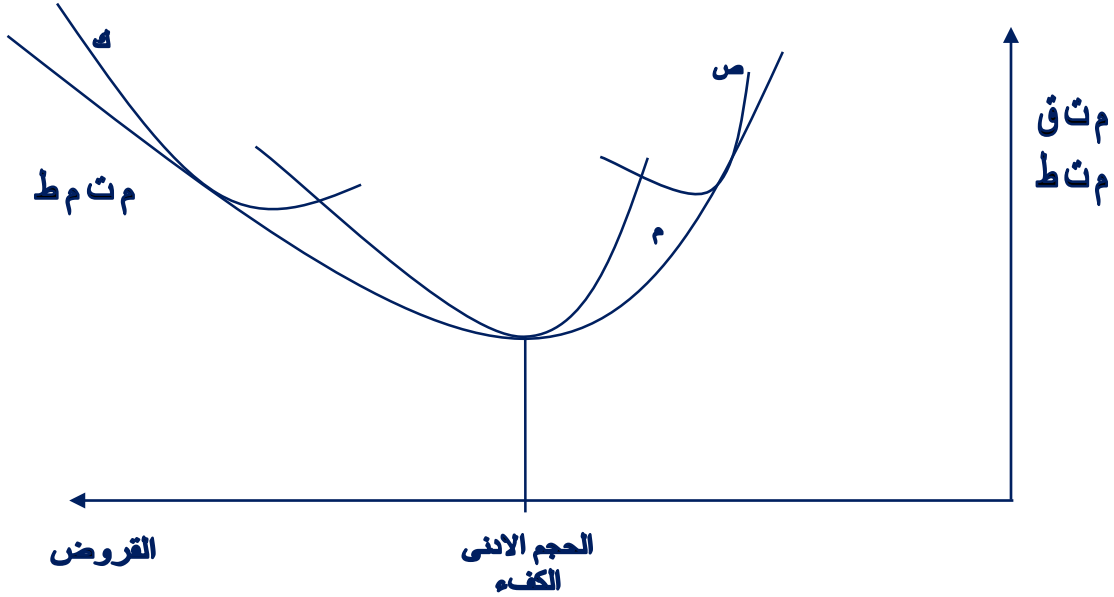


Source: Roger L.M.& David D.V. Modern money and banking, 3rd ed . Macgr hill, New York , USA 1993.

ب- درجة انحراف منحنى التكاليف (Degree of cost curve deviation)

تعرف درجة انحراف منحنى التكاليف بأنها ((ميل منحنى التكاليف المتوسطة في المدى الطويل ، الذي يحدد التكاليف المتوسطة الدنيا لكل مستوى من مستويات الإنتاج ، مع افتراض ثبات نوعية وأسعار عوامل الإنتاج وثبات العامل التكنولوجي)) تتأثر درجة انحراف منحنى التكاليف بظاهرة آثار التعلم المرتبطة بزيادة الخبرة المكتسبة من خلال إنتاج منتج معين أو خدمة معينة، حيث بالغالب بدى منحنى التعلم على انه متوسط التكلفة للإنتاج هي دالة متناقصة للإنتاج الكلي أي أن هناك انخفاض في متوسط التكلفة عبر الزمن نتيجة الخبرة الإنتاجية ، معنى ذلك أن تكلفة الوحدة تنخفض حتى إذا ظل حجم الإنتاج ثابتاً أي أن اثر تعلم يؤدي إلى تقليل منحنى التكلفة المتوسطة بالكامل من وضع إلى وضع اقل)، (عطية ، 1998 : 682) والشكل (7-2) يوضح الحد الأدنى الكفاء

الشكل (2-7) الحجم الأدنى الكفاء



Source: Roger L.M. & David D.V. ,Modern money and banking, 3rd ed. Macgr hill, New York , USA , 1993.

يوضح الشكل منحنى الكلفة المتوسطة في الأجل القصير لثلاث أحجام مختلفة نشاط مصرف معين متمثلاً في حجم القروض ، حيث تشير (ص) نسبة لصغر الحجم و (م) نسبة لمتوسط الحجم و (ك) نسبة لكبر الحجم. تشكل منحنيات التكاليف هذه بشكل تقريبي منحنى الكلفة المتوسطة للمصرف في المدى الطويل (م ت م ط) حيث يوضح الشكل أن البنك في المدى الطويل، يمكنه أن يرفع من حجم نشاطه وتتنوع نشاطه ففي هذه الحالة سوف تنخفض تكلفة المتوسطة كلما زاد حجم نشاط المصرف أي يوجد علاقة عكسية بين تكلفة التكلفة المتوسطة وحجم النشاط حيث بزيادة النشاط تنخفض التكاليف. وعليه فإن المصرف بارتفاع حجم نشاطه من (م) إلى حجم (ص) فإن متوسط التكلفة في المدى الطويل ينخفض لديه ويحقق الحد الأدنى الكفاء ، وبالتالي المصرف سوف يحقق وفورات حجم عند انتقاله من المستوى (ص) إلى مستوى (م). وإذا توسع المصرف نشاطه أكثر من هذى المستوى فقد يحقق ارتفاع في متوسط التكاليف ، أي عند فتح فروع أكثر وتعيين موظفين وتدريبهم هذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع التكلفة المتوسطة في المدى الطويل عندما يرفع المصرف حجمه من مستوى الحجم المتوسط (م) إلى مستوى الحجم الأوسع (ك) فالمصرف في هذه الحالة يحقق اللافورات في الحجم أن يحقق وفورات حجم سالبة. (القرشي، 2006: 69)

5- كفاءة وفورات النطاق: (Efficiency of Economie of scale)

تعرف وفورات النطاق بأنها الادخار في التكاليف من خلال استخدام المدخلات نفسها لإنتاج أنماط عدة من المنتجات (Morris , 2008:331) وتوضح اقتصاديات النطاق إلى زيادة الكفاءة أو انخفاض الكفاءة نتيجة التنوع في المنتجات وان عملية تحرر الأسواق المالية أدبالي مواجهة المصارف منافسة حادة في جذب ودائع العملاء مع المصارف ومؤسسات الادخار والاتحادات الائتمانية مما أدبالي زيادة رقعة المنافسة على الخدمات المصرفية ، مما وجب على المصارف من توسيع في منتجاتها من الودائع والاستثمارات عن طريق زيادة تنوع محافظهم الاستثمارية من القروض العقارية والاستهلاكية والخدمات غير التقليدية لزيادة أرباح المصرف من مصادر أخرى غير الفوائد ، وان المصرف بإمكانه من تحقيق وفورات النطاق وذلك من خلال عملية التنوع في المنتجات والخدمات المقدمة للجمهور . (youn ,1997:29 –30). وان لوفورات النطاق أهمية كبيرة للمصارف حيث يتم عن طريقها تحديد مدى قدرة المصارف على تنوع منتجاتها، ومن خلال الاهتمام ودراسة وفورات النطاق يتم تحديد المزيج الأمثل للمنتجات التي تقدمها المؤسسة المصرفية لعملائها ، ويتحقق هذا المزيج الأمثل عندما تكون كلفة إنتاج المزيج اقل من مجموع كلفة إنتاج كل منتج على حدة وان المصرف لديه القدرة على توسع في عملياته المصرفية من خلال هذا التوسع سوف تتخفض التكلفة المتوسطة عن طريق تحوله إلى مصرف كبير بدلالة مزيج منتجاته ورفع حجمه دون الضرورة لفتح فروع جديدة ولكن من خلال توسع نطاق في المنطقة الجغرافية المتواجد بها (MansField , 1999:251) .

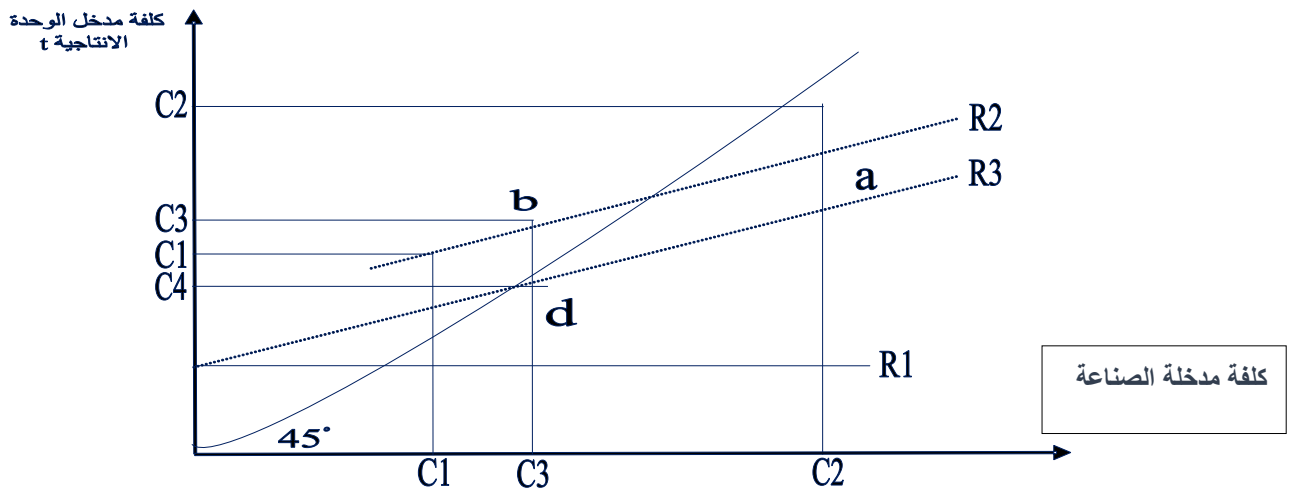
6- كفاءة (X-Efficiency) :

تعرف كفاءة X بالكفاءة التشغيلية وتعرف على أنها (الكفاءة في استخدام المدخلات) (Robert,1995:1) تعرف كذلك (بأنها نسبة بين اقل كلفة يمكن لإنتاج المزيج من المخرجات وبين الكلفة الفعلية التي تم إنفاقها). (Mahaftha,2005:89). وبعبارة أخرى هي تبين اقل كلفة يمكن انفاقها لإنتاج مزيج من المخرجات بالمقارنة مع التكلفة الفعلية التي تم انفاقها (بوخاري, 2008 : 8) أول من صاغ مصطلح (E-Efficiency) هو (Leibensten عام 1966) حيث وجد أن العوامل البشرية والإدارية الفعالة التي تساهم في زيادة الإنتاجية تخفض من الكفاءة (Rowley,1973:53) تعمل الكفاءة التشغيلية على تقليل الهدر وتعظيم قدرات الموارد من اجل تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة للعملاء ، والكفاءة التشغيلية تهتم بتحديد عمليات الإسراف والموارد التي تستنزف أرباح المصرف وتهتم كذلك بتصميم إجراءات العمل التي تعمل على تحسين الجودة الإنتاجية (Varadan,2011:150)، إن (X- Efficiency) تقيس الكفاءة الناتجة من موقع المصرف ضمن

مجموعة الإنتاج الممكنة نسبة إلى منحنى الكفاءة الحدودي (Jacd and Jaap , 2008:10) أن هذا النوع من الكفاءة المصرفية لها القدرة على مراقبة التكاليف تعظيم الأرباح أكبر من آثار كل من حجم ونطاق الإنتاج على التكاليف حيث تقدر نسبة الكفاءة X بـ (20%) أو أكثر من تكاليف في حين اللاكفاءة في حجم الإنتاجية ومزيج المنتجات عندما يتم تقديرها بشكل دقيق فهي اقل من (5%) من التكاليف. (Allen,1993:242).

والشكل رقم (8-2) يفسر كفاءة X للمدخلات .

الشكل (8-2) كفاءة X للمدخلات



Source: Leibenstein Property Rights and X-Efficiency: Comment; American Economic Review, 1983, Vol.73: 831-842.

أن الشكل رقم (8-2) يعكس كفاءة الصناعة في فترة سابقة التي سوف تؤدي إلى صياغة التوقعات للشركة في الفترة الحالية (t) وان (R₁) هو منحنى التفاعل السائد لتقليل كفاءة إلى أدنى حد ، فإذا توقعت الشركة أن كفاءة الصناعة تكون (C₁) ستكون كفاءة وحدة الشركة (C₁)، وعندما تتوقع أن كفاءة الصناعة تكون (C₂) ستكون كفاءة الشركة (C₂) ويفسر Leibenstein توقعات الارتفاع والانخفاض في المدخل إلى تكوين حرف (X) غير مرئي يختلف عن باقي المدخلات ، وهذا المدخل يميز نشاط الشركة بالنسبة للحدود الكفاءة . وان الشركة أن تكشف المدخل غير مرئي (يختلف عن باقي المدخلات)، ورجحه إلى عوامل مالية تؤثر في كفاءة الأداء، لتكون توقعاتها أكفء من ارتفاع تكلفة مدخل الصناعة، ولذي يؤدي بها إلى تخفيض المدخل (C₃)، ويكون تكلفة مدخل الصناعة عند (P₂) وتقل من (كفاءة X) وتتحرك لمستوى أكفء وتزداد مخرجاتها وتتنخفض كفاءة

صناعتها ووحدة إنتاجها ، وتنتقل إلى (C₄) وتدرجياً تنتقل الشركة إلى (P₁) محققة ارتفاع في كفاءتها الفنية أي أن (كفاءة X) تقيس مدى الانحراف في الكفاءة عن مستواها الأمثل . (Belouard,2008:51)

ويرى الباحث أن كفاءة X هي قدرة المصرف على أقصى التوظيف لموارد المصرف بالشكل الذي يحقق لها رضا الزبون ويتحقق ذلك عندما يكون المصرف له القدرة على استخدام الموارد استخداماً يؤدي تعظيم الأرباح من خلال تعظيم الإنتاج وتحقيق رضا الزبون.

7- كفاءة الأرباح Profit Efficiency (شوقي , 2011 : 54)

تُعد هذه الكفاءة لقياس التغير في أرباح المصرف بالنسبة للأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات. وتعكس كفاءة الأرباح هدف المصرف الذي يسعى إلى تحقيقه المتمثل في تعظيم أرباحه من خلال إدخال كل جوانب التكاليف والإيرادات الناجمة عن تغيرات المدخلات والمخرجات وان نقص الكفاءة في هذه الحالة إلى فشل المصرف في إنتاج كمية المخرجات المخطط لها ، وتصنف كفاءة الأرباح إلى نوعين هما :

أ- كفاءة الأرباح المعيارية : Efficiency Profit Normative

تقيس هذه الكفاءة التغير في إرباح المصرف بالنسبة للأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل وتعكس هذه الكفاءة الهدف الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه وهو تعظيم أرباحه من خلال إدخال كل من جوانب التكاليف والإيرادات الناجمة عن تغيرات المدخلات والمخرجات ، وان نقص الكفاءة يعود إلى فشل المصرف في إنتاج كمية المخرجات المخطط لها أو الاستجابة للتغيرات في أسعار المدخلات أو المخرجات .

ب- كفاءة الأرباح البديلة : Efficiency Profits Alternative

تقيس كفاءة الأرباح البديلة كفاءة الربحية للمصرف آخذاً بعين الاعتبار عوامل البيئة ، وكذلك تعكس كفاءة الربحية جهود إدارة المصرف وكذلك عوامل البيئة التي يعمل في إطارها المصرف وتختلف عن كفاءة الأرباح المعيارية في كونها تستخدم كميات الإنتاج بدلاً من أسعار المخرجات.

2-1-10 ابعاد الكفاءة التشغيلية

1 : المتغيرات الخارجية External variables : وتتمثل كلاتي

أ: القروض : Loans

يعد الائتمان من احدى الوظائف الاساسية للمصارف ويقابله باللغة الاجنبية Credit وتقابلها في العمل المصرفي العديد من المعاني : الاعتماد , التسليف , الائتمان , القرض (نصيرة , 2013: 37) , ويرتبط معنى الائتمان (القرض) بالعمليات المصرفية التي من خلالها تقدم اموال للمستفيدين وان هذا المصطلح له معنى قانوني شامل لكل عناصر تقييد في تسليم الافراد اموالا بصيغة مؤقتة ويتم استعادته بتحديد امد معين , وان عملية القرض دائما ما يرافقها خطر عدم الوفاء تبعا لسوء نية المقترض او حالة عدم تمكنه من رد المبلغ المقترض حال أجل استحقاقه , وهذا يجعل المصارف والمؤسسات المالية تأخذ احتياطاتها خوفا من ضياع اموالها فتعتمد الى عدة اساليب تعمل على استرداد الديون الممنوحة بشكل قروض كمجموعة المعلومات والمعطيات , معلومات عن طالب القرض ومعلومات عن المشروع المطلوب تمويله بالقرض , ومدى تمكن هذه المعلومات لضمان الوفاء في آجال الاستحقاق بدون منازعة وتمكن المصرف او المؤسسات المالية باتخاذ القرار السديد في منح القروض من عدمها (عمر , 2015: 322) , والقروض هي نشاط رئيسي في الايراد المصرفي وانه محفوف بالمخاطر سواء على المقترضين او المقرضين , ويؤدي تقاعس الزبون عن الايفاء بوقت الاستحقاق او اي وقت بعده الى مخاطر كبيرة وخسائر للمصارف , والمخاطر العالية تهدد المصارف بالافلاس وتؤدي الى تعرض اموال المودعين الى الخطر , فيتطلب ان تقدم المصارف عدة انواع من القروض بصفة منتظمة ومقدمة بصفة مدروسة بناء على المعلومات الحقيقية بغية ضمان سداد هذه القروض في آجال استحقاقها مع الفوائد المترتبة عليها (Duaka,2015:55) . ويمكن اجراء الاقراض المصرفي بشكل جيد او سيئ بالاعتماد على المنهجية المتبعة والتي تعتمد على سياسة الائتمان الموضوعة من قبل الادارة المصرفية , فموظفي الاقراض مجبرين على اتباع اجراءات مؤسسية والاعتماد عليها في اداء وظيفة الاقراض , وغالبا ما تكون هذه المنهجية مفتعلة وتؤدي الى نتائج غير فعالة , ولكي تسير عملية الائتمان بصورة فعالة يجب ان تعتمد على مبادئ اساسية تستند اليها قرارات الاقراض الجيد (Leo,2016:64) .

وقد وضعت المصارف خطة بغية تقديم قرض للزبائن تقوم على الآتي : (عمر, 2015: 324-328)

1. المركز المالي والقانوني لطالب القرض (الزبون)

تعمل المصارف والمؤسسات المالية في التحري والبحث في البيانات الخاصة في طالب القرض وان عملية التحري والبحث تختلف حسب العوامل ومنها : مدة وحجم القرض , القوائم والتقارير المالية الخاصة بطالب القرض , الضمانات المقدمة , التعاملات القديمة لطالب القرض , جدارة طالب القرض بالثقة , القدرة على تحقيق الدخل لاسترداد الدين في اجله , ويمكن توضيحها بالاتي :

أ- سمعت طالب القرض : ويتم ذلك من خلال معرفة حرص طالب القرض في الوفاء بالتزامته في التسديد في اجل الاستحقاق , والتزامه التام في الشروط المبرمة في اتفاقية القرض , ويتم هذا الامر بالبحث في شخصية طالب القرض بواسطة الرجوع الى تصرفاته السابقة , مثل : عدم وجود ادائه بشخصه كالسرقة او تبديد الاموال , افلاس تجارته سابقا اوعدم تحقيق اهداف التجارة .

ب-كفاءة طالب القرض : وهي مدى نجاح طالب القرض على ادارة شؤون حياته العامة من خلال مجموعة متغيرات تعكس ايجابية او سلبية هذه الكفاءة , مثل : الدخل المتوقع من طالب القرض , حجم الانفاق وعدد افراد عائلته , وصحته العقلية والبدنية , عمره ومستوى تعليمه , مستواه المعيشي والحالة الاقتصادية التي يتمتع بها .

ت-الضمانات من طالب القرض : وتشترط المصارف بمجموعة ضمانات اهمها : الرهن العقاري , الكفالة والرهن الحيازي , وان هذه الضمانات هي فعلا لطالب القرض وانها غير مثقلة بديون او تخصيص سابق .

2. الجدوى الاقتصادية للقرض والظروف الاقتصادية في وقت القرض

ويعتمد على طاقة المشروع ونشاط وحجمه الصناعي او التجاري , مثل : كمية المبيعات , ثمن البيع , تكاليف الانتاج , سياسة المشروع , السياسة التسويقية , وغيرها . وان تحليل مجموع العوامل السابقة سيبين مستوى قدرة المشروع في سداد القرض عن عدمه . وان الجدوى الاقتصادية لاي مشروع اساسها ثلاث جوانب هي : الجانب المالي , والجانب الاقتصادي , والجانب البيئي . اما بالنسبة للظروف الاقتصادية خلال فترة طلب القرض قد تكون مواتية او لا , وتدخل عملية تسهيل او تعصيب القرض ففي حالة الركود الاقتصادي تتخضع القدرة الشرائية مما يؤدي الى قلة في النقود المعروضة مما يؤدي لتسهيل عمليات الاقتراض وتشجيع الزبائن

في تمويل المشاريع , وتنعكس هذه الحالة في التضخم الذي يؤدي الى ارتفاع الاسعار ويسبب في تقييد القروض مثل : زيادة نوعية وحجم الضمانات , زيادة الفائدة . بغية تقليل كمية النقود المتداولة والتضخم واعادة التوازن الاقتصادي .

ويرى الباحث من اعلاه بان العناصر الاساسية للقروض هي :

أ- مدى ثقة المصرف بالزبون : اذ يعتمد المصرف الى دراسة كل المقومات الائتمانية الخاصة بالزبون

بغية التحقق من جدارته الائتمانية

ب- اتاحة المبلغ المالي للزبون : ان الائتمان المصرفي للزبون لا ينحصر في عمل المصرف بدفع مبلغ

نقدي للزبون بل يتدعى ذلك في اتاحة المبلغ المطلوب للزبون بعدة اشكال اخرى مثل اضافته لحسابه

الجاري , اصدار خطابات ضمان للزبون , استعماله في فتح اعتمادات مستندية للزبون , وغيرها من

الاشكال المتاحة والمتعارف عليها في عمل المصارف الائتمانية .

ت- تحديد مبلغ القرض : يجب تحديد المبلغ الائتماني وان اختلفت صورته , ويعرف مصرفيا في اسم السقف

الائتماني للزبون .

ث- ما الفائدة من القرض : ان المصارف تعد الحصول على الفائدة من عملية الاقتراض بهدفها الرئيس

لمنحهم الائتمان , وان هذه الفائدة هي جوهر الاعمال المصرفية .

ج- بيان الهدف من القرض : ويتطلب بيان الهدف من القرض للزبون بغية معرفة اتجاه مبلغ التمويل الى

العمليات الاستثمارية او تمويل رأس المال العامل , او ان التمويل سيتم ضحه الى نشاط معروف

للمصرف , اذ ان اغلب حالات عدم السداد او التعثر فيه تكون بسبب تسرب الائتمان المعطى لاغراض

اخرى غير التي تم منح الائتمان لها .

ح- تحديد الآجال للسداد : يجب وضع فواصل زمنية بين تقديم الائتمان للزبون وعملية الاسترداد , اي

تحديد مدة معينة من خلالها يقوم الزبون بتسديد استحقاقات ما عليه من اصول القرض والفوائد

والمصاريف .

خ- ضمانات : هي الآليات التي تمكن المصرف من استرداد امواله عند وقوع مخاطر في المستقبل

د- الخطر : وتزداد حالة الخطر عند زيادة الاجل المقدم لزبون الائتمان بسبب كثرة الاحتمالات نتيجة تغير الظروف في المستقبل , اذ هي ما يتحملة الدائن بسبب انتظاره المقترض في احتمالات عدم التسديد , وهي احدى اسباب حصول المصرف على الفائدة بسبب الاقراض .

انواع القروض :

القرض عملية مبادلة لقيمة حاضرة مقابل وعد لقيمة ولذلك يتم تقسيم القرض لانواع عدة حسب الزاوية التي يرى منها القرض وكالاتي :

1- قروض قصيرة الاجل : وتمثل القروض الممنوحة للزبائن او المؤسسات بحيث لا تزيد مدتها عن سنة واحدة , ويتم استخدامها في تمويل أنشطة تجارية للمنشآت .

2- قروض متوسطة الاجل وطويلة الاجل : قروض تكون موجهة بغية تمويل بعض العمليات الرأسمالية القائمة بها المشاريع كأجراء التعديلات المؤدية الى تطوير الانتاج بغية التوسع , اضافة لتمويل مشاريع كبيرة , وان هذه القروض تصل مدتها من خمسة الى سبعة سنوات . (عثماني وهشام, 2020: 35)

3- القرض الاستثماري : وهو الاموال التي تعمل المشاريع الانتاجية عليها ويتم توجيه الاموال في الحصول على احتياجات المشاريع من اصول ثابتة بهدف تهيئة قرض في الحصول على ارباح اكبر , مثل : قروض عقارية , قروض فلاحية .

4- قرض استهلاكي : هي اول انواع القروض المعروفة والتي يحصل عليها الافراد , وتكون غالبا لاجل تمويل احتياجاتهم من سلع استهلاكية معمرة .

5- قرض تجاري : وتعتمد الشركات الصناعية والانتاجية على هذا النوع من القروض بهدف تمويل عملياتها الجارية وعمليات تصريف الانتاج وعمليات التسويق .

6- القرض الخاص : ويحصل عليها اشخاص القانون الخاص ويعتمد للحصول عليه على الملائمة المالية الحالية ومستقبلية , وايضا على الثقة المتمتع بها الافراد والمؤسسات الخاصة عند منح القرض .

7- القرض العام : ويحصل عليه افراد القانون العام , وتعتمد قدرتهم للحصول على الثقة للتعامل مع الدولة والمركز المالي لها ومؤسساتها على الظروف السياسية والمالية والاقتصادية ومدى محافظة الدولة .

8- القرض الايجاري : هي عملية يعمل بموجبها المصرف او مؤسسة مالية معينة او مؤسسة مؤهلة قانونيا من خلال وضع الآلات او الاصول المادية او المعدات في حوزة مؤسسة مثلا الايجار مع الامكانية في التنازل عنها عند نهاية الفترة المتفق عليها , والتسديد يكون على اقساط متفق عليها من الاطراف المتعاقدة وتدعى بثمن الايجار .(نصيرة,2014: 39)

9- القروض المضمونة : هي قروض يتم الحصول عليها مقابل حصول على ضمانات عينية , رهن ممتلكات منقولة او كفالة شخص ثالث او غير منقولة بهدف تقليل المخاطر الائتمانية , وتسمى هذه الضمانات بالضمانات التكميلية بسبب تطلبها استكمالاً لعناصر الثقة الموجودة بداية , فالمصرف يطلب من الزبون ضمان تكميلي بعد التحقق من سمعة الزبون ومركزه المالي .

10- القروض غير المضمونة : يمنح المصرف قرضا لاحد زبائنه الممتازين بدون الحاجة لا نوع من انواع الضمانات , كون امتلاكه سمعة مالية سابقة لدى المصرف , ولقوة مركزه المالي , فيكتفي المصرف في القرض غير المضمون بوعود الزبون المقترض دون الحاجة الى تقديم اي اصل او ضمان شخصي للرجوع له في حالة عدم التسديد , ويستخدم هذا النوع من القروض بهدف الاحتفاظ بزبون ممتاز .(بوطورة وعبد الرحيم,2019: 166-168) .

اهمية القروض المصرفية :

ان الائتمان المصرفي هو نشاط اقتصادي مهم جدا بسبب تأثير متشابك وتظهر اهمية القروض المصرفية في الاتي :

1- التسهيلات للمعاملات التي اصبحت تعمل على اساس الوعد والعقود بالوفاء وان هذا الاسلوب رافق النهوض الاقتصادي .

2- يعد وسيلة ملائمة في تحويل رأس المال من فرد الى اخر , اذ يعد واسطة التبادل وواسطة في استغلال الاموال في التصنيع والانتاج والتوزيع .

3- تعد القروض المصرفية هي المورد الاساس التي يعتمد عليه المصرف في الحصول على الايرادات , فعليه تولي المصارف التجارية عناية خاصة لهذه القروض .

- 4- تعتبر القروض المصرفية احدى العوامل الهامة في عملية خلق الائتمان المساعد على الادخار ويقلل من الاستهلاك ويؤدي في القضاء على التضخم .
- 5- ان ازدياد نسبة القروض في ميزانية المصرف التجاري تؤدي الى ازدياد العمولات والفوائد التي تعد مصدر لايرادات وتمكن من دفع الفائدة المستحقة الى المودعين في هذه المصارف وايضا تنظيم وتدبير قدر مناسب من الارياح مع الاحتفاظ بجزء من السيولة للمصرف بهدف مواجهة السحب من الزبائن .
- 6- يمكن المصارف من الاسهام في الانشطة الاقتصادية وتقدمه ورخاء الزبائن الذين يخدمهم , اذ يعمل في خلق فرص العمالة , ارتفاع القوة الشرائية , التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية , تحسين المستوى المعيشي . (نصيرة,2014: 39-40)

ب: الاستثمارات : Investments

للاستثمار اهمية كبيرة في نطاق واسع اذ يلعب دورا هاما في نماذج النمو الاقتصادي , اذ ان الاستثمار هو عنصر اساسي في إجمالي الطلب. لذلك ، فالتقلبات في مستوى الاستثمار له تأثير في النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. يعد الاستثمار لمحرك حقيقي للاقتصادات الوطنية في النهوض بخطة التنمية. تقاس قوة الاقتصاديات الحديثة من خلال واقعية استثماراتها. وتتحقق أهمية الاستثمار على المستوى الكلي من خلال المساهمة في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وخلق فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة عن طريق استعمال الأيدي وتطوير التكنولوجيا من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ، الامر الذي يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة إنتاج السلع والخدمات ، ويؤدي بدوره إلى الأمن الاقتصادي للمجتمع وإزالة الاعتماد على مجتمع آخر ، ودعم الموارد المالية للدولة ومن خلال دفع ضرائب الحكومة على المشاريع الاستثمارية ، ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات والمساهمة في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة.

ويلعب ايضا الاستثمار دورًا في توظيف صناديق الادخار وتوفير عوائد للمدخرين. اما في القطاع الخاص ، فينعكس الاستثمار في أبعاده الإستراتيجية والمالية وان قرار الاستثمار يرتبط بالاستراتيجية طويلة الأجل في الاتحاد الاقتصادي ، ومستقبل الوحدة (المؤسسة ، المؤسسة). من الواجب إنشاء إمكانات جديدة واستغلالها لأجل توسيع حجم الوحدة الاقتصادية . (حمزة والمرشدي,2019: 74-75)

وان الاستثمار يتكون من اصول مالية مثل الاسهم والسندات وغيرها , وايضا اصول حقيقة مثل الآلات والمعدات والمباني والاراضي , اما الاقسام الرئيسية للاستثمار فهي كالآتي :

- 1- التغيير في المخزون السلعي : وان هذا التغيير يمثل النقصان او الزيادة في المخزون السلعي لفترة زمنية محددة , ويشمل المواد الاولية , البضائع التامة / غير التامة الصنع في المخازن .
- 2- تكوين رأس المال الثابت : ويشمل هذا النوع العقارات والمباني وكافة الآلات والمعدات وايضا الاجهزة المختلفة في عملية الانتاج .
- 3- المشاريع الاسكانية والانشائية : اذ تعد الانشاءات والمنازل من الاستثمارات ولو كانت للاقامة الدائمة , في حين الاسهم والسندات لا تعد استثمارات اقتصادية كونها لا تزيد الطاقة الانتاجية اذ تعد تبادل ملكية . (العنزي وعبد الجبار, 2019: 234-235)

انواع الاستثمار :

ان الاستثمار له انواع كثيرة حسب نذكر منها :

- 1- الاستثمار الكلي : هذا الاستثمار يمثل وجهة نظر الاقتصاد الكلي ويتكون من السلع المادية الجديدة والمخصصة في الاستخدام لتحقيق المزيد من الانتاج الذي يشتمل على الآلات والمعدات والانشاءات الجديدة , التغيير في المخزون وكذلك الاستثمار في رأس المال البشري والبحث العلمي , وشراء الاوراق المالية المصدرة في انشاء مشاريع جديدة مما ترتب زيادة في الناتج القومي من الخدمات والسلع في فترة لاحقة .
- 2- الاستثمار العام : ويستخدم في الاشارة للوحدات الاقتصادية التي تملكها الدولة وتقوم في انتاج سلع وخدمات ويتم بيعها للمستهلك مقابل سعر محدد , بصرف النظر عن صورة ملكية الدولة والحالة التنظيمية الى الوحدات الاقتصادية سواء صورت في هيئات او شركات او مؤسسات عامة , ويهدف هذا النوع من الاستثمار الى تحقيق اكبر منفعة لافراد المجتمع .
- 3- الاستثمار الخاص : هو جزء من نشاط فردي يتم انفاقه من مستثمرين في القطاع الخاص في السلع الانتاجية المستعملة لانتاج سلع وخدمات , وتكون ادارته طبقا الى اعتبارات ربحية مالية , ويهدف الى تحقيق معدلات نمو متزايدة ومستمرة في الناتج المحلي الاجمالي , اذ ان زيادة الاستثمار تسبب في ارتفاع الطاقة الانتاجية وبالتالي ارتفاع قدرة الدولة لانتاج مزيدا من السلع والخدمات , ويؤدي الى ارتفاع الدخل الحقيقي للمجتمع , وارتفاع قدرة الاقتصاد للتطور بشكل مستمر , وتوسعي الدول بتنوع

انظمتها ومستويات تطورها في انجاز اكبر قدر من الاستثمارات التي هي اهم مصدر في التنمية لاسيما الدول النامية .

4- الاستثمار في النظرية الاقتصادية : يتفق ويختلف الاقتصاديون في بيان الكيفية التي من خلالها البدء

وتسريع عملية النمو الاقتصادي , ويقسم الى انواع حسب المدارس الفكرية المتنوعة :

أ- الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية

ب- الاستثمار في المدرسة الكينزية

ت- الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية الحديثة

ث- الاستثمار في النظرية النقدية

ج- الاستثمار في المدرسة الليبرالية -نظرية الكبح والعمق المالي (ذنون وحسن, 2019: 259-261)

5- الاستثمار المحلي : وهو استثمار تكون فيه جنسية المستثمر محلية او وطنية سواء كانوا افراد او

مؤسسات , وتكون هذه الاستثمارات ذات اولوية على الاستثمارات الاجنبية لكثير من الدول والمجتمعات

. (مطاي واخرون, 2019: 300) .

اهمية الاستثمار :

الاستثمار هو موضوع يشغل العديد من المواضيع الاقتصادية واهتمام العديد من السياسيين والاقتصاديين والمفكرين , وبالاخص بعد الحرب العالمية الثانية بسبب التأثير الفعال والعلاقة الوثيقة في زيادة الدخل القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية , فالزيادة في الاستثمار المستقل من خلال مضاعف الاستثمار والمعدل يؤدي الى زيادة مضاعفة في الدخل والاستعمال والانتاج وانتقال الاقتصاد الى حال افضل .

1- الدول المتقدمة قامت في اصدار قوانين وتشريعات مشجعة الى الاستثمار على مستوى دولها وكافة

الدول الاخرى بقيامها في تسهيل الاجراءات اللازمة في انتقال رؤوس الاموال للدول الاخرى فيبرز

ذلك في الشركات المتعددة الجنسيات , وان هذا الاهتمام في الاستثمار من الدول المتقدمة امتد ليشمل

النواحي النوعية بعد ان شمل النواحي الكمية في السابق , ومن اهم النواحي الاجتماعية هي :

2- الاهتمام في تحقيق الاستخدام والتوزيع الامثل في رأس المال المتاح للفرص الاستثمارية المتعددة .

3- الاهتمام في الزيادة وتحسين الانتاجية في رأس المال واجراء تحسينها في استمرار .

4- الاهتمام في المواضيع المرتبطة في دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع الاستثمارية .
(العيساوي, 2011)

اهداف الاستثمار :

اهداف الاستثمار تختلف بتنوع الجهة التي تؤدي عملية الاستثمار , اذ ممكن ان يكون هدف عملية الاستثمار تحقيق النفع العام مثل المشاريع العامة التي تعمل بها الدولة كانشاء جامعة او مستشفى عام وغيرها , او تحقيق الربح كما في المشاريع الخاصة .

وعلى الرغم من تنوع الاستثمار الخاص ومدى المخاطر المحيطة به الا ان المستثمر يسعى في تحقيق اهداف كثيرة تتلخص بالاتي :

1- تحقيق العائد العام :

فالمستثمر يهدف من خلال توظيف امواله الى تحقيق عائد مناسب وريحية ملائمة تعملان في استمرار المشروع , والسبب في ان تعثر الاستثمار ماليا يدفع صاحبه الى التوقف في تمويل المشروع وربما التصفية بحثا عن مجال اكثر فائدة , فنجد ان المستثمر ينشغل في توظيف امواله لتحقيق ارباح ملائمة بعيدا عن الخسائر .

2- الحفاظ على رأس المال الاصلي في المشروع :

ويتم ذلك بالمفاضلة بين مشاريع عدة والتركيز على ايهام اقل مخاطرة , بسبب ان كل فرد يتوقع وجود خسارة وربح , فاذا لم يحقق المشروع ربحا لصاحبه سيسعى للمحافظة على رأس المال الاصلي ويتجنب الخسارة الكبرى .

3- استمرار الدخل وزيادته :

يرغب المستثمر في تحقيق دخل مستقر في وتيرة معنية بعيدا عن التراجع والاضطراب في ظل المخاطرة , محافظا على استمرارية النشاط الاستثماري

4- ضمان السيولة اللازمة :

ان النشاط الاستثمار لا شك في حاجة لسيولة وتمويل متوفرة وشبه جاهزة في مواجهة التزامات العمل , بالخاص في المصروفات النثرية اليومية لكي يتجنب العسر المالي . (خالد,2015: 11-12)

2 : المتغيرات الداخلية : Internal variables

اما ابعاد الكفاءة التشغيلية المتمثلة بالمتغيرات الداخلية هي :

أ : الاجور : Wages

هي المبلغ النقدي يتم دفعه للأشخاص مقابل عملهم في مؤسسات الدولة , ان مصطلح الاجور من المصطلحات الرئيسية التي تستخدمها الدول وهو "المبلغ النقدي المدفوع للأشخاص الذين يؤدون عمال الانتاج المباشر ويطلق عليهم العمال" , بالإضافة الى ان الاجر مبلغ يدفع لخدمة وحدة عمل الى كل وحدة زمنية , اما في نظرية التجارة يعد الاجر مجرد مقابل عمل عادة يكون غير ظاهر , ويسمى كذلك بثمن العمل , وتشمل الاجور كذلك المرتبات وصور اخرى من دخل العمال كالدخل القومي والاشتراكات في الضمان الاجتماعي ودفعات الحوافز . (عطوان,2013)

وتؤدي الاجور دور هام في توزيع الموارد البشرية , اذ ان نظام الاجر يجذب الافراد لاعمال معينة في حال كانت الاجور مرتفعة عن الاجور في اعمال اخرى , وتشجع في الانتقال لمن مكان الى مكان اخر من خلال ايجاد فرق في الاجور المتفاضات من الافراد عند اداء اعمال معينة , ونتيجة لذلك فنظام الاجور يهدف لبناء نظام وهيكل عادل للدفع , يتم تطبيقه للأفراد تبعا لوظائفهم , ومستوى اداءهم لوظائفهم , وان الهدف بالرغم من وضوحه الا ان التطبيق له ليس بهذه السهولة , ويخضع لمجموعة من الاعتبارات هي : (فلاح,2008)

1- اعتبارات اقتصادية : اذ يتحدد الاجر تبعا لظروف العرض والطلب , اذ ان سوق العمل يوفر مجال تفاعل قوي للعرض والطلب , ويجمع المشتريين والبائعين في خدمة العمل , يحدد اسعار هذه الخدمة , يؤدي دور هام في المجتمع , وان اغلب العاملين في المجتمع يحصلون دخولهم مقابل تقديم خدمات عملهم , وان الدخول هذه هي جزءا هام من الكيان الاقتصادي .

2- اعتبارات اجتماعية : ان كل عامل يرى الاجر الحاصل عليه على انه رمزا لمركز يشغله , واطافة لكونه وسيلة شراء احتياجاته . وهذا يفسر ما يعلقه العاملين من دلالات في الاختلافات الطفيفة في الاجور وما يفسر الاهمية التي يضعها العاملين على طريقة الدفع.

3- اعتبارات نفسية : تعد الاجور وسيلة اشباع الحاجات النفسية , فالحاجات النفسية تعد حافز للعاملين للمدى التي تستطيع الاجور فيه اشباع الحاجات , وتصبح وسيلة تحفيز العاملين , فالبداية كان في الفترات السابقة الاجر هو الدافع الوحيد للعمل , بمرور الزمن ثبت وجود عوامل اخرى مختلفة تتفاعل بينها وتؤدي الى تحفيز العاملين .

4- اعتبارات اخلاقية : لا يختلف احد حول انه يجب ان تكون المكافأة عادلة , لكن الاختلاف ظهر عندما اريد تحديد القصد العدالة في المكافاة , فلا توجد معايير مقبولة للعدالة , وبسببه ظهرت الاختلافات عن بيان العوامل التي يتم دفع اصحاب العمل المكافأة مقابلها .

انظمة الاجور :

تحدد الاجور طبقا لانظمة واضحة وموضوعة رسميا في عملية تنفيذ فعالة , وهذه الانظمة من شأنها تحديد مبالغ الاجور وبيان الامتيازات في كل وضعية وشرط . وان الانظمة هذه لها قسمان كبيران معروفان عالميا هي : (كلثوم, 2017: 84-87)

1- نظام الاجور الزمني :

العامل يؤدي عمل يدفع له اجرا يحدد من خلال المدة الزمنية التي قضاها وممكن ان تكون قصيرة مثل ساعة او يوم , وممكن ان تكون متوسطة مثل الاسبوع او الشهر , وقد تكون طويلة مثل السنة .

مزايا النظام المعتمد على الزمن في اداء الاعمال من العاملين يصعب بيان مستوى القياس لها , ونتيجة ذلك صعوبة تقدير انتاجها في وحدات كمية يمكن قياسها مثل الاعمال التي يؤديها الموظفون في الوظائف الحكومية.

فهذا النوع من الانظمة مستحب في الاعمال التي لا تتطلب سرعة في الانتاج , فهو ملائم في كل الاعمال المحتاجة للجودة ولا تتطلب وقت ضيق او محدد .

فالنظام المتعلق بالزمن يستحب في كل الاعمال التي يغيب فيها وضوح العلاقة بين الانتاج والجهد المصروف من جهة ولا يحتاج الى حسابات مقعدة في تحديد قائمة الاجور , اي هو نظام سهل التطبيق من جهة ثانية . هذا النظام المعتمد على معيار الزمن في تحديد الاجور مرغوب في القوة النقابية التي تري في تحديد الاعمال زمنيا يضمن للعمال حقوقهم مقابل صاحب العمل اكثر .

فنظام الاجور الزمني وان كان مفضل فلا يدل ذلك على خلوه من العيوب اذ يقتل روح التحفيز والمبادرة وينمي الملل والروتين في اوساط العاملين كونهم يعرفون مسبقا ان الاجور ثابتة , وبلاضافة لذلك معرفتهم ان الادارة ستعاملهم بنفس المساواة في المهارة والكفاءة بمعنى تساوي العامل الكفاء المقندر مع العامل المتكاسل الفاشل.

2- نظام الاجور الانتاجي :

في هذا النظام يتم احتساب الاجور على اساس انتاجيتها , فعمال المتاجر او المصانع يعلمون في ان اجورهم متعلقة بالانتاجية الخاصة بهم , بارتفاع انتاج الوحدة ارتفع مقابلها الاجر والعكس بالعكس ايضا .

وان هذا النظام يصلح للاعمال التي من السهل قياس انتاجها في وحدات رقمية مثل الاعمال الانتاجية المتعلقة باعداد معينة من وحدات الانتاج , مثل انتاج صناعة القائمة على اساس القطع والوحدات : النسيج , الاحذية ... وغيرها .

ان النظام الاجور القائم على اساس الانتاجية يهتم للكمية ويهمل النوعية ويعامل فيه العاملين بشكل متساوي اي بمعنى الكل متساوين في الاجور في حال قيامهم بجهود متساوية من الجهد والكفاءة المبذولين , الامر الذي يجعلهم يعملون ويتنافسون في روح الابتكار وزيادة الانتاجية .

ومن مساوئ النظام هي الصعوبة في ايجاد مقاييس للعاملين في القطاع الحكومي بالنسبة للذين يبذلون جهود ذهنية , واحيانا يكون الجهد الذهني مقرونا بالجهود الانتاجية (المادية) , الامر الذي يولد اضطراب في العلاقة بين الادارة والعاملين المتفاوتين في الجهود وكذلك في المردود .

العاملين يختلفون من حيث قدراتهم وكفاءتهم في قيادة الادارة وايضا الاشراف على التحكم في قرارات مصيرية ويتقبضون اجور مرتفعة , وينتج عنه غيرة وحقد بين العاملين الاخرين الذين يملكون نفس الشهادة العلمية ويقبضون اجور اقل اقرانهم . ويعتمد نظام تحديد الاجور على الانتاج الذي يتم من خلال الانتاج الفردي او من خلال الانتاج الجماعي .

هيكل الاجور : هيكل الاجور يتضمن مسائل كثيرة اهمها : (حسين واخرون,2016: 120)

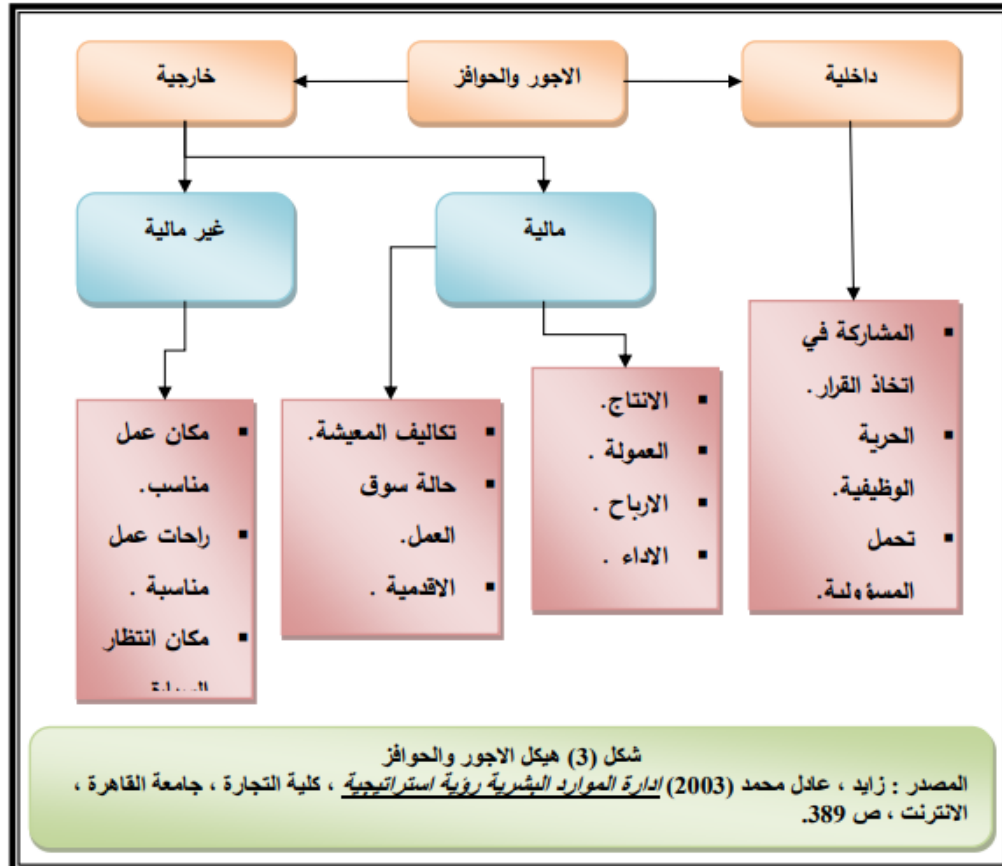
1- وضع الاجر الملائم لكل وظيفة : اذ ان الاجر الملائم في كل وظيفة يعكس قيمتها المطلقة والنسبية ، فيتم وضع الاهمية النسبية في الوظيفة عبر القيام بعملية تقييم الوظيفة ، وبالنسبة للقيمة المطلقة هي قيمة الوظيفة ، واجرها السائد في الاسواق .

2- هيكل الوظيفة : ان هيكل الوظيفة يتكون من عدد من الوظائف والاعمال الاساسية والتي تم تقييمها استنادا الى اهميتها النسبية .

3- بيان نطاق الاجر : فكل مجموعة من الوظائف يجب ان يكون فيها اجر موحد في كل الوظائف الداخلة فيها .

ويمكن بيان الهيكل العام للاجور المعتمدة في المنظمات للتعامل مع العاملين فيها من خلال الشكل (2-9) التالي :

شكل (2-9) هيكل الاجور والحوافز



ب : رأس المال المادي Physical Capital

رأس المال هو مصطلح اقتصادي يقصد به الأموال والمواد والأدوات اللازمة لإنشاء نشاط اقتصادي أو تجاري ويكون الهدف من المشروع الربح أو الإعلام أو الأعمال الإنسانية، ويعتبر رأس المال هو المحرك الأساسي لأي مشروع أو عمل استثماري يهدف لزيادة القدرة الإنتاجية لأي جهة، ويتكون من مجموعات أساسية غير متجانسة يتفرع من كل منها أشكال فرعية من المستخدمات القادرة على الإنتاج مثل الأدوات والمواد الخام، وربما القدرات البشرية النادرة، والمواد المساعدة في الإنتاج، وقد قسم "كارل ماركس" رأس المال إلى:

1- رأس المال الثابت وهي المواد التي لا تتغير ولا تدخل في التبادل التجاري أو الاستهلاك ضمن دورات الإنتاج ، ومن أهم الأمثلة عن رأس المال الثابت معظم النشاطات الاقتصادية هو الأرض، والبناء، والمنشآت، والآلات، والتجهيزات الضرورية، والطاقة المحركة.

2- رأس المال المتحرك وهو كل المواد والسلع التي تدخل في الإنتاج ولها قيمة مباشرة في قيمة السلعة المنتجة وبشكل مختصر هو كل المواد التي تدخل في دروة اقتصادية متجددة ، وأهم أمثلة حول رأس المال في مجال الصناعة مثلا المواد الخام التي يتم تصنيعها والأيدي العاملة.

يشير رأس المال المادي (Physical Capital) الى المدخلات او عامل الانتاج في عملية الانتاج التي تتكون من المباني والآلات والأجهزة، ويعد احد العوامل الثلاثة الهامة للانتاج . (Shioji, 2012)، كما أشار (الاحمدي , 2016: 202) الى انه مصطلح اقتصادي يشمل كل من الاموال السائلة (النقود) وجميع الادوات والمواد التي تكون مطلوبة في انشاء نشاط تجاري او نشاط اقتصادي، ويشمل رأس المال المادي البضائع المادية مثل المعدات والآلات والاكتشاك او المعدات المكتبية والمباني التي يتم استخدامها مرارا وتكرارا عدة دورات في الإنتاج، وان هذا رأس المال المتراكم في انتاج السلع او تقديم الخدمات اساسا يهدف تلقي الدخل وتحقيق مكاسب رأس مال نقدي. (Collender & Morehart, 2004) في حين عرف (حمدان, 2012 : 65) رأس المال المادي بأنه كل المدخلات العينية والملموسة مثل الاراضي والمباني والماكينات وما شابهها، ان اي نشاط اقتصادي يتطلب مجموعة من الموارد ذات كيان مادي يتوقع استخدامه في عملياته في فترة زمنية معينة ويطلق عليها اسم رأس المال المادي وتشمل الممتلكات والعقارية مثل :

الاراضي والمباني، المعدات وغيرها من الاصول مادية ومن اهم خصائصها المميزة هي انها كيان مادي ملموس، اذ يتم اقتنائها بهدف استخدامها في التشغيل وليس بهدف البيع .

وانه فيما يخص راس المال المادي يمكن بيانه على النحو التالي : (لكحل,2018:42)

1- عقارات المؤسسة بالاخذ في عين الاعتبار كل المكونات وتحديد قيمتها النقدية .

2- المخزون ويتم تقييمه في الاعتماد على قوائم جرد

3- حساب الذمم للزبائن .

فالاستثمار في رأس المال المادي هو شرط اساس للنمو الاقتصادي، وذلك لانه يمكن الحصول على تكنولوجيا إنتاج متقدمة عن طريق زيادة الاستثمار في رأس المال المادي او إذا قامت قطاعات التصنيع بمعالجة رأس المال المادي وتكنولوجيا الإنتاج المتقدمة علاوة على ذلك يمكن استخدام الموارد بشكل كفوء، وكل هذا سيؤدي الى زيادة نطاق الإنتاج وزيادة العمالة، لذلك يمكن تحسين مستوى الدخل القومي، ومن ناحية أخرى يمكن ان يؤدي ذلك الى تعزيز ثقة الناس ورأس المال البشري، مع ارتفاع دخل الناس يمكن زيادة الادخار والاستهلاك الأمر الذي سيجعل قطاع التصنيع بدوره يوسع الاستثمار، وبالتالي يمكن أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي إلى مستوى أعلى (Xiaoqing,2005:25) ، والاتي جدول (2-3) يوضح اهم السمات التي يتميز بها راس المال المادي .

الجدول (2-3) سمات رأس المال المادي

العناصر	سمات رأس المال المادي
الميزة الأساسية	مادي ملموس
موقع التواجد	ضمن البيئة الداخلية للشركة
التمثيل النموذجي	الآلة ، المعدات ، المباني
القيمة	متناقص بالاندثار
نمط خلق الثروة	بالاستخدام المادي
المستخدمون له	العمل العضلي
الواقع التشغيلي	يتوقف عند حدوث مشكلات
الزمن	له عمر انتاجي وتناقص بالطاقة

يرى كل من (Galor & Moav, 2004) الى ان الاستثمار الأمثل لرأس المال المادي ورأس المال البشري من وجهة نظر الموردين (لرأس المال) أن تكنولوجيا الإنتاج المعتمدة على رأس المال البشري ليست جيدة بحيث أنه في المرحلة الأولية من التطور عندما يكون رأس المال المادي نادراً، يكون معدل العائد على رأس المال المادي أعلى من العائد إلى رأس المال البشري، وبناءً على ذلك في المرحلة الأولى من التطوير ليس من الأفضل الاستثمار في رأس المال البشري وانما في رأس المال المادي، إن رأس المال المادي المتراكم يقلل تدريجياً من معدل العائد على رأس المال المادي بينما يزيد معدل العائد على رأس المال البشري . (NGUYEN,2009:21)

ج : راس المال النقدي : Monetary Capital

رأس المال النقدي في المحاسبة والاقتصاد يشار له بأنه الأرباح الداخلية المحتجزة التي تولدها الشركة أو الأموال المقدمة من المقرضين (والمستثمرين) للشركات لشراء معدات أو خدمات رأسمالية حقيقية لإنتاج سلع وخدمات جديدة، يتكون رأس المال الحقيقي أو رأس المال الاقتصادي من السلع المادية التي تساعد في إنتاج سلع وخدمات أخرى، على سبيل المثال وآلات الخياطة للخياطين أو الآلات والأدوات للمصانع ، (Barnett et al,2005:31)

يشير رأس المال النقدي بشكل عام إلى الثروة المالية المحفوظة خاصة تلك المستخدمة لبدء أو الحفاظ على عمل تجاري، ويتم اعتماد مفهوم راس المال النقدي من قبل معظم الشركات في إعداد تقاريرها المالية، وبموجب مفهوم راس المال النقدي مثل الأموال المستثمرة أو القوة الشرائية المستثمرة فإن رأس المال مرادف لاصافي الأصول أو حقوق الملكية للمنشأة، وبموجب المفهوم المادي لرأس المال مثل القدرة التشغيلية يُنظر إلى رأس المال على أنه القدرة الإنتاجية للمنشأة استناداً على سبيل المثال إلى وحدات الإنتاج في اليوم الواحد، يمكن قياس الحفاظ على رأس المال المالي إما بوحدات نقدية اسمية أو وحدات ذات قوة شرائية ثابتة، وبالتالي هناك ثلاثة مفاهيم للحفاظ على رأس المال من حيث المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (1) (IFRS) صيانة رأس المال المادي (2) صيانة رأس المال النقدي في الوحدات النقدية الاسمية (3) صيانة رأس المال المالي في وحدات القدرة الشرائية المستمرة (4) (Diwakar et al,2018) ومن جهة أخرى يشير راس المال النقدي الى القوة الشرائية او الوسيلة التي تمثل الثروة المالية المحفوظة , وعادة ما تكون في شكل عملة ، وهو الذي تستخدمه المؤسسات واصحاب المشاريع الفردية في الاستثمار او بدء او تطوير عمل تجاري . (Collender & Morehart, 2004).

يتم توفير رأس المال النقدي من قبل المقرضين مقابل سعر: الفائدة، بالنظر أيضاً الى القيمة الزمنية للنقود، علاوة على ذلك رأس المال النقدي هو أي وسيط أو آلية سائلة تمثل الثروة أو أنماط أخرى من رأس المال، ومع ذلك فهي عادة القوة الشرائية في شكل أموال متاحة لإنتاج أو شراء السلع وما إلى ذلك، كما يمكن الحصول على رأس المال من خلال إنتاج أكثر مما هو مطلوب على الفور وتوفير الفائض (Turner et al,2010:5) ، ويمكن أن يكون رأس المال النقدي أيضاً على شكل عناصر يمكن شراؤها مثل أجهزة الكمبيوتر أو المعدات التي يمكن أن تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الحصول على أنواع أخرى مختلفة من رأس المال، وتم تصنيف رأس المال النقدي من قبل بعض الأكاديميين على أنه رأس مال اقتصادي أو رأس

مال منتج ضروري للعمليات، مما يشير إلى رأس المال الذي يشير إلى القوة المالية للشركة وللمساهمين ورأس المال التنظيمي الذي يفي بمتطلبات رأس المال (Trpeski et al,2019:404)، ومن هذا المنطلق لابد من التمييز بين رأس المال النقدي والمادي ووفقاً للجدول (2-4).

جدول (2-4) التمييز بين رأس المال المادي والنقدي

رأس المال المادي	رأس المال النقدي
يعتمد في القياس على الطاقة الإنتاجية أو حجم النشاط في بداية المشروع .. ويعترف بالربح أو الخسارة بعد المحافظة على تلك الطاقة الإنتاجية أو حجم النشاط وما زاد عن ذلك يعتبر أرباح أو قل عن ذلك يعتبر خسارة	هو رأس المال الذي يتم قياسه بقيمة النقود المتداولة أي رأس المال النقدي مع عدم الأخذ بالتغيرات الحاصلة في وحدة النقد .. وتمثل الربح والخسارة وفق هذا المفهوم بالفرق بين رأس المال النقدي والفائض أو العجز عن ذلك.

تحدث حركة رأس المال النقدي في مجال التداول وهو شرط ضروري لعملية إعادة إنتاج رأس المال الاجتماعي، فيما يتعلق بهذه العملية، تصبح وظائف النقود أيضاً وظائف رأسمالية، حيث أن الرأسمالي يقدم الأموال من أجل الحصول على الربح في نهاية عملية التداول، يزداد حجم رأس المال النقدي بمقدار القيمة الفائضة (ATLAS,2010,26)، ويتم قياس رأس المال النقدي من خلال قيمة النقود المتداولة مع اهمال التغيرات الحاصلة في وحدة النقد، وتمثل الخسارة والربح وفق المفهوم هذا في الفرق بين رأس المال النقدي والفائض أو في حالة العجز عن ذلك . (McLean, 2018)، ويمكن تصنيف محددات استعمال رأس المال النقدي الى اربع مجاميع هي : (Curtiss,2012:4)

1- محددات الطلب الامثل (غير المقيد) على رأس المال الحقيقي

2- استخدام رأس المال النقدي مقيد بالعوامل وهي العوامل المرتبطة في عيوب سوق رأس المال

3- العوامل المخففة وعيوبها وأثرها

يوجد رأس المال النقدي كشكل مباشر من أشكال المال وشكل من أشكال رأس المال الوهمي أي تراكم الأموال في البنوك وعناوين الملكية المختلفة التي تعطي الحق في تخصيص فائض القيمة في شكل أموال، ولا يتزامن تراكم رأس المال النقدي ورأس المال الحقيقي (رأس المال الذي يعمل في عملية الإنتاج)، معبراً عن التناقض

بين السلع والأموال، بين الطبيعة الاجتماعية للإنتاج والطابع الرأسمالي الخاص للتخصيص، ويبرز هذا التناقض بشكل حاد خلال الأزمات الاقتصادية الدورية للإنتاج الزائد للسلع، وعندما يعارض فائض رأس المال الحقيقي (السلع والإنتاج) نقص رأس المال النقدي في شكل رأس المال المقرض، بينما المرحلة التالية للأزمة - الكساد - يتميز بانخفاض حجم رأس المال الحقيقي وتراكم الكتل الضخمة من رأس المال النقدي غير القادرة على إيجاد استخدام منتج (ATLAS,2010,24).

المبحث الثاني

التكاليف التشغيلية وقياس الكفاءة المصرفية بالطرق التقليدية والغير تقليدية Operating costs and measuring banking efficiency in conventional and non-traditional ways

تمهيد

يتم في هذا المبحث عرض لمفهوم التكاليف التشغيلية وطرق قياس الكفاءة المصرفية للتعرف على أهمية الطرق التقليدية المتمثلة بالتحليل المالي والطرق الغير تقليدية والتي تعد أساليب حديثة لقياس كفاءة المصارف وهي الطرق المعلمية وأشهرها التحليل الحدودي العشوائي SFA ، وأخرى غير معلمية واهما تحليل مغلف البيانات . DEA

2-2-1 التكاليف التشغيلية Operating Cost

بشكل عام تهدف الشركات تحسين عملياتهم وزيادة ارباحهم من خلال تقليل تكاليف العمليات ، ومع ذلك لا ترتبط التكاليف بشكل مباشر فقط بجزء محدد من الانشطة ، بل مع وقت العملية، وبشكل عام ترتبط تكلفة العمليات بتكاليف التشغيل ، والتي يمكن تعريفها على أنها جميع النفقات المرتبطة بالعملية الانتاجية، ويمكن حسابها بسهولة استنادًا إلى أسعار المدخلات في موقع العملية، ومن ناحية أخرى هناك تكاليف تشغيل غير مباشرة، والتي تشمل تكاليف العمليات الأخرى بخلاف الداعمة لعملية الانتاج، والتي لا تعتبر تكاليف تشغيل للعملية نفسها (GILANI & KÖRPE,2019:2).

فالتكاليف التشغيلية يشار إليها بأنها المصروفات المرتبطة بصيانة وإدارة الاعمال على أساس يومي، ان تكلفة التشغيل هي أحد مكونات الدخل التشغيلي وعادة ما تنعكس على الدخل التشغيلي للشركة، في حين ان تكاليف التشغيل عموما لا تشمل النفقات الراس مالية، فأنها يمكن ان تشمل العديد من مكونات تشغيل الاعمال التجارية بما في ذلك الرسوم المصرفية والقانونية وتكاليف المبيعات والتسويق ونفقات البحث والتطوير والصيانة والرواتب والأجور , تحتاج كافة الأعمال التجارية إلى تكاليف تشغيلية جارية وخاصة عند توسع أعمال الشركة، ومع ذلك، تستطيع الشركات اتباع خطوات بسيطة لتخفيف والحد من هذه التكاليف التشغيلية، ومن أهم هذه الاستراتيجيات: (Kim et al, 2019,4) (Dreyer et al,2019:5).

1- **الإستعانة بمصادر خارجية:** تقوم العديد من الشركات بالإستعانة بمصادر خارجية مثل المقاولين والفرق الخارجية لإداء المهام بحرفية أكبر وجودة أعلى، كما يمكن الإستعانة بمصادر خارجية للعثور على المواهب الجديدة والملائمة لإنجاز العمل بطريقة مبتكرة. ومن جهة أخرى، يفضل أن يتم دراسة كميزات الفرق الخارجية بعناية شديدة، بالإضافة إلى إيجاد الأفراد أو الشركات المؤهلة للعمل معها لتحقيق هدف تقليل التكاليف وليس زيادتها.

2- **الإعتماد على الأتمتة:** تساعد وسائل تكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها من زيادة كفاءة العمل بشكل كبير، وتساعد في إعادة توجيه الموارد وخاصةً فيما يتعلق بنظام الفواتير مما يرفع مستوى الربحية في الشركة. ويفضل اختيار التطبيقات والوسائل الضرورية لعمل الشركة فقط من دون تحمل أي نفقات غير ضرورية، ويعتمد اختيار نوعية التقنيات المناسبة والضرورية على طبيعة عمل الشركة.

3- **التقليل من تكاليف التسويق:** تعتبر الأساليب التقليدية للتسويق والترويج عن منتجات الشركة أو خدماتها ذات كلفة عالية بالمقارنة مع أساليب التسويق الحديثة عبر الشبكة العنكبوتية، حيث يمكن الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى الملايين من المستهلكين حول العالم، كما يوجد العديد من المواقع الإلكترونية التي تتيح فرصة وضع الإعلانات بشكل مجاني أو شبه مجاني.

ومن جانب آخر أشار (quickbooks.intuit.com) الى ان هناك العديد من الطرق والأساليب الأخرى التي يجب أن يبحث أصحاب الأعمال دائماً عن طرق لتقليل تكاليف التشغيل الخاصة بهم دون التضحية بجودة منتجاتهم أو جعل حياة موظفيهم أكثر صعوبة وهي كالاتي: تبني التكنولوجيا Embrace technology: هناك العشرات من الأنظمة والبرامج عبر الإنترنت التي يمكنها أتمته وتبسيط وظائف الأعمال الصغيرة. يمكن أن تغطي هذه الأنظمة مجموعة من مجالات العمل، بما في ذلك المحاسبة والاتصالات التسويقية وكشوف المرتبات.

أ- البحث للحصول على أسعار أفضل: عملية توفير بدائل عديدة من شأنها ان تساهم في اختيار البديل الأنسب من حيث الكلفة والسعر الأقل.

ب- العمل عن بعد: يعتبر العمل عن بعد أسلوب مهم من أساليب خفض كلف التشغيلية من خلال السماح للفريق بالعمل عن بُعد.

ت-تحديد أوجه القصور: يجب البحث دائماً عن طرق لجعل العمل أكثر كفاءة. من خلال تشديد العمليات والإجراءات وبالتالي تقليل الضياعات في كل من المواد والوقت.

تعتبر عملية تحديد عناصر التكاليف التشغيلية خلال السنة الأولى التي يصل فيها النشاط الإنتاجي إلى مستوى الطاقة الكاملة أساساً لقياس مدى ربحية المشروع، وتتمثل تكاليف التشغيلية السنوية في تكلفة الإنتاج وأيضاً التكلفة التسويقية والإدارية، ويتعين على القائمين بدراسة وتحليل هذا الجزء أن يبرزوا ويوضحوا الأنواع التالية من التكاليف في إطار جمعهم للتكاليف التشغيلية: (Issarasak et al, 2019:37) (Camilleri,2018:9)

- أ- التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة إن أساس هذا التمييز الذي يفصل بين التكاليف الثابتة والمتغيرة هو أنه ليس لها علاقة بتغيير حجم الإنتاج وبين التكاليف التي تغير ذلك الحجم.
- ب-التكاليف التي تكون ثابتة طالما أن النشاط الإنتاجي مستمر ولكن يمكن تجنبها لو أن هذا النشاط توقف. مثل ذلك مرتبات الموظفين الذين يقومون بعملية الإشراف.
- ت-التكاليف التي تستمر حتى لو توقف الإنتاج ولكن يمكن تجنبها لو تم تصفية المشروع. مثال ذلك مرتبات الحراس.
- ث-التكاليف التي لا يمكن تجنبها حتى لو تم تصفية المشروع وتم بيع أصوله- مثال ذلك استهلاك الآلات والمعدات خصوصاً التي لا يكون لها قيمة سوقية.
- ج-التكاليف التي لا تكون مترتبة على الإنتاج ولكنها تكون خاضعة لتصرف الإدارة. مثال ذلك مصاريف الإعلان والأبحاث وأتعاب المستشارين والقانونيين.
- ح-التكاليف المضافة والتكاليف المغرقة والتكاليف المضافة هي تلك التكاليف المترتبة على قرار معين. مثل القرار الخاص باستخدام آلة عدد من الساعات الإضافية يترتب عليه تكاليف إضافية تتمثل في الوقود اللازم لإدارة هذه الآلة وتكاليف إهلاكها نتيجة لتشغيلها هذا العدد الإضافي من الساعات.
- خ-التكاليف النقدية (Out of Pocket Costs) والتكاليف الدفترية (Book Costs) والأولى هي تلك التكاليف التي تتطلب إنفاق جاري للغير كالأجور والمرتبات المدفوعة أما الثانية فهي لا تتطلب إنفاقاً جارياً مثل الإهلاك.

د- تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة ومعيار التفرقة هنا أن التكلفة المباشرة هي تلك التي يمكن تخصيصها أما غير المباشرة فهي تلك التي لا يمكن تخصيصها على سلعة معينة أو قسم معين وتسمى أيضاً (Overhead Costs). ومن هذا المنطلق تتكون التكاليف التشغيلية من البنود التالية:

(Santinato et al,2019: 1504)

- 1- الاحتياجات من المواد الأولية ومواد التعبئة والتغليف
- 2- الاحتياجات من المياه، الكهرباء، المحروقات، الزيوت
- 3- الاحتياجات من العمالة التشغيلية، مهندسين، فريق تشغيل، صيانة
- 4- الاحتياجات من العمالة الإدارية، ادارة عليا محاسبة ، مالية تسويق، خدمات ، حراسة
- 5- تقدير كلفة الصيانة وقطع الغيار، صيانة مباني، معدات، آليات، قطع غيار
- 6- الضرائب، الرسوم، التأمين

ويجب على الشركات تتبع تكاليف التشغيل بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بالأنشطة غير التشغيلية مثل مصروفات الفوائد على القرض. يتم حساب كلتا التكاليف بشكل مختلف في دفاتر الشركة، مما يسمح للمحللين بتحديد كيفية ارتباط التكاليف بالأنشطة المدرة للدخل وما إذا كان يمكن إدارة الأعمال بكفاءة أكبر أم لا (Camilleri,2018:6)، وبشكل عام ستسعى إدارة الشركة إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح للشركة. نظرًا لأن الأرباح يتم تحديدها من خلال الإيرادات التي تحققها الشركة والمبلغ الذي تتفقه الشركة من أجل العمل، ويمكن زيادة الربح عن طريق زيادة الإيرادات وخفض تكاليف التشغيل. نظرًا لأن خفض التكاليف بشكل عام يبدو وسيلة أسهل وأكثر سهولة لزيادة الأرباح، فعادة ما يكون المديرون سريعًا في اختيار هذه الطريقة (Kim et al, 2019,1).

ومع ذلك، فإن تقليل تكاليف التشغيل بشكل كبير يمكن أن يقلل من إنتاجية الشركة ، وبالتالي ربحها أيضًا. في حين أن تقليل أي تكلفة تشغيل معينة سيؤدي عادةً إلى زيادة الأرباح على المدى القصير، إلا أنه قد يضر أيضًا بأرباح الشركة على المدى الطويل. على سبيل المثال، إذا قامت شركة بتخفيض تكاليف الإعلانات الخاصة بها، فمن المرجح أن تتحسن أرباحها قصيرة الأجل ، حيث تنفق أموالاً أقل على تكاليف التشغيل (Radjawane,2019:2)، ومع ذلك من خلال تقليل إعلاناتها قد تقلل الشركة أيضًا من قدرتها على إنشاء أعمال تجارية جديدة وقد تعاني الأرباح في المستقبل. من الناحية المثالية تتطلع الشركات إلى

إبقاء تكاليف التشغيل عند أدنى مستوى ممكن مع الحفاظ على القدرة على زيادة المبيعات (Dreyer et al,2019:3)

2-2-2: طرق تحديد مدخلات ومخرجات المصارف

Nature of the input and output of banks

تهدف المؤسسات المصرفية إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها تعظيم الربح فهي تشترك مع عدة خصائص لمنظمات الأعمال ، حيث يتم استخدام مجموعة من المدخلات للحصول على خدمة متنوعة ومنتجات مالية متنوعة ، إن العمليات المصرفية تعد أكثر تعقيداً من مؤسسات الأعمال الأخرى ، حيث يتم تحديد مخرجات المؤسسات الاقتصادية غير المصرفية بما تقوم ببيعه من منتجات أما المصارف فأنها لا تنتج منتج ملموساً (فاطيمة ، 2010 :16) لذلك هنالك صعوبة في تحديد ماهية مدخلات ومخرجات المصرف حيث لا يوجد اتفاق دقيق بين الباحثين والمختصين حول تعريف دقيق لكل من المدخلات والمخرجات المصرف وصعوبة تتركز في ما إذ كانت الخدمة المقدمة للعميل تعد من المخرجات أو المدخلات في عملية الإنتاج، فالودائع تعد أهم الخدمات التي يقدمها المصرف إلى زبائنه ، ومن هذا المنطلق يمكن تصنيفها على أنها احد المخرجات ، وفي ذات الوقت تستخدم الودائع من قبل المصارف كأحد المدخلات الأساسية لتقديم القروض وهنالك صعوبة أخرى في عملية قياس الكفاءة وهذه الصعوبة تتحدد في غياب مقياس محدد لأسعار المدخلات وتختلف نتائج الكفاءة حسب طبيعة النموذج المستخدم في قياس وكيفية تحديد أسعار المدخلات وأسعار المخرجات (Mohmmad,ShaSha,2008:115) وفي هذا الشأن يعتبر بعض الاقتصاديين ان مخرجات المؤسسة المصرفية تقاس عن طريق عدد الحسابات او عدد الصفقات (عدد القروض) وتسمى هذه الطريقة بطريقة الانتاج . ويرى البعض الاخر بأن هذه المخرجات تقاس بحجم الوحدات النقدية للقروض والودائع وهو ما يعرف بطريقة الوساطة (David,1995:34) وتعتبر طريقة الوساطة اكثر استخداما في معظم دراسات الكفاءة لأن طريقة الانتاج تركز على التكاليف التشغيلية اي المصاريف العامة وتهمل مصاريف الفوائد ,اما طريقة الوساطة تركز بالتكلفتين اي مصاريف الفوائد والمصاريف العامة لذلك تعتبر اكثر اهمية .(الجموعي,2006:62)) وان العمل المصرفي صناعة مميزة ويرجع ذلك التميز إلى طبيعة الخدمات التي تقدمها المصارف إلى زبائنها حيث تمتاز هذه الخدمات بالتنوع وتمتاز عمليات المصارف بطابع السرعة كونها صغيرة ومتلاحقة ومتعددة ، وكذلك يتميز العمل المصرفي عن باقي الأنشطة الاقتصادية إلى كونه يتعامل مع كافة القطاعات في الدولة ويمتاز هذا النشاط لمصرفي بالانتشار ويتأثر ذلك النشاط بالحالة الاقتصادية (عبد

العزیز، 1986: 50) وان الاهتمام بتأثير المتغيرات الاقتصادية على كفاءة البنوك وقدرتها على تحويل الموارد إلى خدمات مالية متعددة ولد ما يسمى بمفهوم اللاكفاءة والذي يشير إلى أن هناك تبديداً للموارد وان هذه المصارف تنتج اقل من المستوى الملائم للمخرجات من خلال الموارد المستخدمة أو أنها تستخدم مجموعة مكلفة من الموارد لإنتاج مزيج معين من المنتجات.(Wheelock,1995:5)

2-2-3: تعدد المنتجات في المؤسسات المصرفية :

The multiple products in banking institutions

المصرف هو مؤسسات متعددة المنتجات والأنشطة ويمتاز عمله بالتعدد والتنوع والتداخل والتجدد المستمر من حيث آليات العمل المصرفي وذلك عن طريق ابتكار صيغ تمويل جديدة وخدمات جديدة واستخدام تكنولوجيا جديدة إن تنوع نشاط المصارف وعدم اقتصرها على القيام بعملية الوساطة المالية والقيام بأعمال استثمارية أخرى ، ومن مصارف تجارية و متخصصة إلى مصارف شاملة مما جعل عملية تحديد قياس الكفاءة المصرفية تصاحبها شيء من الصعوبة وقد أوضحت طريقة الوساطة وطريقة الإنتاج كيفية التعامل مع المدخلات والمخرجات عند قياس مؤشرات الكفاءة وقد تم التركيز على طريقة الوساطة لقياس الكفاءة المصرفية واهم ما يميزها عن طريقة الإنتاج بأنها تعبر تعبيراً دقيقاً عن نشاط المصارف (David,1995:77) ويوجد منهجين أساسيين في تحليل مدخلات ومخرجات المصرف وهما:

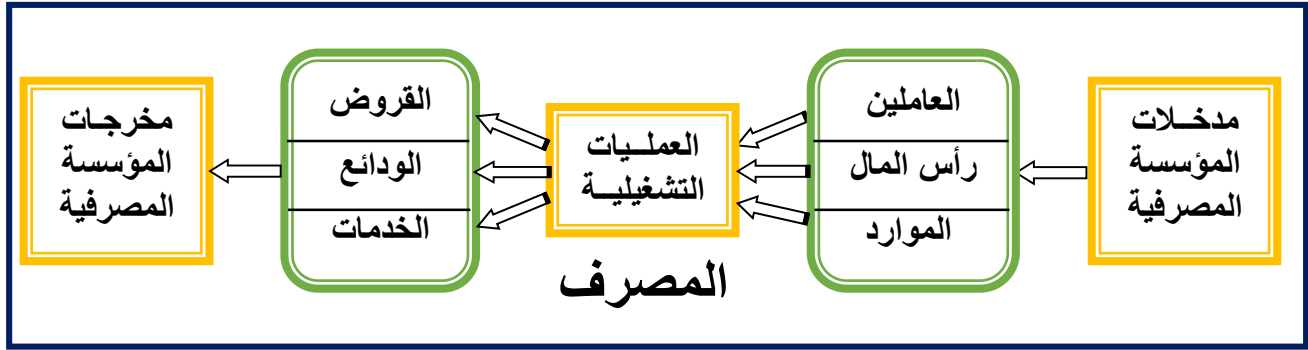
أ-منهج الإنتاج (Production approach)

قدم منهج الإنتاج من قبل (Sherman and Gold, 1985) على أن المصارف مؤسسات تنتج الودائع والقروض وهذا المنهج يحدد المدخلات على أنها العمل ورأس المال(Hjalmarsson etal,1999:266) وكذلك يعرف المصرف وفقاً لهذا المنهج على انه ((مؤسسة تنتج خدمات تتمثل الأولى في الموارد من الودائع والثانية في الاستخدامات من القروض وأوراق تجارية ومن وجهة نظر التكاليف كل الخدمات تعد مخرجات ووحدة القياس تأخذ عدد الحسابات والقروض وان مصاريف الفوائد تكون خارج نطاق التحليل وتأخذ بعين الاعتبار التكاليف التشغيلية للمصرف)). (Sealey,1997:1251) ويعاب على هذا منهج الانتاج انه يتجاهل تكلفة الفوائد التي تدفعها المصارف والتي قد تتجاوز (50%) من نفقاته , والتركيز

الأكبر على تكلفة العمالة والتكاليف الثابتة والايجارات في تحديد المدخلات وهو ما قد يتجاهل طبيعة الوضيفة الأساسية للمصارف . (1: 2010,zeen and abdelkarim)

ويبين الشكل (2-10) بأن منهج الإنتاج يركز على تقديم خدمات متنوعة للجمهور تتمثل هذه الخدمات بالقروض بأنواعها والودائع والخدمات الأخرى بالاعتماد على مدخلاته المتنوعة والمتمثلة باليد العاملة ، ورأس المال ، وموارده الأخرى التي تساعده على العملية الإنتاجية.

الشكل (2-10) منهج الإنتاج



المصدر : إعداد الباحث

ب- منهج الوساطة : (Intermediation approach)

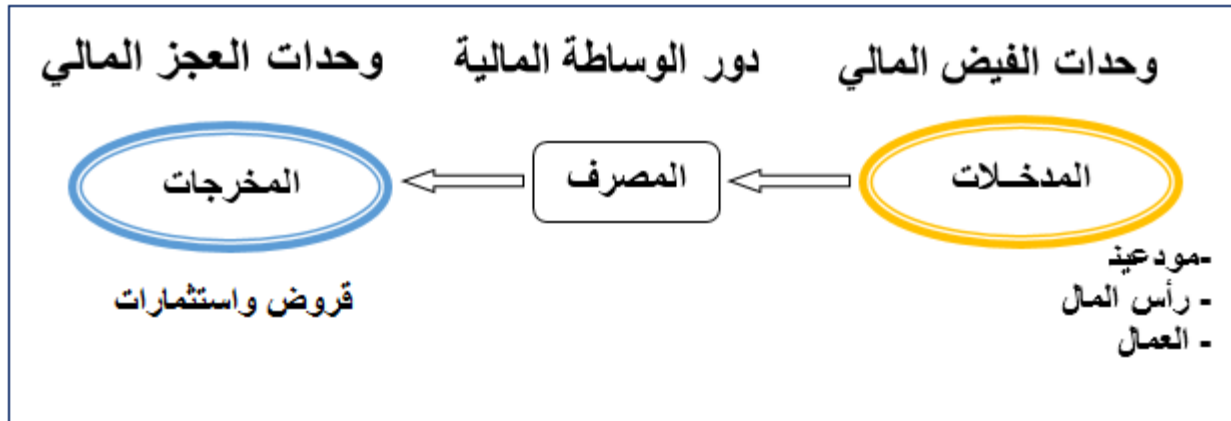
يركز هذا المنهج على دور المصارف كوسيط مالي وتتركز مهمة المصرف هنا بتجميع الفوائض النقدية من وحدات (الفيض المالي) وتحويلها إلى وحدات هي بحاجة إلى هذه الفوائض وهي وحدات (العجز المالي) إن عملية الإنتاج في المؤسسات المالية لا بد من وجود دور للوساطة المالية ، حيث تقوم المصارف بجمع رؤوس الأموال ثم استخدام هذه الأموال في منح القروض (Chawki, 2010:1984) . تعد الودائع والعمل ورأس المال العيني والنقدي كمدخلات، والقروض والاستثمارات كمخرجات وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة تتضمن التكاليف التشغيلية والتكاليف المالية. أي أن منهج الوساطة يختلف عن منهج الإنتاج كونه يعتبر ان الودائع مثل العمل ورأس المال العيني كمدخلات مصرفية فضلا عن الاخذ بعين الاعتبار المصاريف المالية في عملية التحليل (بو رقبة، 2009، 10). ويعد منهج الوساطة أكثر استخداماً وشيوعاً وذلك لأن منهج الإنتاج يركز على التكاليف التشغيلية أي المصاريف العامة ويهمل مصاريف الفوائد، وبالمقابل يهتم منهج

الوساطة بالتكلفتين ، إذا أجرى قياس الكفاءة المصرفية على وفق منهج الوساطة ، وذلك لان منهج الوساطة أكثر مناسبة عند تقييم كفاءة المؤسسة المالية ، وانه يفضل استخدام المنهجين معاً في حساب الكفاءة لأغراض المقارنة فإن منهج الإنتاج يحتاج إلى معلومات غالباً ما لا تكون منشورة كذلك من النادر استخدام منهج الإنتاج ، وتحسب الكفاءة وفقاً لهذا المنهج من خلال قسمة المخرجات على المدخلات. (Mokhtar et al, 2006:7).

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{القروض والسلف} + \text{الاستثمارات المالية}}{\text{رأس المال} + \text{الودائع} + \text{تكاليف الملاكات الوظيفية}}$$

وأما طريقة الوساطة فتهتم بمصاريف الفوائد والمصاريف العامة وبذلك تكون لها دور مهم في نجاح واستمرارية المصرف. (David C.w Paul,1995:3-4) إن ما يميز منهج الوساطة عن منهج الإنتاج هي الودائع حيث تعد الودائع مخرجات في منهج الإنتاج ومدخلات في منهج الوساطة .
ويبين الشكل (2-11) أن المصرف كوسيط مالي بين وحدات الفيض المالي التي تتمثل بمدخلات المصرف المتمثلة بأصحاب الودائع ، ورأس المال ، و العمل ، وبين وحدات العجز المقترضين والمستثمرين.

الشكل (2-11) منهج الوساطة



المصدر: إعداد الباحث

ويوجد ثلاث آراء تهتم بدراسة مخرجات المصارف وفقاً لطريقة الوساطة وهي :

1- طريقة الموجودات: Assets approach

وتعتبر هذه الطريقة عن التزامات المصرف اتجاه الغير كالودائع وهي مدخلات من اجل إنتاج قروض توفر فوائد للمصرف أي أن المصارف تنتج قروضاً متعددة واستثمارات متنوعة من خلال توظيف الودائع والموارد الأخرى (Roger and David , 1993:264) . وتعتبر هذه الطريقة أكثر قبولا من الطرق الأخرى حيث لا يستطيع المصرف ان يمنح قروض او تقديم تسهيلات مصرفية الا بعد حصوله على ودائع بأختلاف انواعها .(العمراوي , 2013 : 135)

2- طريقة التكلفة المستعملة : User-cost Approach

وهنا يتم تصنيف المنتج المالي للمصرف على انه مخرجة إذا كانت مساهمته الصافية في دخل المصرف موجبة أي اكبر من الصفر ، ويصنف على انه مدخلة إذا كانت مساهمته في دخل المصرف سالبة أي اقل من الصفر ، ويتم تصنيف الموجودات مخرجات إذا كانت العائد المالي لهذه الموجودات يفوق تكلفة الفرصة البديلة ويتم تصنيف الالتزامات كمخرجات إذا كانت التكلفة المالية للالتزام اقل من فرصتها البديلة (David and Paul , 1995:43) .

3- طريقة القيمة المضافة: (Value – Added Approach)

وفقاً لهذه الطريقة تصنف النشاطات التي يحقق من خلالها المصرف قيمة مضافة عالية مثل القروض وودائع الطلب وودائع الآجل والودائع الادخارية على أنها مخرجات أساسية ، مع اعتبار العمل ورأس المال العيني ورأس المال النقدي مدخلات. (David C.w,1995:43)

2-2-4: صعوبات قياس الكفاءة المصرفية : Difficulty of baking efficiency

إن أهم الصعوبات التي تواجه قياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية هو تنوع وتعدد مدخلات ومخرجات المصرف وذلك يعود إلى طبيعة نشاط العمل المصرفي والتطورات التي شهدتها هذا القطاع عبر الزمن حيث تنوع نشاط العمل المصرفي ولم يعد يقتصر عمل المصارف على الوساطة المالية بل تحول إلى ممارسة الأعمال الاستثمارية المتنوعة وشمل التنوع إلى طبيعة وفلسفة العمل حيث لم تعد مصارف تجارية أو متخصصة بل تحولت إلى ممارسة الصيرفة الشاملة ، ولذلك نجد عملية قياس الكفاءة المصرفية يعترضها شيء من الخوف

وعدم الدقة نتيجة صعوبة تحديد المقاييس الدقيقة التي تعبر عن نشاط وعن مدخلات ومخرجات المصرف ، رغم أن طريقة الوساطة وطريقة الإنتاج قد سهلت التعامل مع مدخلات ومخرجات المصرف عند قياس الكفاءة ومن الملاحظ أن الكثير من الدراسات تفضل استخدام طريقة الوساطة لقياس الكفاءة المصرفية حيث تُعد هذه الطريقة أكثر تعبيراً عن طبيعة نشاط المصارف (David,C.W.,1995:43) وان أهم الأسباب التي أدت إلى صعوبة قياس الكفاءة المصرفية فهي :

1. صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات: Difficulty of determining the input and output:

هنالك صعوبة في تحديد مدخلات ومخرجات المصارف حيث أن هنالك مدخلات وفي نفس الوقت مخرجات وتظهر مشكلة تحديد مدخلات ومخرجات المصرف من خلال صعوبة تحديد ما ينتجه المصرف بدقة حيث تعتبر الودائع والمدخرات مدخلات العملية الإنتاجية ومصدر هام من مصادر الأموال المستخدمة لتمويل القروض وفي نفس الوقت يمكن اعتبارها مخرجات (Board of Governors,1992:50) وذلك لان نصف نفقات التشغيل التي تتحملها المصارف مكرسة للحسابات الجارية والتوفير وهي بذلك تعد أهم الخدمات التي تقدمها المصارف للجمهور ومن هذا المنطلق يمكن اعتبارها مخرجات (Tannenwald,1995:42) إن تحديد المدخلات والمخرجات في المؤسسات غير المصرفية يتم بشكل ابسط من المصارف ، حيث أن مخرجات أي مؤسسة هي ما تقوم ببيعه من منتجات، بينما المؤسسات المصرفية ونتيجة تعدد وتداخل أنشطتها فإنه يصعب تحديد ما يمكن اعتباره مدخلة وما يمكن اعتباره مخرجة. (DavidandPaul,1995:3)

2. صعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات

Difficulty of determining the minimum for ratio of input and output

إن مخرجات المؤسسات الاقتصادية يتم تحديدها بشكل أوضح وذلك حسب نشاط تلك المؤسسات كما تم إيضاحه سابقاً ، بينما نلاحظ أن في المصارف العملية مختلفة ومعقدة نوعاً ما وهذا الاختلاف والتعقيد يعود إلى طبيعة الأنشطة المصرفية ، فإنه يصعب تحديد ما يمكن اعتباره مدخلة وما يمكن اعتباره مخرجة فهل تعتبر الوديعة مدخلة أم مخرجة. وهل تقاس المخرجات بعدد الحسابات المصرفية أم بعدد الصفقات التي يقوم بها المصرف ويرى الباحثين أن المصارف هي منتجة للقروض وحسابات الودائع وعليه فإن مخرجاته تقاس أما بعدد القروض أو بعدد الحسابات ويعرف هذا الرأي بطريقة الإنتاج ، ويرى آخرون أن مخرجات المصرف ، يجب أن تقاس

بحجم الوحدات النقدية من دولارات أو الدنانير للقروض الممنوحة أو الودائع ويعرف هذا الرأي بطريقة الوساطة. (David and Paul,1995:5-34)

2-2-5: مقاييس الكفاءة المصرفية : Banking efficiency metrics

يُعد القطاع المصرفي أهمية كبيرة في اقتصاديات بلدانها حيث تسيطر المصارف على الحجم الأكبر من الائتمان الممنوح والمقدم إلى القطاعات المختلفة ، في الاقتصاد لذلك يجب على هذه المصارف من رفع وتحسين كفاءتها من خلال استغلال ما لديها من موارد متاحة وتحقيق أقصى المخرجات الممكنة من هذه الموارد ومن الملاحظ هناك مجموعة كبيرة من الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة لقياس كفاء هذه المصارف ، التقليدية تتركز على النسب المالية ونسب الإحصائية ، ويعاب على هذه الأساليب التقليدية بأنها لا تعطي نظرة طويلة المدى للكفاءة ولا تركز على مدخلات ومخرجات المصرف ، وكذلك تعطي صورة ضعيفة وغير مكتملة لأداء المصرف مما استوجب على الباحثين استخدام الأساليب الحديثة لقياس الكفاءة المصرفية ، والتي تتكون من نوعين من الأساليب هما الطريقة المعملية والطريقة الغير معملية، ولتي سوف يتم طرحها كما يأتي:-

2-2-5 الأساليب الحديثة لقياس الكفاءة المصرفية

تنقسم الأساليب الحديثة لقياس وتحديد الكفاءة المصرفية إلى مجموعتين:-

المجموعة الأولى: الأساليب المعملية العشوائية Parametric Approach وطورت من قبل Aigner et al عام 1977. وتعتبر طريقة التحليل الحدودي العشوائي من أهم الطرق المعملية وهو النموذج الذي سوف يتم الاعتماد عليه في هذه الدراسة.

المجموعة الثانية: الأساليب اللامعملية Nonparametric Approach والتي تم تطويرها من قبل Charnes et al عام 1978. وتعتبر طريقة تحليل تطويق البيانات من أهم وأكثر الطرق اللامعملية استخداماً في الدراسات.

1- التحليل الحدودي العشوائي (SFA) Stochastic Frontier Analysis

ان مفهوم حد الكلفة العشوائي يعتمد على وضيفة الانتاج (العلاقة بين المدخلات والمخرجات في الانتاج) بمعنى ان المصرف ينتج اقصى مايستطيع انتاجه بالاعتماد على كمية وعلاقة المدخلات والمخرجات والعلاقة تحدد القدر الاقصى (الممكن للانتاج) وكلما كان الفرق بين كميتين الانتاج (المقدرة والفعلية) اكبر كانت عدم الكفاءة اكبر وبالتالي فنية اقل(العززي , 114:2015) وتعرف كذلك بطريقة الحد التصادفي وتم عرض هذه الطريقة في ورقة من قبل (Schmidt,Aignerr,10Vell) وذلك عام 1977، وهي أداة لقياس مستوى الكفاءة الفنية والتخصيصية للمنشأة وبالتالي تقدير الكفاءة الاقتصادية ، ويتم تقدير الكفاءة بهذه الطريقة أما بواسطة دالة الإنتاج أو دالة التكاليف الحدودية العشوائية ، ويستند النموذج على فرضية مفادها إن دالة الحدود لا مكانية الإنتاجية للوحدة الواحدة تنصرف عن دالة حدود إمكانية الإنتاج للوحدة الواحدة الأمتل بجزء يمثل الضوضاء العشوائية ، وآخر يعكس الكفاءة الفنية ، وتعتبر الحد التصادفي أو العشوائي SFA نموذج انحدار خطي مع حد اضطراب (Disturbance term) لا يتبع النموذج الطبيعي وغير متماثل ، حيث تفترض SFA نموذج خطأ مركب Error Model Composed مكون من حد خطأ عشوائي يتبع التوزيع الطبيعي المتماثل ، ومن حد الانحراف النظامية الذي يعبر عن عدم الكفاءة Inefficiency وتتبع توزيع غير متماثل Asymmetric distribution ويتوزع الحدان بصورة مستقلة ، وبهذا يفسر أي اضطراب أو خطأ لا يساوي الصفر كنتيجة لعدم كفاءة ، وفق هذا المنطق تكون عدم الكفاءة أحادية الجانب ولا يمكن أن تكون سالبة وبهذا يتم فصل عدم الكفاءة (الانحرافات النظامية) عن الخطأ العشوائي. (الكوري،2016: 5) ويعتمد SFA كذلك على مفهوم وظيفة الإنتاج (العلاقة بين المدخلات والمخرجات في الإنتاج) أي أن المصرف ينتج أقصى ما يستطيع إنتاجه بالاعتماد على كمية وعلاقة المدخلات والمخرجات ، والعلاقة المقدره تحدد القدر الأقصى الممكن للإنتاج وكلما كان الفرق بين كميتي لإنتاج (المقدر والفعلي) اكبر كانت عدم الكفاءة اكبر وبالتالي كفاءة فنية اقل. (الاحمدي،2013:14) كما يفترض تطبيق هذا النموذج عند تقدير الكفاءة وجود مخرج واحد فقط وهذا لا يمنع من تجمع المخرجات المتعددة في مخرج واحد مركب. (Franta and Kneecny,2009) ويعتبر التشدد في الافتراضات والشروط من أهم عيوب التحليل الحدودي العشوائي التي يمكن أن تكون عائقاً كبيراً عند استخدامه ، إلا أنها ذو أهمية في تحديد درجة تقدير الكفاءة وضمان عدم التحيز ودقة النتائج المستخلصة وفي نفس الوقت تعالج العيوب التطبيقية في نموذج مغلف البيانات (DSA). (Mcmillan and chan,2006)

وبالاعتماد على دالة الإنتاج الحدودية التي اقترحت من طرف Lovell عام 1990 ويكون النموذج بالشكل الآتي:

$$L_n Y_i = F(X_i) + \varepsilon_i$$

$$E_i = V_i - U_i$$

حيث تمثل:-

Y_i : تمثل متجه المخرجات

X_i : تمثل متجه المدخلات

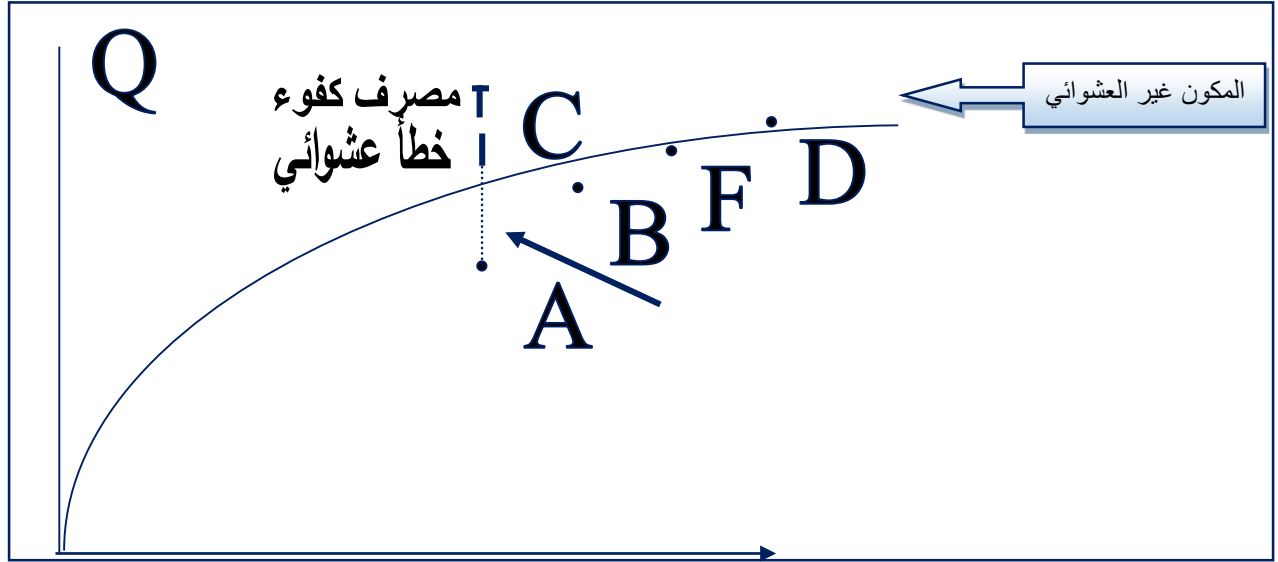
$U_i \geq 0$: حد عدم الكفاءة ، ويتبع توزيعاً نصف طبيعي Half normal

V_i : حد الخطأ العشوائي ، ويتبع توزيع طبيعي بمتوسط 0 وتباين Sv^2 و $V_i \sim N(0, Sv^2)$

والتباين المشترك بين الخطأين يساوي الصفر $0 = \text{CoV}(V_i, U_i)$ إن ε_i يتكون من جزئين جزء يعبر عن عدم الكفاءة الفنية ، وهو متغير عشوائي غير سالب يعبر عن نقص الكفاءة في إنتاج المصرف ، وهو يعبر عن انحراف إنتاج المصرف عن أقصى مستوى ممكن لإنتاج المعبر عنه بمنحنى الكفاءة الحدودي. وجزء آخر يعكس الضوضاء العشوائية ، ويمثل مصادر الأخطاء الأخرى من سوء التوصيف وأخطاء القياس. إن حد الخطأ أحادي الجانب يطرح مشكلة معقدة لأي خطأ قياس من $I_j Y_j$ يكون ضمناً في هذا الحد ومن الاقتراحات حول توزيع عدم الكفاءة التوزيع نصف الطبيعي والذي يتم استخدامه بطريقة SFA لفصل عدم الكفاءة عن الخطأ العشوائي ضمن الخطأ المركب. (النعيمي، بدون سنة: 5)

ففي الشكل رقم (2-12) نجد أن المصرف C يكون كفوء لأنه على منحنى الكفاءة الحدودي ، وهذا ناتج عن الخطأ العشوائي ، أما المؤسسات التي تقع أسفل منحنى الكفاءة الحدودي فهي تمثل نقص الكفاءة الناتجة من الخطأ العشوائي وحالة عدم كفاءة المصارف ، وهذه المصارف هي كل من (A . B . F)

الشكل (2-12) منحني الكفاءة للتحليل الحدودي العشوائي



المصدر: الخرجي، ثريا عبد الرحيم، وبتال، احمد حسين، الكفاءة المصرفية بين المفهوم وطرق القياس، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ج1، العدد 66، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2012: 200.

أ - استخدامات التحليل الحدودي العشوائي (SFA)

يستخدم التحليل الحدودي العشوائي لتقدير الكفاءة النسبية لمجموعة من المتغيرات ، وهذا التحليل يستند على فرضية مفادها أن منحني الكفاءة الحدودي للمتغير المنظور ينحرف عن منحني الكفاءة الحدودي الأمثل بجزء يمثل الخطأ العشوائي ، وهذا يؤثر على انخفاض الكفاءة ، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد منحني الكفاءة الحدودي المنظور كآلاتي :-

$$Q = f(K, L) + W_i$$

$$W_i = V_i + U_i$$

(Vi) الخطأ العشوائي الإحصائي ، ويتصف بأنه له توزيعاً طبيعياً

(Ui) فهو يعني مستوى تدهور الكفاءة النسبية ، ويكون قيمة موجبة أو مساوية للصفر ، وتمثل

(K,L) المدخلات ، أما (Q) فتمثل المخرجات (شايح، 1429: 80)

ب - نقاط القوة ونقاط الضعف لأسلوب التحليل الحدودي العشوائي SFA

* نقاط القوة للأسلوب SFA

يمكن استعماله لقياس الكفاءة التقنية ، واقتصاديات الحجم ، والكفاءة التخصيصية ، وتتطلب SFA الكميات من المدخلات والمخرجات لغرض التقدير الواقعي لدالة الإنتاج، ويمكن استخدام لتحليل البيانات المقطعية أو بيانات السلاسل الزمنية ، وإمكانية رصده للعوامل الخارجية المؤثرة كالظروف المناخية والأعطال في البالات ..الخ، ويمكن الاستفادة من الاختبارات النموذجية للتحرر من فرضيات الانموذج ، فضلاً عن سهولة دمج متغيرات أخرى كالمحيط والنوعية. (المنصوري،2014: 80) وان أهم ميزة للتحليل الحدودي العشوائي ، هي اعتماده على مفهوم الخطأ العشوائي، وهذا التحليل يهدف إلى فصل مكونات الخطأ عن حالة نقص الكفاءة ولكن في الجانب التطبيقي هذا الافتراض ينجح دائماً، لأن تقدير مكون نقص الكفاءة يمثل جزءاً بسيطاً من إجمالي تشتت بواقي نموذج التحليل الحدودي العشوائي ، ونظراً للميزة المذكورة أعلاه، فإن التحليل الحدودي العشوائي يصبح مرتبطاً بمفهوم القيم الشاذة (تشتت كبير في البواقي) . إن وجود الشواذ يمكن أن يسبب زيادة في مكون الخطأ العشوائي على حساب مكون نقص الكفاءة في نموذج تحليل الحدودي العشوائي، مما يعني أن جميع الوحدات الداخلية ضمن التقييم ستكون كفاءة بنسبة 100% ، وعند مقارنة SFA بأسلوب DEA نجد أن أسلوب SFA يعطي استدلالاً إحصائياً للنموذج الدالي للكفاءة الحدودي ومعنوية إحصائية للمتغيرات المستقلة في النموذج ، ومن جهة أخرى وبما إن نموذج SFA يعتمد على أسلوب الاحتمال الأعظم في التقدير ، فإن هذه الطريقة قد لا تحقق الخصائص الإحصائية المرغوبة. (Sarafidis,2002:9) إن هناك العديد من الدراسات الحديثة وجدت أن درجات الكفاءة SFA عموماً أعلى بالمقارنة مع درجات DEA وهذا قد يعكس الاختلاف في المعالجة بين الأخطاء العشوائية وعدم الكفاءة. (Fiorentino,et al.,2006:2)

* نقاط الضعف للأسلوب SFA

أنها تتطلب تحديد شكل الدالة وطبيعة توزيع البواقي (مؤشر عدم الكفاءة -U-) وباستعمال البيانات عن الأسعار فضلاً عن البيانات وعن الكميات فسيكون خطأ قياس إضافي يمكن أن يضاف إلى النتائج، فنتائج عدم الكفاءة يمكن أن تعود إلى عدم الكفاءة التقنية أو عدم الكفاءة التخصيصية أو إلى كليهما. (المنصوري،2014: 80)

2- نموذج التوزيع الحر: Distribution – free frontier mode DFA

تفترض وجود مستوى متوسط من الكفاءة لكل مصرف عبر الزمن، حيث تحاشى (Berger1993) الافتراضات القوية التي يستند إليها نموذج الحد العشوائي، وذلك من خلال استخدام نموذج دالة التوزيع الحر، وبالتالي يعتبر السماح لدالة التوزيع الحر عبر الزمن من أهم مميزات نموذج دالة التوزيع الحر، ويختلف هذا النموذج عن طريق SAF في استخدام بيانات مقطعية زمنية للتخفيف من الافتراضات التوزيعية لطريقة SAF. (زينب عمراوي، 2013: 144) وتقوم على تحديد نقاط الكفاءة بضبط دالة الحد رياضياً، وبافتراض وجود فروق في الكفاءة عبر الزمن بين المصارف أي تفترض توفر اللاكفاءة بوجود أخطاء عشوائية تؤثر فيها، وبذلك تمكن هذه الطريقة تحديد اللاكفاءة بالمقارنة بين دالة تقدير التكلفة وكفاءة حد التكلفة للمصرف. (بوعبدلي، 2016: 316)

ولآتي معادلة التوزيع الحر:-

$$Q_{it} = f(K_{it}, L_{it})U_t V_t - - - -$$

حيث:

Q: قيمة المخرجات

K: قيمة الأصول

L: عدد الموظفين

U_t : الخطأ المنتظم وهو معامل مضاعف لتدهور الكفاءة الفنية Amultiplicative inefficiency factor (العيدان، 2006: 50).

3- طريقة الحد السميك: Thick border method

طورت هذه الطريقة من قبل (Berger and Humphrey) عام 1991 وتعتمد على كل من طريقة (SFA) و (DEA). فهي تتبنى فرضية أن انحرافات التكلفة الكلية عن الموقعة مرتبطة بكفاءة اكس، وهو ما يتوافق مع طريقة التحليل الحدودي العشوائي SFA، وطبقاً لما تطبقه طريقة DEA تفترض طريقة TFA أن أفضل تطبيق يظهر من خلال عينات فرعية من المصارف، وعلى وجه التحديد تفترض هذه الطريقة أن المصارف التي

تتمتع نسبياً بمتوسط تكلفة منخفضة (إجمالي التكاليف/إجمالي الموجودات) وتشكل معياراً للكفاءة التشغيلية والتي من خلالها يمكن قياس الكفاءة للمصارف الأخرى. (Tannenwa/d,1995:45)

4- طريقة التوزيع الحر : Free distribution method

اقترحت هذه الطريقة من قبل (Schmidt and sickles 1984) وطورت من قبل (Berger) عام 1993 وتقوم الطريقة بحساب نقاط الكفاءة بأن تخصص نموذجاً دالياً للحد وتفترض وجود فروق في الكفاءة عبر الزمن بين المصارف. (الكوري و الفيومي، 2007: 257) ويتم استخدام الطريقة عندما تتوفر البيانات الأكثر من سنة وتفترض أن الكفاءة مستقرة عبر الزمن من حيث أن الأخطاء العشوائية تتوسط عبر نفس الفترة ، وبما أن الأخطاء العشوائية تتكون من عنصرين هما اللاكفاءة والخطأ العشوائي، فإن متوسط الاضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعتبر مقياساً لكفاءة للمصارف عبر كل سنوات الفترة. (Mahaftha,2005:95)

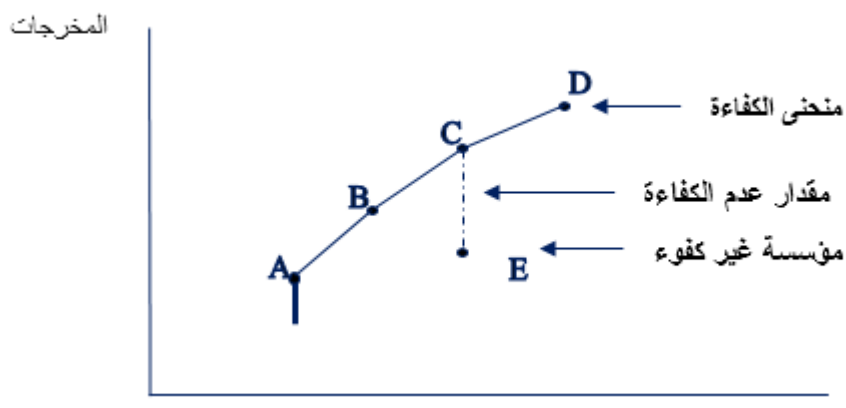
5- التحليل التطويقي للبيانات : DataEnvelopmentAnalysis

لقد كانت بداية هذا الأسلوب في عام 1978 مع طالب الدكتوراه (EDWARD,Rhodes) الذي كان يعمل على برنامج تعليمي في أمريكا لمقارنة أداء مجموعة من طلاب الأقليات (السود والأسبان) المتعثرين دراسياً في المناطق التعليمية المتماثلة وكان التحدي الذي واجهه الباحث يتمثل في تقدير الكفاءة الفنية للمدارس التي تشمل مجموعة من المدخلات ومجموعة من المخرجات بدون توفير معلومات عن أسعارها، وللتغلب على هذه المشكلة قام الباحث بالتعاون مع مشرفيه (كوبر و شارنز) بصياغة نموذج أسلوب التحليل التطويقي للبيانات هذا النموذج عرف فيما بعد باسم (CCR) نسبة إلى (Chames-Cooper-Rhodes). (الشعبي، 2004: 316)

تعريف بالأسلوب :- وتسمى طريقة تحليل البيانات المغلفة، وتسمى كذلك بطريقة التحليل التطويقي للبيانات وبعض الباحثين يطلقون عليها تحليل مغلف والبعض الآخر يستخدم عبارة تحليل تطريف البيانات والاختلاف هنا نتيجة الكتاب والباحثين حول ترجمة (Envelopment) وان هذه الاختلافات في الترجمة لا يصل إلى الاختلاف في المعنى الجوهرى فالمعنى متفق عليه من قبل جميع الباحثين بأنه ((أداة رياضية تستعمل البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية لعدد وحدات اتخاذ القرارات المتماثلة من خلال تحديد المزيج الأمثل من المدخلات والمخرجات بناء على الأداء الفعلي لهذه الوحدات)). (فهمي، 2009: 256-257) ويتم ذلك عن طريق قيمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل منشأة أو وحدة اتخاذ قرار، ثم مقارنة هذه النسبة بالطريقة

الكسرية، فإذا حصلت وحدة على أفضل نسبة كفاءة فإنها تصبح حدود كفاءة ، وتقاس درجة عدم الكفاءة الوحدات الأخرى نسبة إلى الحدود الكفاءة باستعمال الطرق الرياضية، ويكون مؤشر الكفاءة للمنشأة محصور بين (1) الذي يمثل الكفاءة الكاملة ، وبين الشكل (2-13) الذي يمثل عدم الكفاءة الكاملة. (Queyjan-1981:986) إن منحنى الكفاءة الحدودي وفق مفهوم (DEA) يشكل من خلال توليف مؤسسة افتراضية وهي عبارة عن أفضل تشكيلة من المشاهدات لنسبة المخرجات إلى المدخلات. وهذا المنحنى يغلف (يطوق) كل المشاهدات ، فالمؤسسات A , B , C , D تعد مؤسسات كفاءة حسب مفهوم (DEA) أما المؤسسة E فتعد مؤسسة غير كفاءة ، ويمكن معرفة مقدار عدم الكفاءة من خلال معرفة المسافة الأفقية أو العمودية بين منحنى الكفاءة والنقطة A .

الشكل رقم (2-13) مؤسسة E تستخدم مدخلات أكثر لإنتاج نفس ناتج المؤسسات الأخرى



المصدر: علي بن صالح بن علي الشايع ، قياس الكفاءة النسبية للجامعات السعودية، باستخدام تحليل مغلف البيانات ، 1429-1429 هـ.

أ : نقاط القوة والضعف لنموذج مغلف البيانات (DEA):

1-يسمح (DEA) بتحليل مدخلات متعددة وعوامل الإنتاج في وقت واحد، وهذه مفيدة في حالات إدارة الاقتصاد، لأن هناك مدخلات ومخرجات متعددة الأبعاد، ومن هذا المنظور فإن (DEA) هو أفضل أسلوب للتحليل بالمقارنة مع أساليب التحليل التقليدية والحديثة التي تتعامل مع مدخلات ومخرجات محددة، فهو يحلل ويقيس الكفاءة دون معاملة أو تحويل عن طريق أي وظيفة. لذا يمكن استخدامه في زيادة القدرة التنافسية. (Changsu.chao et al,2005:125)

2- يحول (DEA) المدخلات والمخرجات إلى رقم ثابت يعبر عن قيمة كفاءة الشركة، وهذه الخاصية تجعله أسهل مقارنة مع الأساليب الأخرى. (Cooper,et al,2000)

ب : نقاط الضعف لنموذج مغلف البيانات (DEA):

1- إن المغالاة في حساب المدخلات أو المخرجات لوحدة ما من الممكن أن يجعل الوحدة متطرفة، والتي يمكن أن تؤثر على درجات الكفاءة التي تحققها الشركات المتطرفة. (السقاء،2009: 46)

2- عدم قدرة (DEA) على التمييز بين حالة نقص الكفاءة والخطأ العشوائي لأنه لا يحسب الخطأ العشوائي الذي يؤثر على شكل وموقع الوحدة المحسوبة. (Vincent,2006:264)

2-2-6 قياس الكفاءة المصرفية باستخدام التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي واحد من أهم الطرق الكلاسيكية لتقييم أداء المصارف وهو موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم فيعتبر تشخيص لحالة المؤسسة لفترة معينة باستعمال وسائل وطرق تهدف مجملها إلى فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المصرف وهذا الفحص يكون عن طريق الدراسات التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسيرها. وتحليل المالي هو عبارة (دراسة الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة) وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، ويعرف ((انه مرحلة دراسة وتشخيص حالة المؤسسة أي تحليل نشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل المؤسسة)).(عقل،2000: 79) وكذلك تشخيص دقيق لنقاط القوة ولا تركز على جوانب الضعف، كما تفرضه بيئة الشركة الداخلة، وتحديد

الفرص وبيان التهديدات والتي تجسد بيئة الشركة الخارجية فالتحليل المالي يعد أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد وتقييم البدائل الإستراتيجية المختلفة.(الزبيدي،2004: 168) ، ويتم انجاز التحليل المالي من خلال أسلوبين هما:-

أ- التحليل الرأسي (العمودي)

يقوم على أساس دراسة العلاقة بين بنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة محددة أو في تاريخ إعداد القائمة بهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند من بنود القائمة القياس إلى مجموع هذه القائمة أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة (عبدلي و عبدالرزاق ، 2001 ، 109) وازدادت أهمية هذا الأسلوب بعد أن أصبح وسيلة لقياس خسارة المعلومات المترتبة على دمج مفردات التقارير المالية المنتشرة فأن أهميته تزداد وتتضح عند وجود قوائم مالية لسنين متعددة وبالتالي فأن التحليل المالي يعد وسيلة لتقييم الأهمية النسبية للعنصر أو المجموع على مدار فترات محاسبية متتالية وبالتالي تقييم الاتجاه العام لهذه الأهمية النسبية (مصباح ، 2008 ، 28) إن هذا التحليل يمتاز بالسكون لانتقاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة لذا يطلق البعض على هذا التحليل بالسكون أو الثابت. (الحياني،2004: 29)

ب- التحليل الأفقي

وبخلاف التحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة محددة.(الحياني،2004: 29)وهذا النوع من التحليل يتركز على القوائم المالية عن مدتين متتاليتين وحساب مقدار التغيرانفي كل مفردة ثم حساب نسبة التغير بين السنوات المختلفة أو بين السنة محل التحليل أوالسنة المختارة كمييار ، إن الاعتماد على أرقام فترة واحدة أو اثنتين قد يترك مجالاً للخطأ في فهم دلالة الأرقام وان الوصول إلى تقييم سليم يقتضي دراسة اتجاهات القيم والمؤشرات المالية الماضية والتوقف خاصة عند نقاط التحول أو تغير الاتجاهات وإعطائها أهمية خاصة وبحث أسبابها (الراوي و سعادة ، 2000 : 22) وان أهمية التحليل المالي الأفقي بالنسبة للقائمين على التحليل تمكن في مساعدتهم على دراسة سلسلة زمنية متتابعة للقوائم المالية وبيان اتجاه كل بند منها بالزيادة أو النقصان ثم تفسير أسباب ذلك للاستفادة منها في اتخاذ القرار المناسب . (شاهين ، 2006 : 44) .

المبحث الثالث

The market value of banking stocks : القيمة السوقية للاسهم المصرفية :

نتناول في هذا المبحث مفهوم القيمة والاسهم والقيمة السوقية من خلال طرح كل المفاهيم .

2-3-1 الاسهم المصرفية :

ان الاسهم هي احدى ادوات التمويل في تكوين رأس المال للوحدات الاقتصادية المساهمة , وانها تمثل جزءا من رأس المال للوحدة الاقتصادية التي اصدرته بالاضافة الى تمثيلها حصة من اسهم الوحدة الاقتصادية المملوكة لشخص معين , وان الوحدة الاقتصادية من المتعارف عليه تطرح في الاكتتاب العام الاسهم التي اصدرتها , وبالامكان تعريف السهم بانه وثيقة تمثل حصة شخص مساهم في رأس المال للوحدة الاقتصادية . (Pilbeam,2010 : 111)

والسهم لغة : السهم النصيب المحكم والسهام جمع , وهو القدر والحظ الذي يقارع به (لسان العرب) , ومنه قوله تعالى : (فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴿141﴾) سورة الصافات

2-3-2 انواع الاسهم :

1- الاسهم العادية The common stocks

وهي حصة ملكية الشركة المخولة لصاحبها في الحصول على ارباح بعد تسديد التزامات الاخرين , اذ ان الاسهم العادية تصدرها شركات لها كلفة تتحملها الشركة مثل باي مصادر هيكل رأس المال , حيث ان كلفة الاسهم العادية تعد المعدل الذي يخصمه المستثمرون من العائد المطلوب للحصول عليه من قبل الشركة مقابل عدد امتلاكهم من اسهم عادية . (محمد ,حننوش ,2017: 154) , وتعتبر احد الوسائل الرئيسية للتمويل طويل الاجل في الشركات المساهمة التي تعتمد بشكل تام في اصدار الاسهم العادية بغية الحصول على التمويل الممتمك المطلوب لها بشكل دائم خصوصا عند التأسيس , وبهذا فالاسهم العادية تضمن الى حاملها الحق في الحصول على حصة من ارباح الشركات تتناسب مع مقدار امتلاكه لاسهم بالاضافة الى تضمن للشركات التمويل الممتمك . (Buigut,et.,al,2013:29)

وان الاسهم العادية تختلف في العائد وتوزيع الارباح بالاضافة الى حجم التداول في سوق المال وكذلك المخاطرة القادمة من حيازتها , ويمكن توضيح انواع الاسهم العادية : (Faerber,2007:24)

أ- اسهم الدخل Income stocks: هي اسهم تحصل على اعلى توزيع للارباح بسبب ان صناعات الشركات المصدرة لهذا النوع من الاسهم غير معرضة لكثير من المخاطر وعلى اثره لا تحتجز الشركة الارباح وتوزعها على المساهمين .

ب- اسهم القيمة Value stocks : هذا النوع من الاسهم قليل توزيع للارباح مرتفعة في قيمة السهم يرغب بشرائها المستثمرين المتجنبين للضرائب العالية .

ت- اسهم ذات الربح المضمون Guaranteed profit stocks : تكون الشركة المصدرة لها كبيرة الحجم اثبتت جدارتها في مجال عملها في تحقيق عائد مستقر , اسهمها تتمتع بقوة في السيولة النقدية ونشاط تجاري فعال , مستثمروها يعدونها مخزن ثروتهم ومضمونة في استلام مقسوم الارباح المنتظمة .

ث- اسهم المضاربة Speculative stocks : تتصف الشركة المصدرة لها في امكانية حصول تقلبات كبيرة لاسعار اسهمها , وان المستثمرين يخاطرون بدرجة عالية في تلك الاسهم , وانها تحقق اما عوائد كبيرة او خسائر كبيرة .

ج- الاسهم المقيدة Restricted stocks : وتمنح هذه الاسهم بشكل مكافئة للعاملين مقابل كلف ضئيلة , وتكون قابلة للالغاء في حال ترك الموظف العمل في الشركة قبل الوقت المتفق عليه , ولا يمكن بيعها من قبل حاملها الا بعد مرور مدة تتراوح من 3 الى 5 سنوات , وتكون طبيعية في التصويت وحصول على توزيع الارباح .

2- الاسهم الممتازة Blue-chip stocks

ان الاسهم الممتازة تقع بين القروض والاسهم العادية , وتحمل التزاما من جانب الوحدة الاقتصادية في القيام بمدفوعات منتظمة في فترات محددة ولها الافضلية عند توزيعات مقسوم الارباح ويحصل حاملها على حصته من صافي الارباح بعد الضريبة قبل حاملي الاسهم العادية , ويكون لحاملها الاولوية في حالة التصفية على حاملي الاسهم العادية في الحصول على المستحقات , ولها ميزة تختلف فيها عن القروض في ان فشل الوحدة الاقتصادية عند التوزيع على حملة الاسهم لا يترتب عليه افلاسها وبذلك فانه للمستثمرين تكون الاسهم الممتازة اقل درجة خطورة من الاسهم العادية واكثر درجة خطورة من السندات . (علي, 2019: 46)

ونقسم الاسهم الممتازة الى : (Clarkson,2015)

أ- الاسهم الممتازة التراكمية الارباح : وفي هذه الاسهم يتطلب من الشركة ان تقوم بدفع ارباح التوزيعات المطلوبة وغير المدفوعة للمساهمين في سنة ما في وتدفع في السنة التالية قبل دفع اي ارباح لاصحاب الاسهم العادية .

ب-الاسهم الممتازة المشاركة للارباح : وتعطي هذه الاسهم الحق لمالكيها في مشاركة اصحاب الاسهم العادية في الارباح المتبقية اي حصولهم على حصة محددة من الاسهم الممتازة .

ت-الاسهم الممتازة القابلة للتحويل : يستطيع مالي هذه الاسهم من تحويلها لعدد محدد من الاسهم العادية في حال تعرضه الى ظروف شخصية معينة , ويتم ذلك من خلال الشركة المصدرة او من خلال الشركات الاخرى .

ث-الاسهم الممتازة القابلة للاستدعاء : يكون الحق الى الشركة المصدرة في هذا النوع من الاسهم في استدعاء اسهم ممتازة ويعاد قيمها الى المستثمر , وبغية ارضاء المستثمرين تقوم اغلب الشركات المصدرة بمنح علاوة في القيمة الاسمية الى الاسهم الممتازة .

2-3-3 مفاهيم قيمة الاسهم المصرفية :

1- القيمة الاسمية : هي قيمة تكتب في وثيقة السهم ويتم تحديدها من قبل المصرف وعادة تكون مقدرة اسما ولا تعكس هذه القيمة للقيمة الحقيقية الى حصة السهم .

2- قيمة الاصدار : قيمة تصدر بها الاسهم ومن الممكن ان تساوي القيمة الاسمية او اكبر منها ولا تكون قيمة الاصدار اقل من القيمة الاسمية .

3- القيمة الدفترية : القيمة التي تم تثبيتها في السجلات والتي تمثل حق الملكية في الميزانية العمومية , وهي مؤشر عن قوة حق الملكية , وهي من المؤشرات الهامة للمستثمرين وتبين قدرة الشركة على الاستمرار والتوسع , وهي ايضا قيمة حقوق المساهمين في الميزانية العمومية , وتستخرج من الفرق بين اجمالي المطلوبات والموجودات .

4- القيمة السوقية : والتي يتم على اساس هذه القيمة تداول الاسهم في الاسواق , وهي اقل من القيمة الاسمية والدفترية , وتتأثر بظروف العرض والطلب في الاسهم .

5- قيمة التصفية : وهي مجموعة المبالغ التي تحقق نتيجة بيع الموجود في شكل منفرد من عملية .

6- القيمة الاستثمارية : هي من اكثر المقاييس الهامة لحملة الاسهم وتشير للمبالغ التي تدفع من قبل المستثمرين في الحصول على الاسهم , وان عملية حسابها تكون معقدة اذ تستند للعوائد المتوقعة ومخاطر الاسهم .

7- القيمة الحقيقية : وضحت لجنة المحاسبة والمعايير المالية (FASB) بان القيمة العادلة على انها السعر الحقيقي للمطلوبات والموجودات ويتم به عقد الصفقات المالية للمتعاملين في الاسواق من اصحاب الخبرة , وان القيمة الحقيقية للاسهم العادية تختلف عن قيمتها السوقية المحددة في الاسواق المالية . (المياح والبناء, 2019: 185-186)

2-3-4 المؤثرات في اسعار الاسهم :

1- مقسوم الارباح النقدية وسعر السهم : تختلف قيم الاسهم المتوقعة حسب الاساليب وسياسات التوزيع التي تتبعها كل شركة وبالامكان حساب قيمة السهم من حساب مجموع قيم الحالية مقسوم الارباح المتوقعة ضمن فترة الاحتفاظ بالاسهم مع اضافة قيمة الحالية للسعر المتوقع للاسهم حال بيعه في المستقبل , فان قرارات توزيع الارباح السنوية مهمة جدا بسبب تأثيرها على سعر الاسهم وعلى متغيرات اضافية مرتبطة في قرارات التمويل والاستثمار الامر الذي يحمل الادارة المسؤولية لاختيار وتحديد السياسة المناسبة في توزيع الارباح التي من شأنها المحافظة على سمعة واسعار اسهم الشركة في الاسواق المالية وفي منافستها للشركات العاملة لنفس الصناعة وبالتالي استمراريتها وبقاءها في السوق , وان قيمة السهم المتوقعة تعد دالة الى التدفقات النقدية المتوقعة (توزيع الارباح المتوقعة) وسعر السهم المتوقع فالقرارات المتخذة من المدير المالي او ادارة المؤسسة في صياغة سياسة التوزيع قد لا تتمكن من تحقيق نتائج ايجابية في ارتفاع توزيعات الارباح او في ارتفاع سعر السهم السوقي اذ هنالك مخاطر جراء هذه القرارات في عملية استثمار الاوراق المالية بشكل عام والاسهم العادية بشكل خاص . (قاسم, 2016: 80)

2- مقسوم الارباح بصورة اسهم وسعر السهم : في اغلب الاحيان تعمل المؤسسات على توزيع جزء من الارباح السنوية او الارباح التراكمية على صورة اسهم وباساس حصص اضافية من الاسهم تكون بديلا عن التوزيعات النقدية , وان العملية هذه بشكل بسيط عبارة عن تحويل دفترى من حساب ارباح محتجرة الى حساب رأس المال .

وان القيمة الدفترية لاتتغير في هذا النوع من التوزيع , لكنها نفسيا ترضي المساهمين المستحصلين على الاسهم في سعره الدفترى ومن ثم يبيعونه في سعره السوقى الاعلى , ولكن عقب عملية توزيع الارباح بشكل اسهم في اسواق الاوراق المالية ستهبط اسعار الاسهم في السوق , كون المعروض ازداد بصورة كبيرة , الامر الذي يتطلب عمل تعديل سعري , ويستحسن من المستثمرين عند ارتفاع الاسعار استلام مقسوم الارباح بصورة اسهم بديلا عن المقسوم النقدي للارباخ بسبب تفوق العائد المتوقع من الحالة الاولى مقارنة في الحالة الثانية .

وقد اشارت نتائج بحوث مرتبطة بهذا الموضوع الى ان تأثر الاسعار الناتجة في توزيع الارباح بصورة اسهم يمكن استعمالها للملاحظة في تأثيرها على السعر , فحين تكون توزيعات الارباح بصورة اسهم متعلقة في زيادة توزيعات الارباح النقدية تكون اسعار الاسهم للمؤسسات بازياد في السوق , اما في حالة عدم الارتباط تكون اسعار الاسهم بانخفاض في السوق .(فنوش،2007: 217)

3- المؤثرات الخارجية وسعر السهم : العديد من الانشطة التي تحصل داخل السوق المالية تعتبر من اشد انواع الجرائم دهاءا وفهما الى المتغيرات الاقتصادية , ولها تأثير على المكاسب والخسائر الرأسمالية , اذ عندما يرتكب بعض رجال الاعمال هذه الافعال يمتلكون سطوة وثروة تمكنهم من اكمال هذا الدور , ومن خلال مساعدة ما يطلق عليهم صانعي السوق القذرين .

ومما لاشك فيه ان اثر هذا الامر يقع فيه بعض المستثمرين الصغار الذين ينطلقون بمفكرة المضاربة في التداول على الاوراق المالية , فيقع بعضهم ضحية لهذه الممارسات القذرة , ومن هذه الممارسات : (فنوش،2007: 218-220)

أ- فتح حسابات متعددة للتداول

ب- اسلوب الصدمات السعرية

ت- المضاربة الوهمية

ث- تلاعب في نقل المعلومات

ج- تسريب الشائعات والمعلومات الخاطئة

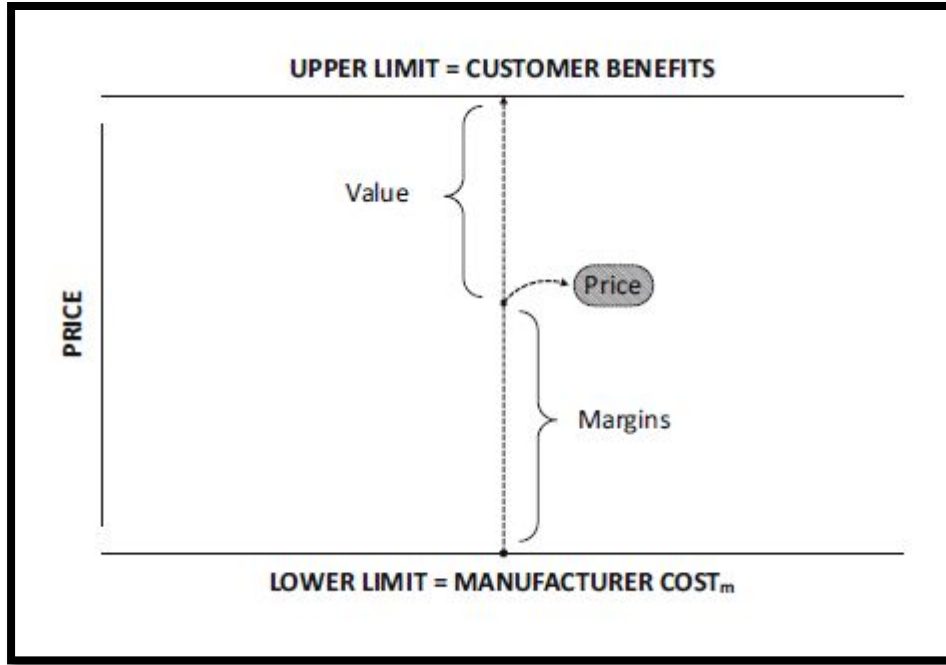
ح- تلاعب مؤسسات السمسرة

2-3-5 مفهوم القيمة (VALUE) :

يمكن ارجاع كلمة (value) لاصلها الفرنسي (VALOIR) والتي يمكن ترجمتها الى الانكليزية (To Be Worth) وتعني قيمة او قيمة مالية , والقيمة يتفرع منها بعدان الاول بعد اخلاقي ويتمثل بالقيم والمبادئ والاستحقاقات الجوهرية وهذا البعد لايمكن قياسه كميا ولكن يتم لمسه من خلال بناء المجتمعات والثاني البعد المادي والذي يمثل النسبة بين شيئا ما ومايوازيه او يقابله من النقد وهو السعر الذي ينضر على انه المبلغ الذي يدفع لأجل الحصول على سلعة او خدمة معينة , وبذلك تعد الاسعار قياسا ماديا قابله للملاحظة والتحديد في الصفقات التجارية اما في الرياضيات فينضر للقيمة على انها العدد او الكمية التي يمكن التعبير عنها بالرموز والاشكال (Most:1977:142-143)

وان القيمة هي القيمة التي يستمدها العميل من امتلاك واستخدام منتج معين , وصيغة القيمة هي صيغة بديهية وليست رياضية , وهي ايضا مصطلح مالي وتعني العائد النقدي لكل مبلغ مستثمر , وايضا هي جميع النفقات التي يتحملها العميل في شراء واستخدام منتج , ويقدر الزبون القيمة التي يوفرها المنتج حسب درجة النتيجة الايجابية التي يوفرها المنتج للعميل , وقد تشمل النتيجة الايجابية التي يوفرها المنتج وفورات في التكاليف وتحسين قابلية الاستخدام (سهولة التشغيل) وتبسيط العمليات (تحسين الكفاءة) وتحسين الانتاجية (نطاق الميزات المفيدة) , وتقليل اعادة العمل (استخدام اكثر انتاجية للوقت) . وان القيمة هي شئ يبحث عنه الناس ومستعدون في دفع ثمنه , وتستخدم الشركات استراتيجيات مختلفة في تسليم منتجاتها , بحيث تتعامل مع صيغة القيمة من اجل زيادة قيمة المنتج . ويلاحظ ان هنالك ترابط بين القيمة والفوائد والهوامش والسعر والتكلفة , اذ ان الحد الادنى لتسعير المنتج هو تكاليف الشركة المصنعة , والحد الاعلى هو القيمة النقدية التي يضعها الزبون على ميزات المنتج , والسعر الفعلي للمنتج سيكون في اي مكان بين الحدود الدنيا والعليا , وعندما يحدد السعر فعند ذلك تحدد الهوامش الممنوحة للشركة المصنعة والقيمة المشتقة من قبل الزبون (Gabriel,2019:7) , والشكل (2-14) يوضح مفهوم القيمة :

شكل (2-14) توضيح مفهوم القيمة



6-3-2 مفهوم القيمة السوقية Market value :

ويمكن توضيح مفهوم القيمة السوقية بأنها من المؤشرات التي يمكن استخدامها في التعبير عن قيمة الشركة , وان هدف تعظيم قيمة الشركة من الركائز الأساسية للدارة المالية , وينظر المستثمر في السوق المالية الى هذه القيمة على انها ركيزة من ركائز نجاح او فشل الشركة (حسن : 2005 : 94) واني الاقتصاديون يفضلون استخدام القيمة السوقية عند التقييم , يعود الى ان القيمة السوقية تحدد القيمة التجارية بدلا من الاعتماد على القيمة الدفترية , ويؤمنون بأن القيمة السوقية افضل في تحديد القيمة الحقيقية بدلا من القيمة المستندة الى الاساس التاريخي , اما المحاسبون فيفضلون استخدام القيمة الدفترية والابتعاد عن القيمة السوقية بسبب القيمة التقلبات التي يتصف بها سوق الاسهم وعدم الاستقرار الذي يؤدي الى التقلب في نتائج التقييم صعودا ونزولا وعدم الثبات (ROSS and Others :2002:386) وبداية اعمال الشركة من الممكن ان تكون القيمة السوقية للسهم مساوية للقيمة الدفترية , وذلك لعدم وجود سجل من الاداء للشركة يدل على ربحيتها عندما تحقق الشركة ارباح عالية ومنتامية , فأن سعر السهم في السوق يرتفع فوق القيمة الدفترية للسهم . اما اذا كانت ربحية الشركة او انها تحقق خسارة مستمرة فأن سعر السهم في السوق سينخفض عن القيمة الدفترية للسهم , في ما يتعلق بالقيمة السوقية للشركة فأنها تساوي الى اجمالي القيمة السوقية للاسهم العادية للشركة . وان القيمة السوقية

للسهم هي عبارة عن قيمة توازنية بين العرض والطلب في السوق وبالتالي فإنها تمثل اجماع السوق على قيمة السهم (الميداني :2004:712) وعادة تستخدم القيمة السوقية مع القيمة العادلة او (القيمة السوقية العادلة) وان المفهوم الاخير اوسع استخداما من القيمة السوقية فالقيمة العادلة (fair value) تعرف وفق المعيار الامريكي (157) هي السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع اصل او التسوية التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (السويطي:2008:2) ان مفهوم القيمة العادلة يقوم على محورين (حمادة:2003:13) المحور الاول الاطراف الداخلية في الصفقة اذ يفترض ان تتوافر في هذا المحور الاتي :

• ان تتم الصفقة بين اطراف ذوي علاقة

• ان تتم الصفقة بين اطراف راغبة في عقد الصفقة

• ومطلعة على الحقائق الاساسية ذات الصلة بها

المحور الثاني الظروف التي تتم بها الصفقة اذ يفترض ان تكون هذه الظروف طبيعية وغير استثنائية في حياة المنشأة قبل تعرضها لحالة التصفية اي ان البائع والمشتري يرغبان بأتمام عملية التبادي دون وجود ضغوط على اي منهما القيام بالعملية .

ان حجم السوق يعكس مدى النشاط الاقتصادي , فكلما ارتفعت القيمة يدل ذلك على الكبر في حجم السوق اكان ذلك من حيث زيادة عدد الشركات المدرجة فيه وعدد الاسهم او الزيادة في الاسعار التي هي انعكاس في حجم التعاملات المالية او كليهما , وهناك عدة اسباب للزيادة في القيمة السوقية اهمها : (Kamal K.J., Jihad F.J.,2019)

أ- الزيادة في درجة تطور السوق نفسه , بحيث دخول ابتكارات مالية حديثة وكذلك المشتقات المتمثلة بـ(المبادلات والخيارات والمنقليات) , الذي سبب في تحفيز عدة مستثمرين على الاستثمار عن طريق التنوع في الاصدارات للادوات المالية الحديثة والتقليدية التي تشبع رغبات المستثمرين والمدخرين في وقت واحد , وهذا الامر انعكس على زيادة عدد الاسهم المدرجة في الاسواق المالية وازدياد القيمة السوقية .

ب-الزيادة الحصلة في التحرر المالي عن طريق تخفيض قيود مفروضة على المستثمرين الامر الذي دفع السوق للتمتع في الاستقرار والشفافية ونتيجة لذلك ارتفاع مؤشرات الاسعار للاسواق وازدياد القيمة السوقية .

ت-زيادة التقدم التكنولوجي متمثلا في مجال الابتكارات والاتصالات الالكترونية خصوصا بعد دخول انظمة الحاسب الآلي .

وان القيمة السوقية تعكس حالة التوازن في حالة التساوي مع القيمة الحقيقية المتمثلة بالتدفقات النقدية للاسهم المخصوصة في معدل العائد المطلوب او نسبة القيمة السوقية لمؤشرات محاسبية مثلما يكون الحال في نسبة سعر الاسهم الى ربحيتها , والتي تعكس مستوى كفاءة السوق في استجابته لتعديل ومعلومات سعر السوق في اتجاه القيمة الحقيقية , فالقيمة السوقية اذ كانت اعلى من القيمة الحقيقية كان السعر مضخما , وتبعاً لذلك فان المخاطرة منخفضة بسبب ان السعر المرتفع قد استوعب المخاطر بشكل كبير مما دفع الى انخفاض الطلب على الاسهم وبالتالي انخفاضها , واذا ما كانت القيمة السوقية اقل من القيمة الحقيقية ستزداد علاوة المخاطرة وبذلك يتجه الطلب للزيادة الامر الذي يؤدي الى ارتفاعها , وقد يختلف سعر السوق عن القيمة الحقيقية للاسهم بسبب التلاعب باسعار الاسهم , المضاربات , التحليل للمعلومات في شكل خاطئ , عدم توفر معلومات عن اداء الشركة , بطء في ردة فعل السوق بسبب تعديل سعر السهم طبقا لمعلومات واردة . (الغالبى , 2017: 313).

2-3-7 تعريف القيمة السوقية : Definition of market value

اتخذ تعريف القيمة السوقية اتجاهات متعددة اختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين والجدول (2-5) يوضح بعض هذه التعاريف :

جدول (2-5) تعريف القيمة السوقية

القيمة السوقية	المصدر
وهو سعر كل موجود يرغب كل من البائع والمشتري التداول في سوق معينة	(ROSS etal ,2008:23)
هي القيمة التي يضعها سوق الاوراق المالية على الشركة بأكملها او ببساطة هي مقياس تقديرات الشركة في ضوء افاقها وضروفها المالية	(Ail:2017:11)
هو سعر السهم في السوق المالي والذي يعتمد بشكل رئيسي على المركز المالي للشركة وتوزيعات الارباح والظروف الاقتصادية وقد تكون القيمة السوقية مساوية للقيمة الدفترية او اقل او اعلى منها ويعتمد ذلك على الارباح المتحصلة من الشركة .	(فايز تيم , 2011 : 134)
هي القيمة الحالية للاوراق المالية ويتم تسجيلها على وفقاً احدث الاسعار على اسعار السوق المرتفعة التي يمكن بيعها في السوق	(Abdlla , 2014 :3)
هي القيمة التي تتداول بها الاسهم العادية في سوق الاوراق المالية , وتتمثل بالسعر الذي يحدده البائعون والمشترون عند المتاجرة بالاسهم وتحسب القيمة السوقية لأسهم الشركة عن طريق ضرب السعر السوقي للسهم العادي في عدد الاسهم المصدرة	(العامري , 2010 :476)
هو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع اداة مالية او المتحقق الدفع عند شراء اداة مالية في سوق نشط .	وعرفها المعيارالدولي 2003
هي مقياس مناسب لقوة السوق في المصرف بسبب المحددات الاستراتيجية لاداء المصرف فيما يتعلق بالاستثمار وكذلك الاصول المتعلقة بالكفاءة التشغيلية المصرفية	Lee & Kwon, 2017
هي القيمة المدفوعة من المستثمر في اي لحظة زمنية وهي مؤثر يرتكز عليه لاتخاذ قرار الشراء والبيع وتقييم المؤسسات , وتعكس ما تحقق من خسائر او ارباح وقدرتها في النمو .	اسماء ويزيد 2017

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر السابقة

2-3-8 أهمية القيمة السوقية : The importance of market value

تعد قيمة المنشئة من المواضيع المهمة التي تركز عليها ادارة المنشئة وتعد كذلك مراكز اهتمام المستثمرين الخارجيين حيث يفضل المستثمرون ان تكون القيمة السوقية اعلى من قيمتها الدفترية , القيمة السوقية تساعد على قياس قيمة الشركة بالسوق المفتوحة واعطاء صورة واضحة على افاق الشركة المستقبلية (Ail,2017:2) وعليه فأنها تعد من اهم القيم من وجهة نظر المستخدم (الزبيدي , 2014:238) تبرز اهمية القيمة السوقية من توفير المعلومات الضرورية لتحديد قيمة الشيء بالسوق المفتوحة بأفتراض كل من المشتري والبائع يوافقان على البيع ولكنهما غير ملزمين بأجراء ذلك البيع (kiranga,2003:2)

ويرى الباحث بان القيمة السوقية هي القيمة للسهم المباع في السوق المالية وان هذه القيمة احيانا تكون اعلى او اقل من القيمة الدفترية او الاسمية بحيث ترتفع اعلى منهما في حال الاداء كفوء وممتاز وان المصرف متمكن من تحقيق ارباح عالية , ويكون عكس ذلك في انخفاض الاداء ويكون بذلك القيمة الاسمية او الدفترية اعلى من القيمة السوقية .

2-3-9 تحديد القيمة السوقية : Determine the market value

- القيمة الدفترية
- ظروف الطلب والعرض في السوق
- توقعات المحللين الماليين لمستقبل اوضاع الشركة
- توزيعات الشركة للارباح في نهاية السنة , ولذلك فمن المتوقع ان تتذبذب هذه القيمة صعودا وهبوطا بسبب تأثيرها بعوامل كثيرة (خربوش واخرون , 2011:57)

وان القيمة السوقية للسهم تقاس من خلال استعمال طريقة اعلى سعر وادنى سعر في حالة وجود تذبذب في الاسعار , بالاضافة لانها تتوافق مع حساب القيمة السوقية لسوق العراق للاوراق المالية , وقيست القيمة السوقية لاسهم من خلال المعادلة الاتية : (مشكور , صادق , 2019:380)

$$\text{متوسط القيمة السوقية للسهم} = \{ (\text{اعلى سعر} + \text{ادنى سعر}) \div 2 \}$$

ويسمى مؤشر القيمة السوقية برسملة السوق وهو اجمالي قيمة الاوراق المدرجة لسوق الاوراق المالية , ويحسب اجمالي القيمة السوقية عن طريق اخذ عدد اجمالي الاسهم العادية ويضرب في سعر السهم الواحد , والقيمة السوقية تعد مؤشرا ممتاز لقياس سيولة الاسواق للاوراق المالية اذ ما تم اخذ نسبتها من الى الناتج

المحلي الاجمالي , فمن اجل معرفة حجم سوق لشهر معين نقوم في حساب القيمة السوقية من خلال استعمال سعر السهم والبيانات النهائية في اخر يوم للتداول في شهر محدد , الامر الذي يعطينا قياسا مباشر ومفيد من خلال استعمال احداث البيانات المتاحة وتحسب في المعادلة الاتية : (Bali,2016)

القيمة السوقية للاسهم = عدد الاسهم نهاية المدة × سعر السهم الواحد

2-3-10 تعظيم القيمة السوقية للسهم :

ان تعظيم القيمة السوقية للسهم اصبحت هدفا مركزيا واستراتيجيا للمصارف وشركات الاعمال والمدراء الماليين التي اعطت مساندة كبيرة لاجل النظريات والدراسات التحليلية في حقل الادارة المالية بغية بيان الالية في تعظيم القيمة السوقية للسهم وتعظيم ثروة الملاك والتي بررت من خلال العوامل الاتية : (عبد الرسول,2015: 214)

1- يتطلب تعظيم القيمة السوقية للاسهم بان تكون الوحدات التشغيلية في المصارف اقل كلفة واكثر

كفاءة وتنتج سلعا وخدمات ذات جودة مرتفعة باقل الاسعار .

2- لتعظيم القيمة السوقية للسهم يجب تطوير سلع يرغبها ويحتاجها المستهلك لهذا فان دافع الربح

يؤدي لتطور تكنولوجيا وفرص عمل جديدتان .

3- لتعظيم القيمة السوقية للاسهم يحتاج بشكل ضروري توفر خدمات بعد البيع وكذلك توفر مخزون

كاف من السلع وتوفر منافذ توزيع ذات موقع جغرافي ممتاز .

وان الزيادة في القيمة السوقية تعزى للعديد من الاسباب اهمها : (عبادي وعبد الزهرة,2018)

1- درجة تطور نشاط السوق كون بعد دخول عدة ابتكارات مالية حديثة التي تعرف بالمشنقات

(المستقبليات , المبادلات , الخيارات) مما حفز الكثير من المستثمرين في طلب تمويل عن طريق

اصدار انواع مختلفة من الادوات المالية الحديثة والتقليدية التي تشبع طلبات المستثمر والمدخر

في وقت واحد , وبدوره ينعكس في زيادة عدد الاسهم المدرجة , ونتيجة لذلك القيمة السوقية للاسهم.

2- تعتبر الزيادة في الطلب على الاوراق المالية ناتجة عن الزيادة في التحرر المالي وتمتع الاسواق

بالاستقرار والشفافية , اذ انها عوامل تسبب ارتفاع مؤشرات اسعار السوق , وتعد من الاسباب

الهامة في زيادة القيمة السوقية .

3- التطور الهائل الحاصل في مجال الاتصالات والابتكارات الالكترونية وثورة التكنولوجيا بالخاص بعد دخول انظمة الكمبيوتر .

2-3-11 العوامل المؤثرة في القيمة السوقية : Factors affecting market value

تتأثر القيمة السوقية بعدة عوامل , من هذه العوامل ما يلي :

- 1- توقعات المستثمرين لربح الشركة في المستقبل , والتنبؤ بربحية السهم
- 2- التنبؤ بمقدار الارباح المتوقع توزيعها
- 3- الظروف الاقتصادية والسياسية المتوقعة بالاضافة للظروف العاملة السائدة في السوق
- 4- الكيفية في توزيع الارباح المتعلقة من تحديد الارباح المحتجزة
- 5- المخاطر الناجمة عن الاستثمارات وحجم الاستثمارات وطبيعتها في التمويل
- 6- العلاقة بين المخاطر السوقية وارباح الشركة والقدرة على تحقيق التوازن

(النصار:2002) , (غالي,2017: 176)

وان هذه العوامل لها اثر كبير على القيمة السوقية , حيث ان السعر السوقي يتأثر بكمية الارباح المحققة خلال المستقبل , وتؤثر بشكل ايجابي على اسعار الاسهم , فالتوقيت الملائم في ارباح الشركة يؤدي الى ملائمة ايرادات وارباح الشركة في التوقيت وادى بدوره الى ارتفاع القيمة السوقية للاسهم , وبالمثل فان درجة الخطر لها اثر في القيمة السوقية للاسهم ففي زيادة نسبة المخاطر الاستثمارية ادى الى انخفاض في سعر السهم , وايضا لهيكل التمويل الاثر القوي في اسعار الشركة اذا ما تم استخدامه بالشكل الصحيح , وان سياسة توزيع الارباح لها اثر في التمويل الداخلي للشركة والتي تلبي رغبات المستثمرين عن طريق اختيار سياسة مرنة وملائمة . (مشكور , صادق , 2019 : 380)

وهناك عوامل تؤثر في القيمة السوقية للاسهم العادية وكالاتي : (الدهلكي, 2018 : 153-154)

- 1- العوامل الخاصة بالشركات : وهذه العوامل تقسم الى قسمين وهي عوامل مالية وعوامل تشغيلية وتعكس مخاطر مالية وتشغيلية في الشركة وتسمى بالمخاطر القابلة للتوزيع او غير النظامية , وتضم مجموعة كبيرة مثل : عدد الاسهم , مستوى الارباح , الارباح الموزعة , سمعة الشركة , توقعات المستثمرين , القيمة الدفترية للاسهم , وغيرها .

2- عوامل عامة : هي عوامل تؤثر في الاقتصاد بشكل عام ويشمل تأثيرها كل القطاعات المالية وكل الشركات , اذ تمثل مخاطر عامة او غير قابلة للتنوع او النظامية , وتشمل : حجم سيولة متاحة للاستثمار , التضخم , اسعار الصرف , الدخل القومي , اسعار الفائدة , الظروف السياسية , السياسة المالية والنقدية , وغيرها , وهذه العوامل ممكن ان يكون تأثيرها مباشرا في حين تأثير العوامل الاخرى غير مباشر .

اما العوامل المالية وغير المالية التي تؤثر على الاسعار السوقية للاسهم فهي : (شك,2018: 13-16)
1. العوامل المالية : من خلال البناء النظري القائم على فرضية السوق المالي الكفوء , وايضا انموذج تسعير رأس المال /الاصول , يفترض بوجود علاقة بين الارقام المحاسبية التي تعمل على عرض التقارير المالية وكذلك تقلبات الاسعار للاسهم السوقية . فكشفت عدة دراسات عن مجموعة النتائج المؤيدة لهذه الافتراضات مثل :

أ- المعلومات المحاسبية والمؤشرات المستخلصة منها بالايخص فيما يتعلق بالارباح تحمل في طياتها معلومات تنعكس على الاسعار للاسهم وان الاسعار تستجيب بشكل فوري عند الاعلان عن هذه الارباح , وان التغيرات الحاصلة لتلك الاسعار ايجابا او سلبا تؤدي الى نفس الاتجاه الحاصل في التغير للارباح .

ب-المعلومات المستخلصة من ارقام محاسبية تساعد بشكل كبير المتعاملين في الاسواق المالية في مجال توقع المخاطر المنتظمة التي يمكن حصولها لتلك الاسواق .

ت-وان هذه المعلومات تمكن المحللين والخبراء الماليين من اشتقاق نماذج لتقييم قيمة الشركة من رؤية المستثمرين .

2. العوامل غير المالية : مع اهمية المؤشرات او العوامل المالية المستخلصة من قوائم مالية منشورة للمؤسسات المساهمة العامة لتحديد اسعار الاسهم , الا ان هنالك عوامل غير مالية متعلقة في البيئة الخاصة للمؤسسات او في البيئة الخاصة في السوق المالي تؤثر على هذه الاسعار , منها :

أ- حجم المؤسسة الذي يعد المحرك الاساس في اي مشروع يبغى زيادة الانتاجية واعادة التجديد لرأس المال , وفي اغلب الاحيان يؤثر حجم المؤسسة على عوائد الاسهم .

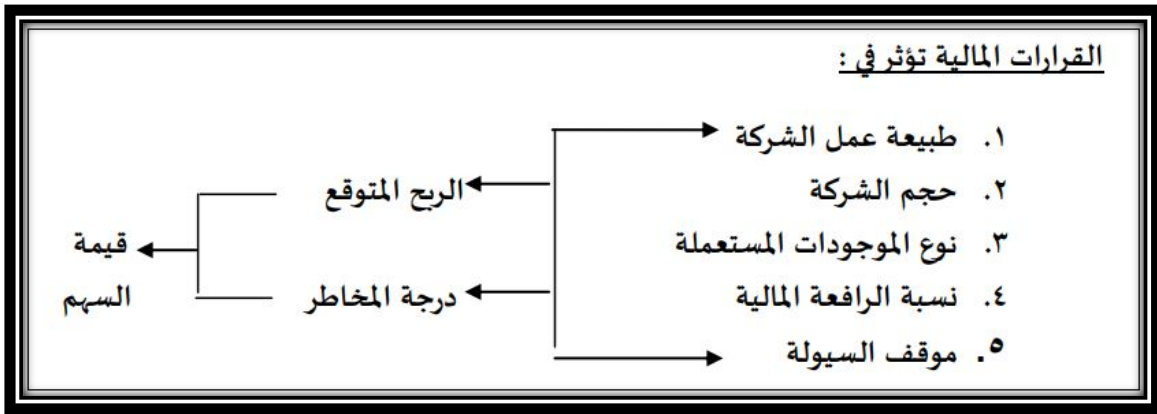
ب-سمعة مدققي الحسابات فالمعلومات التي تظهر في القوائم المالية قد تكون غير دقيقة جدا , اذ ان المحاسب يعتمد في اغلب الاحيان على حكمه المهني القائم على تقديرات تظهر في عنصر او

مجموعة عناصر للقوائم المالية , وهذا ما يصدقه المدقق في تقريره الصادر عنه , الذي يبين فيه رأيه بالقوائم المالية .

ت-سمعة المؤسسة فمن الهام جدا معرفة تقرير مدقق الحسابات , فيهيئ مدقق الحسابات الخارجي المستقل التقرير عن القوائم المالية للمؤسسة , وقد يضطر طبقا لظروف العمل لابداء الرأي في القوائم والافصاح في تقريره عن بعض الاراء مثل : الرأي بدون تحفظ , الرأي بتحفظ , الرأي السلبي المعاكس , الامتناع عن ابداء الرأي.

والشكل (2-15) يوضح مجموعة عوامل مؤثرة في القيمة السوقية للسهم :

الشكل (2-15) العوامل المؤثرة في القيمة السوقية



المصدر : (الزبيدي, 2008: 39)

2-3-12 محددات القيمة السوقية للسهم :

تم تصنيف محددات اثنان رئيسية للقيمة السوقية للسهم هما : (الحسناوي, 2015: 113)

1. محددات داخلية : واطلق عليها بالمحددات الداخلية كون تعلقها بالبيئة الداخلية للمؤسسات اذ انها تؤثر

وتتأثر فيها , وهن رأس المال وعدد العاملين :

أ- عدد العاملين : في اغلب الاحيان عدد العاملين يؤثر في الشركة من ناحية كمية انتاجها , وبالتالي على قوتها ووضعها الاقتصادي في الشركات الاخرى , ونتيجة لذلك يؤثر في رغبة المستثمرين في شراء اسهمها , واخرا في عوائد اسهمها التي تتأثر تبعا لذلك .

ب- رأس المال : وهو عنصر رئيسي من عناصر الانتاج في اي مشروع او عمل استثماري , ويؤثر بشكل واضح في عوائد الاسهم , كما يظهر تأثيره في التحليل الاحصائي , اذ كلما كبر حجم راس المال تأثرت العوائد بصورة اكبر , وكلما صغر حجم راس المال لم يكن تأثيره كبيرا في عوائد الاسهم .

2. المحددات الخارجية : وتؤثر في اعمال الشركة , وان الشركة ليس لها اي علاقة في حدوثها , ومنها:

أ- الموازنة العامة للدولة : ان الفائض والعجز الكلي يوضح من اجمالي الايرادات الفعلية مطروح منه اجمالي المصروفات الفعلية في الموازنة العامة للدولة , بمعنى ان الموازنة العامة عبارة عن مبدأ للتوازن الرقمي بين النفقات العامة والايرادات العامة في مدة محدودة قريب السنة . وتتضح اهمية الموازنة العامة في مجالات مالية واقتصادية , وتتجلى الاهمية المالية في كونها تفصح لحقيقة الوضع المالي , وبيان نفقات الدولة والايرادات التي تغطي هذه النفقات . وبالنسبة للاهمية الاقتصادية في الموازنة تتضح من الموازنة العامة التي من خلالها تستطيع الحكومة بتوجيه المتغيرات الاقتصادية وايضا التأثير على ظروف الاقتصادية من تضخم وعجز وكساد في ميزان المدفوعات , وتحديد اسعار الفائدة وتوزيع الدخل وما شابه من متغيرات اقتصادية اضافة الى تأثيرها على التوازن الاقتصادي , اذ تهدف لتحقيق التوزيع العادل في النفقات حسب اولوياتها .

ب- الناتج المحلي الاجمالي : هو مؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي فيمكن عبره من رصد كل تحركات التدفقات الاقتصادية الرئيسية , وان هذه المؤشرات تعد من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي يستخدمها المخططون ومتخذوا القرار الاقتصادي بغية رسم السياسات المؤدية الى النهوض في الاقتصاد الوطني , اذ هو : (رشيد, 2018: 53)

1- يعمل على تلخيص كافة النشاطات الحاصلة في الانشطة الاقتصادية الخاصة في بلد ما في مدة محددة (سنة).

2- هو مؤشر مهم في تحليل وتقييم اداء اقتصادي وفي مراقبة التطورات التي تحصل في نظرية الاقتصاد الكلي والسياسات والخطط التنموية .

3- هو مقياس لمستوى الانتاج كونه يحدد ما يستطيع بلد ما يستهلكه .

4- يستخدم مؤشر في المقارنة بين الدول في تحديد المستوى الاقتصادي للدولة فيستعمل مستويات الناتج المحلي ومتوسط حصة الفرد منه من المنظمات الدولية في بيان اهلية الدول بهدف تلقي مساعدات او قروض او في تحديد شروط يتم عن طريقها بمنح المساعدات او الاموال او القروض .

ت-سعر الفائدة : ان اسعار الفائدة تلعب دورا هاما في الاقتصاد فتعد من المؤشرات المهمة المستخدمة في تحليل واتجاه الاقتصاد الكلي بالاضافة الى التأثير في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة النقدية , فيؤدي ارتفاعها الى ظهور معوقات عند بعض الافراد , وخاصة الذين يرغبون في شراء سيارات او عقارات او غيرها من الاصول , فأى زيادة فيها يؤدي لزيادة كلفة التمويل , لكن من الممكن ان هذا الارتفاع في سعر الفائدة يكون مشجع لبعض الافراد المهتمين في تحقيق دخل عال في الاعتماد على الادخار المالي.(فارس ونعمة،2019: 119)

ث-التضخم : ان التضخم النقدي يعد ظاهرة نقدية تنشأ لوجود حالة من عدم تساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي , ففي حالة ارتفاع المعروض النقدي يؤدي الى خفض في سعر الفائدة ويؤدي الى ازدياد الانفاق الاستثماري , مما يؤدي بدوره لارتفاع الطلب الكلي وبالتالي يسبب التضخم النقدي عند وصول الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل , واما عند انخفاض الطلب الكلي عن العرض فسوف يدخل الاقتصاد في نوع من الانكماش وفي الحالة العكس سيدخل في فجوة من التضخم بين الطلب الكلي والعرض الكلي التي تسبب في خلق تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي .(المرزوك وجواد،2019: 265)

ج- اسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي : ويتم تحديد السعر من البنك المركزي العراقي عن طريق نافذة شراء وبيع العملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي , فيتطلب استقرار العملة اذ ان العامل هذا محدد لمدخر اجنبي فيسمح بتأمين تحويل الصافي من الارباح السنوية لبلده الاصلي , وفي حال انتهاء المشروع او الانسحاب منه سيفقده راسماله اذ قام في تحويله الى موطنه الاصلي .(التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2011) .

الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية
المبحث الاول : التحليل المالي للمتغيرات
المبحث الثاني : الوصف الاحصائي للمتغيرات
المبحث الثالث : اختبار فرضيات البحث

الفصل الثالث

تحليل النتائج ومناقشة معطياتها

تضمن هذا الفصل عرضاً تفصيلياً لنتائج تحليل متغيرات البحث من النواحي المالية على مستوى المصارف عينة البحث ، والوصف الاحصائي للمتغيرات على مستوى المصارف اولا ثم على المستوى الكلي الشامل بعد الاخذ بالاعتبار التحليل الجامع بين البيانات المقطعية وبيانات السلاسل الزمنية ، واخيرا اختبار الفرضيات بعد استخدام البرامج الاحصائية الجاهزة كلا من برامج (Excel2010) و (SPSS 24) و (STATA13) و (Sobel) ، وقد تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث على وفق الآتي:

المبحث الاول

1-3 : التحليل المالي للمتغيرات

خصص هذا المبحث لعرض ومناقشة نتائج التحليل المالي للمتغيرات على مستوى مصارف العينة التسعة خلال فترة البحث البالغة ثماني سنوات (2010-2017) بدءاً بالمتغيرات الخارجية لنموذج الكلف التشغيلية ثم متغيراته الداخلية فالكلف التشغيلية للمصارف المدروسة وصولاً الى تحليل قيمتها السوقية وفقاً لاسعار اغلاق اسهمها في سوق العراق للاوراق المالية.

3-1-1: تحليل المتغيرات الخارجية لنموذج الكلف التشغيلية

1. **تحليل القروض:** تمثل القروض وظيفة رئيسية من وظائف المصارف ، وزيادتها ليست بدون كلفة على تلك المصارف ، ونظراً الى ان منح القروض كوظيفة اساسية لها ترتبط باداء الانشطة التشغيلية ، فمن المتوقع ان يترتب على ادائها كلف تشغيلية معينة تتناسب طردياً مع حجم وسياسة المصارف في الاقراض من حيث التوسع في منح الائتمان او الانكماش ، ويتضح من خلال الجدول (3-1) د تفاوت واضح في متوسط معدل نمو القروض للمصارف المدروسة خلال فترة البحث ، فقد بلغ اعلى متوسط (6.3102) في مصرف الشرق الاوسط بما يؤشر اعتماد سياسة توسعية لهذا المصرف في منح الائتمان مقارنة مع باقي المصارف عينة البحث بينما بلغ ادنى متوسط لمعدل نمو القروض (0.1200) في مصرف سومر التجاري الذي يقترب منه مصرف بغداد كثيراً في ذلك (0.1226) لتعبر هذه المتوسطات عن اعتماد سياسة انكماشية في منح الائتمان خلال فترة

البحث بالمقارنة مع باقي مصارف العينة التي تباينت معدلات نمو القروض فيها بين الحدين الاعلى والادنى لها كما هو واضح من الجدول المذكور ، وبطبيعة الحال ، فان القيم الموجبة لمعدلات النمو تعكس زيادة القروض الممنوحة الى عملاء المصارف من الزبائن ، وبالعكس عندما تكون معدلات النمو في تلك القروض سالبة ، فهي تؤشر تراجعاً في معدلات منح القروض واعتماد السياسات الائتمانية الاكثر تشدداً لاسباب لربما تتعلق بالمصارف ذاتها او ببيئتها العامة ، والتي هي ليست مجالاً من مجالات البحث الحالي.

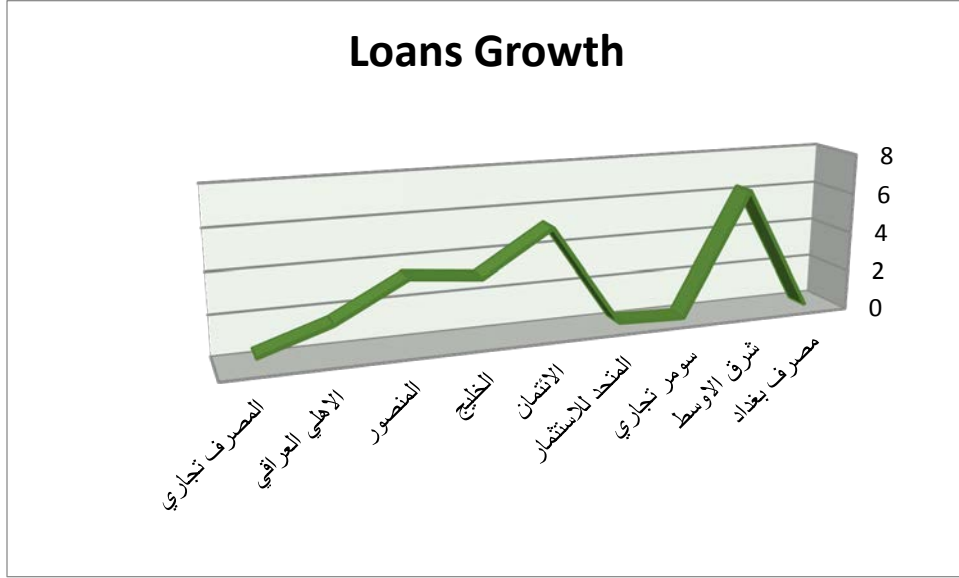
الجدول (1-3) معدل نمو القروض

المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مصرف بغداد	-0.25	-0.17	0.04	0.09	0.52	-0.06	0.80	0.02	0.1226
شرق الاوسط	-0.21	-0.16	-0.20	-0.09	-0.98	51.79	0.32	0.00	6.3102
سومر تجاري	-0.12	-0.07	-0.19	0.36	0.41	-0.01	0.54	0.05	0.1200
المتحد للاستثمار	0.21	-0.16	-0.25	-0.20	0.40	0.37	0.07	1.55	0.2489
الائتمان	9.00	35.52	-0.94	-0.50	-0.66	-0.24	-0.30	0.18	5.2559
الخليج	-0.29	0.03	0.14	0.02	0.44	12.82	-0.93	12.82	3.1315
المنصور	0.02	0.05	0.08	-0.87	10.56	-0.75	0.00	18.71	3.4757
الاهلي العراقي	0.08	-0.32	0.11	0.42	-0.83	12.39	0.40	0.99	1.6549
المصرف تجاري	0.09	0.09	0.27	0.81	0.71	1.79	1.31	-0.95	0.5146

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss

يوضح الشكل (1-3) التمثيل البياني لمتوسطات معدلات النمو المتحققة في القروض الممنوحة من قبل المصارف المدروسة الى زبائنهم من المقترضين خلال فترة البحث والذي يظهر منه التفاوت الواضح في حجم الائتمان الممنوح بين تلك المصارف وبما يعكس تبنيتها سياسات ائتمانية مختلفة في مجال منح القروض وبالتالي التأثير المقابل على الكلف التشغيلية الناشئة عنها.

الشكل (1-3) متوسط معدل نمو القروض



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

2. تحليل الاستثمارات: الاستثمارات هي متغير اخر من المتغيرات الخارجية في نموذج الكلف التشغيلية الذي يتوقع طبقا للنظرية ان يساهم في تفسير جانب من التباين المحتمل في الكلف التشغيلية للمصارف نتيجة مزاوله انشطتها التشغيلية المختلفة والتي تؤدي الى تحمل المصارف لكلف تشغيلية اضافية ناشئة عن ادائها لتلك الانشطة الى جانب القروض ، واستثمارات المصارف المقصودة في هذا التحليل هي الاستثمارات قصيرة الاجل التي تتمثل في الاستثمار بمختلف الاوراق المالية للمؤسسات الاخرى والتي توفر للمصارف جانبا من سيولتها لامكانية بيعها بسرعة وبسهولة وبكلف تكاد تكون منخفضة حين الحاجة اليها ، ويبين الجدول (2-3) معدلات النمو الحاصلة فيها للمصارف عينة البحث والتي تقلبت كذلك بشكل واضح خلال فترة البحث صعودا نحو الزيادة بالنسبة الى قيمها الموجبة ، ونزولا نحو النقصان بالنسبة الى قيمها السالبة ، وقد بلغ اعلى متوسط لمعدل نمو الاستثمارات لتلك المصارف خلال سنوات الدراسة (4.5047) في المصرف الاهلي العراقي وهو معدل نمو عالي جدا بالمقارنة مع مصارف العينة الاخرى التي بلغ فيها ادنى متوسط لمعدل نمو الاستثمارات (-2.2748) في مصرف الشرق الاوسط الذي كان سالبا يعبر عن تراجع معدلات الاستثمار في الاوراق المالية الصادرة عن المؤسسات والمنشآت الاخرى لربما لاسباب تتعلق بتوجه هذا المصرف نحو الاستثمارات الاخرى طويلة الاجل كما هو بالنسبة الى مصرف سومر التجاري الذي كان فيه متوسط معدل نمو الاستثمارات سالبا (-0.0536) يعكس التوجه ذاته ، اما بقية المصارف المدروسة ، فبالتاكيد كانت متوسطات معدلات نمو استثماراتها قصيرة الاجل متذبذبة بين الحدين

الاعلى والادنى المذكورة وحسب توجهاتها وسياساتها الاستثمارية المختلفة ومدى رغبتها في الاحتفاظ بموجودات مالية قصيرة الاجل توفر لها السيولة المطلوبة في حدود معينة والتي تقود بدورها ايضا الى تباين في الكلف التشغيلية المترتبة على الاستثمار فيها .

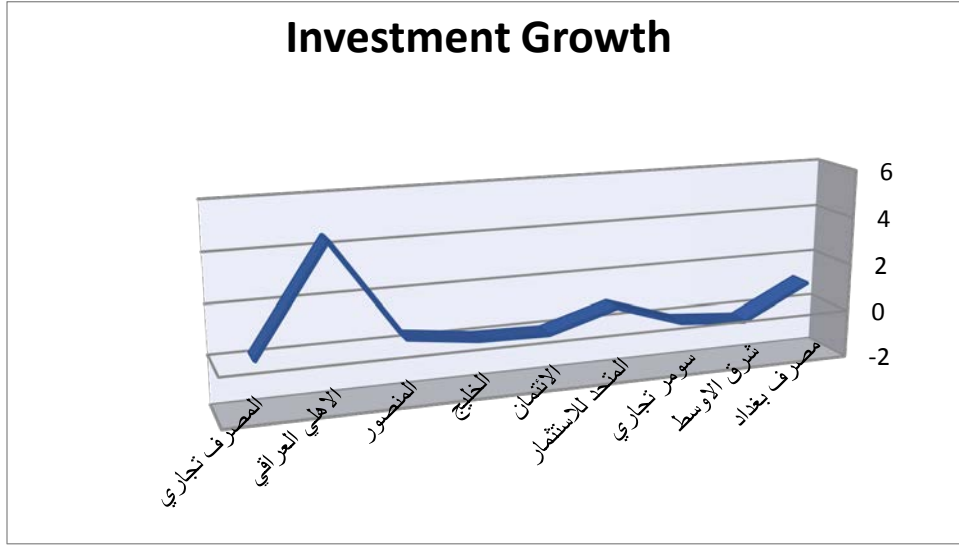
الجدول (2-3) معدل نمو الاستثمارات

المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مصرف بغداد	-0.21	4.69	4.69	0.11	-0.83	0.29	0.43	-0.21	1.1196
شرق الاوسط	-1.00	0.59	-0.84	0.41	-0.96	0.01	-0.40	0.00	-0.2748
سومر تجاري	-0.30	-0.98	0.74	0.00	0.00	0.43	-0.41	0.09	-0.0536
المتحد للاستثمار	-0.39	1.14	1.14	0.20	2.61	1.35	-0.57	1.35	0.8534
الائتمان	-0.38	-0.66	-0.66	-0.05	-0.02	0.33	0.69	0.93	0.0237
الخليج	-0.27	-0.25	-0.25	0.04	0.09	0.59	-0.37	1.06	0.0809
المنصور	-0.04	0.44	0.44	0.03	1.04	1.29	0.00	0.32	0.4385
الاهلي العراقي	0.00	10.81	10.81	-0.58	15.87	-0.88	0.41	-0.41	4.5047
المصرف تجاري	0.61	-0.18	-0.18	1.48	-0.12	0.11	-0.14	-0.16	0.1791

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss

ومن الشكل (2-3) يتأكد حجم التقلب والتذبذب في معدلات نمو استثمارات المصارف المدروسة في الاجل القصير كمتوسط خلال فترة البحث وبما يعكس اختلاف السياسات الاستثمارية لتلك المصارف وبالتالي تباين الكلف التشغيلية الناشئة عنها كمتغيرات خارجية اكدت النظرية اسهامها المتوقع في تفسير تباين الكلف التشغيلية ضمن مايعرف بنموذج الكلف التشغيلية للمصارف.

الشكل (2-3) متوسط معدل نمو الاستثمارات



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

2-1-3: تحليل المتغيرات الداخلية لنموذج الكلف التشغيلية

1. **تحليل الاجور:** تعد الاجور المتغير الاول من المتغيرات الداخلية لنموذج الكلف التشغيلية ، فاجور العاملين في المصارف بما فيها مصارف العينة المدروسة ، تمثل مقياسا لحجم الانشطة التشغيلية التي تؤديها تلك المصارف كونها ترتبط بشكل او باخر بمقدار الجهود المبذولة من قبل العاملين في المصارف وبشكل طردي ، اذ ان زيادة الائتمان الممنوح من المصارف الى زبائنها اضافة الى تنوع خدماتها الاخرى في مجالات قبول الودائع ، التحويلات الداخلية والخارجية ، تقديم التسهيلات المصرفية المختلفة ، وخدمات السحب بانواعها ، وتصريف العملات وغيرها من الخدمات جميعها تتطلب جهود اضافية من العاملين في المصارف ولربما تعيين عاملين اضافيين مما ينعكس على زيادة الاجور المدفوعة من المصارف مقابل ادائها لانشطتها التشغيلية المعتادة وبالتالي تسهم الاجور هي الاخرى في زيادة او تخفيض الكلف التشغيلية ومن ثم تفسير تباين الكلف التشغيلية للمصارف ، وما يؤكد ذلك نتائج تحليل معدلات النمو في الاجور المدفوعة من قبل مصارف العينة الى العاملين فيها التي كشفت عن وجود تباين واضح في متوسطاتها وحسب ما هو موضح في الجدول (3-3) التي بلغ اعلى متوسط لها (1.3554) في مصرف بغداد على الرغم من انه لم يسجل نشاطا اعلى من باقي المصارف المبحوثة في معدلات النمو بقروضه الممنوحة او في استثماراته المالية ، وقد يكون سبب ارتفاع الاجور لاسباب اخرى تتعلق بتأدية نشاطات اخرى ، اما ادنى متوسط معدل نمو فقد بلغ (-0.003) في مصرف

سومر التجاري الذي سجل اقل متوسط نمو في قروضه وأستثماراته وهي نتيجة طبيعية ومنتوقعة لتراجع الاجور فيه مقارنة مع باقي المصارف , كما كان متوسط نمو الاجور سالب (-0.0552) في المصرف العراقي وهو معدل نمو سالب يعكس تراجع معدلات الاجور في هذا المصرف خلال فترة البحث على الرغم من تسجيله لاعلى متوسط في حجم استثماراته المالية والسبب في ذلك هو الزيادة المضطردة فيها خلال عامي (2010 و2011)

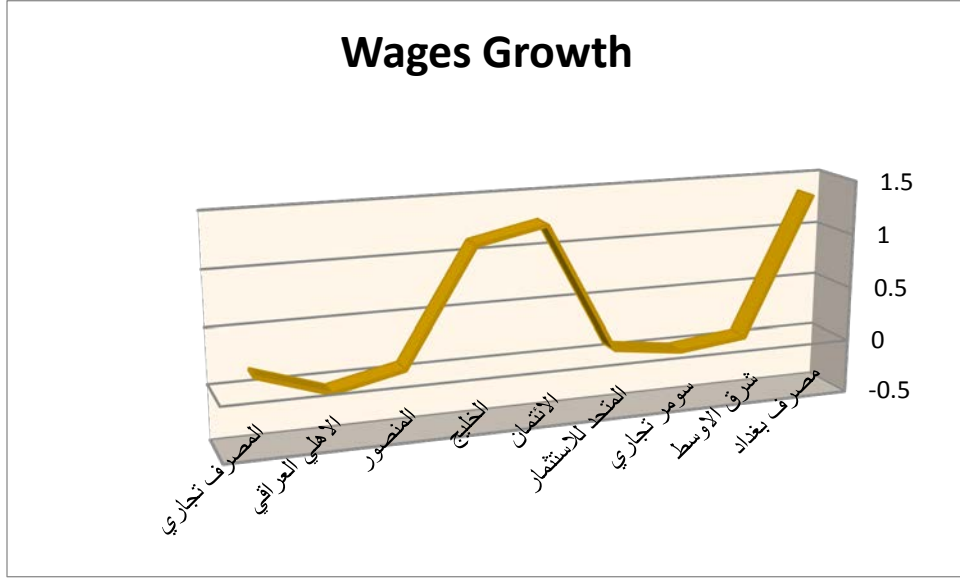
الجدول (3-3) معدل نمو الاجور

المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مصرف بغداد	-0.90	11.12	-0.04	.12	.15	.14	.05	.19	1.3554
شرق الاوسط	.04	-0.10	-0.05	.01	.15	.21	.27	.00	.0679
سومر تجاري	.13	-0.12	-0.10	.02	.23	.43	.37	-1.00	-0.0035
المتحد للاستثمار	-0.14	.43	-0.01	.13	.03	.08	.09	.00	.0764
الانتمان	.02	.05	.14	.09	.14	.06	-0.06	9.61	1.2574
الخليج	.20	.15	.09	.16	.18	.31	7.90	.01	1.1243
المنصور	.03	.06	-0.03	.32	.17	-0.11	.09	.15	.0848
الاهلي العراقي	.17	-0.69	.12	-0.20	.31	-0.01	-0.38	.23	-0.0552
المصرف تجاري	-0.90	-0.07	.04	.46	1.56	-0.39	.52	.03	.1575

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss

ويصور الشكل (3-3) متوسط معدلات النمو في الاجور للمصارف عينة البحث بيانيا وخلال فترة البحث البالغة ثماني سنوات والذي يظهر منه التذبذب والتباين في قيم تلك المتوسطات على طول السلسلة الزمنية المدروسة.

الشكل (3-3) متوسط معدل نمو الأجور



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

2. تحليل راس المال المادي: يمثل راس المال المادي متغيرا ثانيا من المتغيرات الداخلية في نموذج الكلف التشغيلية ، ويعكس معدل استخدام المصارف لموجوداتها الثابتة في عملياتها اليومية المرتبطة بتقديم خدماتها المتنوعة الى الزبائن المتعاملين معها ، ان ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على استهلاك متزايد للمصارف لهذا النوع من الموجودات الذي يمثل في الوقت نفسه استثمارا لها على الاجل الطويل ، فزيادة النسبة المعبرة عنه بدلالة الاندثار تعني في جانب منها معدل اكبر لاستغلال الطاقة الذي يقابل التوسع في تقديم الخدمات المصرفية المختلفة التي تحتاج في تقديمها الى استخدام الاجهزة والمعدات ولوازم العمل المكتبي وغيرها من الموجودات الثابتة المعبرة عن راس المال المادي في ممارسة المصارف لانشطتها التشغيلية ، ويتضح من الجدول (3-4) ان اعلى متوسط لنسبة راس المال المادي للمصارف المدروسة خلال فترة البحث قد بلغ (5246). في المصرف التجاري مقابل ادنى متوسط لهذه النسبة (0353). في مصرف المنصور الذي يكاد مصرف الخليج يتطابق معه في متوسط هذه النسبة (0384). وتباينت متوسطات نسب راس المال المادي للمصارف المبحوثة الاخرى بين هذين الحدين الاعلى والادنى لتعبر بذلك عن تباين راس المال المادي لتلك المصارف ومعدلات استخدام طاقاتها الانتاجية في تقديم مختلف خدماتها المصرفية الى الزبائن وبالتالي تفاوت الكلف

التشغيلية لتلك المصارف تبعا لهذا الاختلاف في راس المال المادي وضمن حدود معينة تكشف عنها نتائج اختبار الفرضيات في المباحث اللاحقة.

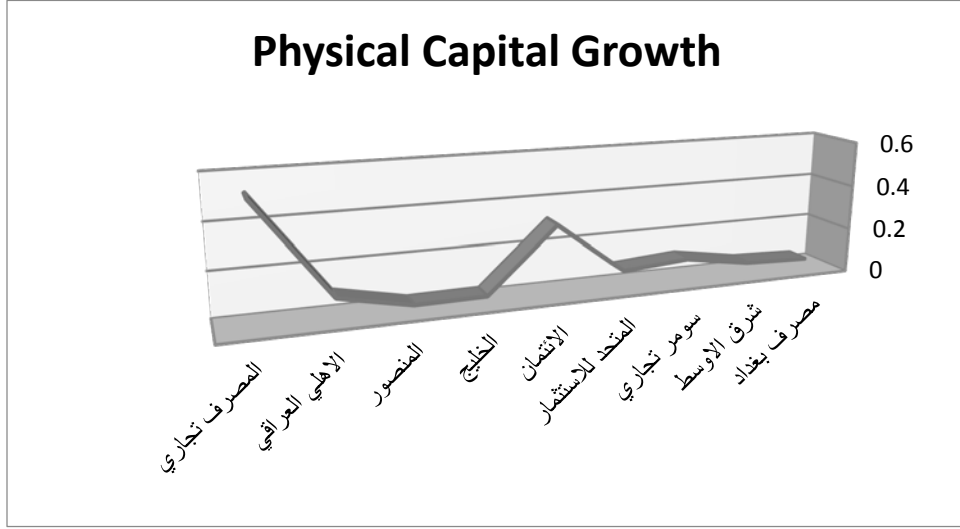
الجدول (4-3) راس المال المادي

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	المصرف
.0478	.06	.08	.07	.06	.05	.05	.00	.01	مصرف بغداد
.0586	.02	.02	.14	.02	.21	.03	.01	.03	شرق الاوسط
.1063	.57	.03	.03	.03	.02	.01	.15	.01	سومر تجاري
.0844	.07	.07	.03	.03	.04	.37	.04	.03	المتحد للاستثمار
.3172	.61	.97	.43	.15	.13	.07	.07	.10	الائتمان
.0384	.03	.02	.03	.03	.04	.07	.03	.05	الخليج
.0353	.03	.03	.03	.02	.05	.05	.04	.03	المنصور
.1002	.03	.11	.12	.10	.08	.07	.15	.13	الاهلي العراقي
.5246	1.10	.77	.21	.30	.25	.62	.86	.09	المصرف تجاري

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss

ويعرض الشكل البياني (4-3) اتجاه التغير الحاصل في راس المال المادي للمصارف عينة البحث خلال مدته الزمنية وبما يؤكد نتائج التحليل الكمي على مستوى المتوسطات.

الشكل (4-3) متوسط رأس المال المادي



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

3. **تحليل رأس المال النقدي:** يعبر رأس المال النقدي الذي يمثل المتغير الداخلي الثالث من المدخلات الداخلية في نموذج الكلف التشغيلية عن العلاقة بين الفوائد المدفوعة من المصارف الى جمهور المودعين فيها مقابل مبالغ تلك الودائع ، فزيادة النسبة نتيجة ارتفاع الفوائد المدفوعة مقابل الودائع تعكس ارتفاعا في الكلف التشغيلية للمصارف وبالعكس ، اما اذا كان زيادة النسبة سببه انخفاض قيمة مقامها المتمثل بالودائع دون انخفاض اكبر في الفوائد سيحمل المصارف اعباء مالية اضافية تعكس ارتفاع ثمن تمويل تلك المصارف في احد مصادر تمويلها الرئيسية وهي الودائع وبالتالي ارتفاع الكلف التشغيلية وبالعكس ، اما انخفاض النسبة فسببه اما تراجع مبالغ الفوائد المدفوعة من المصارف عن الودائع او ارتفاع حجم الاخيرة مقابل تلك الفوائد وفي كلتا الحالتان ينعكس ذلك على كلف تشغيلية اقل بالنسبة للمصارف ، وعلى هذا الاساس تم تحليل نسبة رأس المال النقدي لمصارف العينة خلال فترة البحث والتي يعرضها الجدول (3-5) الذي يتبين منه ان اعلى متوسط لهذه النسبة قد بلغ (3828). في سومر التجاري بما يؤشر تحقيق اعلى معدل رأس مال نقدي بين المصارف عينة البحث خلال فترته الزمنية والذي ينطبق عليه منطق التحليل السابق ذكره لاتجاهات هذه النسبة في حين بلغ ادنى متوسط لنسبة رأس المال النقدي (0063). في مصرف الائتمان والتي ينطبق عليها منطق التحليل السابق كذلك في حالة انخفاض نسبة رأس المال النقدي ، اما بالنسبة لبقية المصارف ، فقد كانت

متوسطات نسب راس المال النقدي منحسرة بين حديها الاعلى والادنى المذكورين وبما يؤشر تفاوت تلك النسب بين مصارف العينة.

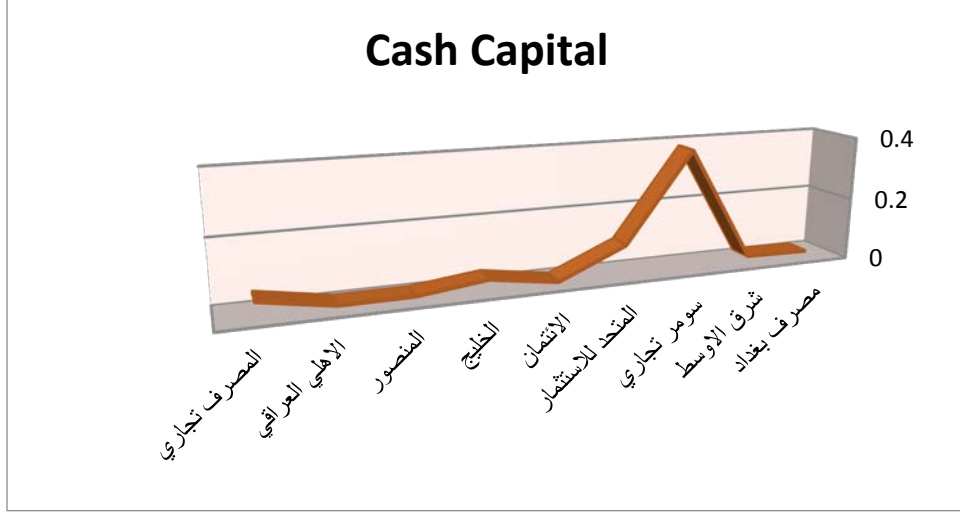
الجدول (3-5) راس المال النقدي

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	المصرف
.0161	.01	.01	.07	.01	.01	.01	.01	.01	مصرف بغداد
.0206	.02	.02	.02	.03	.03	.02	.02	.00	شرق الاوسط
.3828	.04	.03	.02	.02	.02	.03	.04	2.85	سومر تجاري
.0986	.01	.02	.01	.01	.01	.71	.01	.01	المتحد للاستثمار
.0063	.01	.02	.01	.01	.00	.00	.00	.00	الائتمان
.0383	.04	.05	.04	.04	.05	.05	.04	.00	الخليج
.0122	.03	.03	.02	.00	.00	.02	.00	.00	المنصور
.0115	.03	.01	.01	.01	.01	.01	.00	.01	الاهلي العراقي
.0490	.03	.02	.02	.01	.25	.02	.02	.02	المصرف تجاري

ألمصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss

وعند النظر الى الشكل (3-5) المعبر عن متوسط نسبة راس المال النقدي ، تتأكد نتائج التحليل وتتضح معالم التقلب في هذه النسبة كمتوسطات على مستوى المصارف المدروسة للبحث خلال الفترة الزمنية التي عطاها لاغراض التحليل والاختبار .

الشكل (3-5) متوسط رأس المال النقدي



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

3-1-3: تحليل الكلف التشغيلية للمصارف عينة البحث

تمثل الكلف التشغيلية للمصارف المدروسة في هذا البحث متغيراً وسيطاً ينقل تأثير المتغيرات الخارجية والداخلية التي تضمنها نموذج الكلف التشغيلية في القيمة السوقية لتلك المصارف بدلالة اسعار اغلاق اسهمها في سوق العراق للاوراق المالية ، وينشأ هذا النوع من الكلف في المصارف من ممارستها لانشطتها المرتبطة باداء عملياتها المتنوعة في اطار الخدمات المصرفية التي تقدمها لزيائنها ، وهي تتأثر طردياً بحجم تلك العمليات والانشطة والخدمات المصرفية المتنوعة وتسهم عوامل عديدة في تباينها من فترة لآخرى ، فوفقاً لنموذج الكلف التشغيلية تتأثر الاخيرة بكلا من القروض والاستثمارات كمتغيرات خارجية في النموذج والاجور ورأس المال المادي ورأس المال النقدي كمتغيرات داخلية في النموذج وبالتالي فان زيادة او نقصان الكلف التشغيلية مرهون بحجم التباين الحاصل في تلك المتغيرات ، ويوضح الجدول (3-6) نتائج تحليل الكلف التشغيلية للمصارف عينة البحث والتي تمخض عنها الكشف عن اعلى متوسط لمعدل نمو الكلف التشغيلية (1.0697) في المصرف الاهلي العراقي الذي حقق اعلى معدلاً للنمو في الاستثمارات قصيرة الاجل بينما بلغ ادنى متوسط لنمو الكلف التشغيلية (-0.0775) في مصرف الخليج وبتجاه عكسي كذلك بالنسبة الى المصرف التجاري الذي كان فيه متوسط معدل نموه كلفه التشغيلية سالبا (-0.0552) ، بمعنى ان الكلف التشغيلية في هذا المصرف في حالة انخفاض كمتوسط خلال سنوات البحث ، وقد لا يكون السبب الاساس في ذلك محدودية الانشطة التشغيلية التي يؤديها المصرف في مجال خدمة الزبائن ، وانما قد يعكس ذلك كفاءة اعلى للمصرف

في استغلال موارده المتاحة ، ويخصوص بقية المصارف المبحوثة ، فقد تارجحت معدلات الكلف التشغيلية فيها كمتوسطات بين الحدين الاعلى والادنى المذكورين في هذا العرض والتحليل.

الجدول (3-6) معدل نمو الكلف التشغيلية

المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مصرف بغداد	-0.90	4.25	-0.34	0.07	0.22	0.14	0.74	-0.82	0.4205
شرق الاوسط	-0.65	-0.09	-0.06	0.47	-0.97	3.91	0.14	0.02	0.3465
سومر تجاري	0.20	0.15	0.09	0.16	0.18	0.31	0.08	0.43	0.1990
المتحد للاستثمار	-0.24	-0.08	-0.89	-0.86	-0.27	0.41	1.63	0.82	0.0646
الانتمان	-0.18	-0.49	-0.07	6.56	-0.91	-0.05	0.16	0.26	0.6604
الخليج	-0.49	-0.03	-0.02	0.21	0.39	0.09	0.01	-0.79	-0.0775
المنصور	0.03	0.06	-0.03	0.32	0.17	-0.11	0.09	0.15	0.0848
الاهلي العراقي	9.44	-0.07	0.04	0.46	-0.88	-1.00	0.52	0.03	1.0697
المصرف تجاري	0.17	-0.69	0.12	-0.20	0.31	-0.01	-0.38	0.23	-0.0552

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss

ويعرض الشكل (3-6) تمثيلا بيانيا لاتجاه التغيير الحاصل في متوسطات نمو الكلف التشغيلية للمصارف التسعة عينة البحث خلال فترته الزمنية وبما يؤكد التفاوت الواضح بينها من حيث حجم الكلف التشغيلية الناتجة عن ممارسة تلك المصارف لانشطتها التشغيلية المختلفة والمرتبطة بمنح القروض والاستثمارات المالية واجور العاملين فيها وحجم استغلالها لرؤوس اموالها المادية والنقدية وبنسب تأثير متفاوتة تكشف عنها نتائج اختبار فرضيات البحث في الفقرات اللاحقة.

الشكل (6-3) متوسط معدل نمو الكلف التشغيلية



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

3-1-4: تحليل القيمة السوقية للمصارف عينة البحث

ان المقياس الاكثر شيوعا في قياس القيمة السوقية هو اسعار اغلاق الاسهم ، لذلك تم حساب القيمة السوقية للمصارف المدروسة من خلال اسعار اغلاق اسهمها المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، وتناثر القيمة السوقية للاسهم بعوامل عديدة منها عوامل تخص المصارف المصدرة لها نفسها ومنها عوامل اخرى خارجية تخص عوامل البيئة العامة ، وقد تم بناء فكرة البحث الحالي ضمن سياق هذا الاطار في التحليل ، اذ ان القيمة السوقية للمصارف في هذا البحث هي متغير معتمد او متغير استجابة يخضع تفسير التباين المتوقع فيه الى تباين المتغيرات الخارجية والداخلية لنموذج الكلف التشغيلية او ما يعرف بحد التكلفة العشوائي كمتغيرات مستقلة تؤثر تأثيرا مباشرا اخر في الكلف التشغيلية التي هي بدورها من المتوقع ان تسهم في نقل تأثير المتغيرات الخارجية والداخلية المتمثلة بكلا من القروض والاستثمارات والاجور وراس المال المادي وراس المال العيني على التوالي في القيمة السوقية للمصارف المدروسة ، بمعنى انها تؤثر في قيمتها السوقية وفق نوعين من التأثير الاول مباشر والثاني غير مباشر عبر الكلف التشغيلية ، وهذا يعني ان تفسير تباين القيمة السوقية لتلك المصارف خلال فترة البحث يتوقف على تباين مخرجات ومدخلات نموذج الكلف التشغيلية وعلى الاخيرة بذاتها

مضافا الى ذلك ، وقد اسفرت النتائج التي يوضحها الجدول (3-7) عن وجود تفاوت واضح فيها بحيث بلغ اعلى متوسط للقيمة السوقية لمصارف العينة (1.7225) دينار في مصرف الائتمان مقابل ادنى متوسط للقيمة السوقية (.7300) دينار في المصرف الاهلي العراقي الذي كانت فيه معدلات نمو الكلف التشغيلية في مستواها الاعلى بالمقارنة مع بقية مصارف العينة ، وهي نتيجة منطقية لربما جسدت العلاقة العكسية بين الكلف التشغيلية والقيمة السوقية للاسهم بصفقتها مقياسا للقيمة السوقية للمصارف المدروسة بدلالة اسعار اغلاق اسهمها في سوق العراق للاوراق المالية ، اما بالنسبة لمتوسطات القيمة السوقية للاسهم بقية المصارف عينة البحث ، فقد تراوحت قيمها بين هاتان القيمتان لتعبر عن تباين واضح فيها خلال فترة البحث نتيجة عوامل عدة من بينها العوامل المدروسة وحسب ما تتمخض عنه نتائج اختبار هذه العلاقات في المباحث اللاحقة.

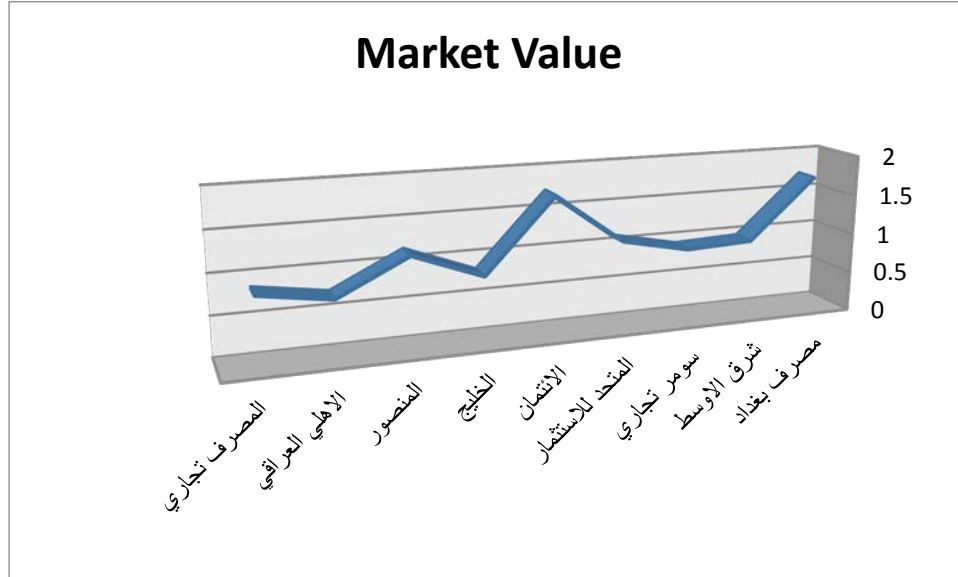
الجدول (3-7) القيمة السوقية لأسهم مصارف العينة (دينار)

متوسط القيمة السوقية	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	المصرف
1.7163	.610	.910	1.170	1.550	2.060	1.800	3.840	1.790	مصرف بغداد
.9613	.350	.430	.510	.600	1.600	1.460	1.640	1.100	شرق الاوسط
.9275	.900	.900	.950	1.000	1.000	1.020	.840	.810	سومر تجاري
1.1013	.230	.310	.370	.710	1.180	1.840	2.400	1.770	المتحد للاستثمار
1.7225	.680	.750	.590	1.050	2.410	2.350	3.500	2.450	الائتمان
.8288	.390	.450	.510	.900	1.150	1.090	1.090	1.050	الخليج
1.1538	.790	.990	.870	.840	1.740	1.230	1.430	1.340	المنصور
.7300	.470	.410	.550	.900	.820	.840	1.020	.830	الاهلي العراقي
.8613	.490	.480	.410	.660	.920	1.270	1.270	1.390	المصرف تجاري

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss

ويظهر من الشكل (7-3) التقلب في القيمة السوقية لاسهم المصارف المبحوثة في سوق العراق للاوراق المالية ، ولكن السمة الغالبة على هذا الشكل هي ما يعكسه من عدم اتساع فجوة التقلب في متوسط القيمة السوقية بين المصارف عينة البحث ، بمعنى هناك تفاوت فيها ولكن ليس واسعا بشكل كبير جدا ملفت للنظر.

الشكل (7-3) متوسط القيمة السوقية بدلالة أسعار الأغلاق



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

المبحث الثاني

2-3 الوصف الأحصائي للمتغيرات

1-2-3 : الوصف الأحصائي على مستوى المصارف

1. الكلف : يبين الجدول (3-8) نتائج الاحصاءات الوصفية لمتغير الكلف التشغيلية الكلية بدلالة معدل النمو فيها والذي يعكس نسبة الزيادة المتحققة في الكلف الكلية نتيجة الانشطة التشغيلية للمصارف عينة البحث عندما يكون المعدل موجياً وبالعكس عندما يكون سالبا يعكس انخفاض حجم الكلف التشغيلية التي قد تعني انكماش الانشطة التشغيلية لتلك المصارف او تحسن في كفاءة ادائها لعملياتها وانشطتها المختلفة ، وبالنظر الى النتائج المبينة في الجدول (3-8) ، يتضح ان اعلى وسط حسابي قد بلغ (1.0697) في المصرف الاهلي العراقي وهو موجب يعبر عن تزايد الكلف التشغيلية الكلية لهذا المصرف مقارنة مع المصارف المدروسة الاخرى للعينة وبانحراف معياري (3.42885) ومعامل اختلاف ليس هو الاعلى (3.205431) ، وفي مقابل ذلك ، بلغ ادنى وسط حسابي (-0.0775) في مصرف الخليج وهو سالب يمثل انخفاضا واضحا في الكلف التشغيلية خلال مدة البحث لهذا المصرف وبانحراف معياري (0.38275) ومعامل اختلاف بقيمته المطلقة (4.93871) والتي هي ليست الاعلى مقارنة مع المصارف الاخرى يأتي بعده بذلك المصرف التجاري الذي بلغ فيه الوسط الحسابي (-0.0552) وهو سالب ايضا بانحراف معياري (0.34593) ومعامل اختلاف (6.266848) بقيمته المطلقة التي تعبر عن مقدار تقلب نمو الكلف التشغيلية للمصرف خلال مدة الدراسة ، وبالنسبة لبقية المصارف ، فان نتائج التحليل بنفس الاسلوب تنطبق عليها مع ملاحظة الاختلاف في تلك النتائج من مصرف لآخر.

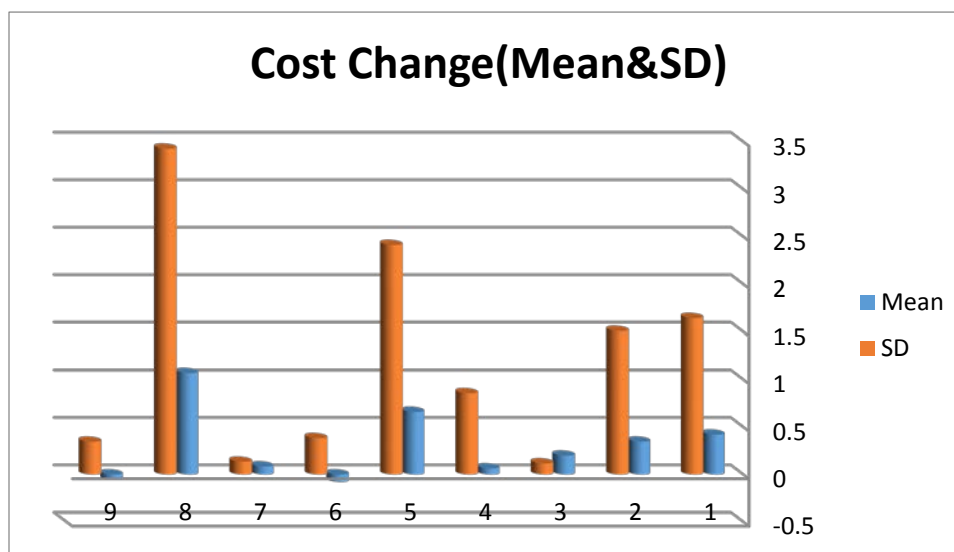
جدول (8-3) نتائج الوصف الأحصائي لمتغير الكلف

ت	المصرف	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	مصرف بغداد	.4205	1.64317	3.907657
2	الشرق الأوسط	.3465	1.50821	4.352698
3	سومر التجاري	.1990	.11765	.591206
4	المتحد للاستثمار	.0646	.85700	13.26625
5	الانتمان	.6604	2.41257	3.653195
6	الخليج	-.0775	.38275	-4.93871
7	المنصور	.0848	.13427	1.583373
8	الاهلي العراقي	1.0697	3.42885	3.205431
9	المصرف التجاري	-.0552	.34593	-6.266848

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامجي Spss , Excel

وعند النظر الى الشكل (8-3) الذي يمثل الرسم البياني للاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل النمو في متغير الكلف التشغيلية الكلية ، يتضح وجود تفاوت في تلك المؤشرات بين المصارف المدروسة يعكس تباين اداء تلك المصارف لانشطتها التشغيلية والكلف الناشئة عنها وحسب ما تم عرضه على اساس نتائج التحليل الوصفي لهذا المتغير ، والذي من المتوقع ان ينعكس ذلك التفاوت على تأثير مقابل وينسب متفاوتة في القيمة السوقية للمصارف عينة البحث.

الشكل (8-3) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الكلف التشغيلية الكلية للمصارف المدروسة



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

2. القروض: تمثل القروض المتغير الاول من متغيرات مخرجات نموذج الكلف التشغيلية الكلية الذي يوضح الجدول (3-9) نتائج الوصف الاحصائي لها ، اذ بلغ اعلى وسط حسابي لهذا المتغير (6.3102) في مصرف الشرق الاوسط باعلى انحراف معياري (18.38195) واعلى معامل اختلاف (2.913054) يعكس مقدار التذبذب الاعلى في هذا المتغير على مستوى مصرف الشرق الاوسط الذي سجل تزايدا ملحوظا في حجم انشطته التشغيلية المرتبطة بمنح القروض بصفتها الوظيفة الرئيسية للمصارف كمتوسط خلال فترة البحث ولكن بتقلب عالي بالمقارنة مع بقية مصارف العينة التي بلغ فيها ادنى وسط حسابي (0.1200) في مصرف سومر بانحراف معياري (0.27420) هو الادنى كذلك مع معامل اختلاف (2.285) وبما يؤثر تقلب ادنى في السياسة الائتمانية لهذا المصرف في مجال منح القروض ولكن بمبالغ محددة ليست هي الاعلى قياسا بباقي المصارف المدروسة والتي اقترب منها مصرف بغداد الذي حقق وسطا حسابيا (0.1226) بانحراف معياري (0.35822) ومعامل اختلاف (2.92186) ، اما بالنسبة الى بقية المصارف ، فقد انحسرت نتائج وصفها الاحصائي بين هذه الحدود العليا والدنيا.

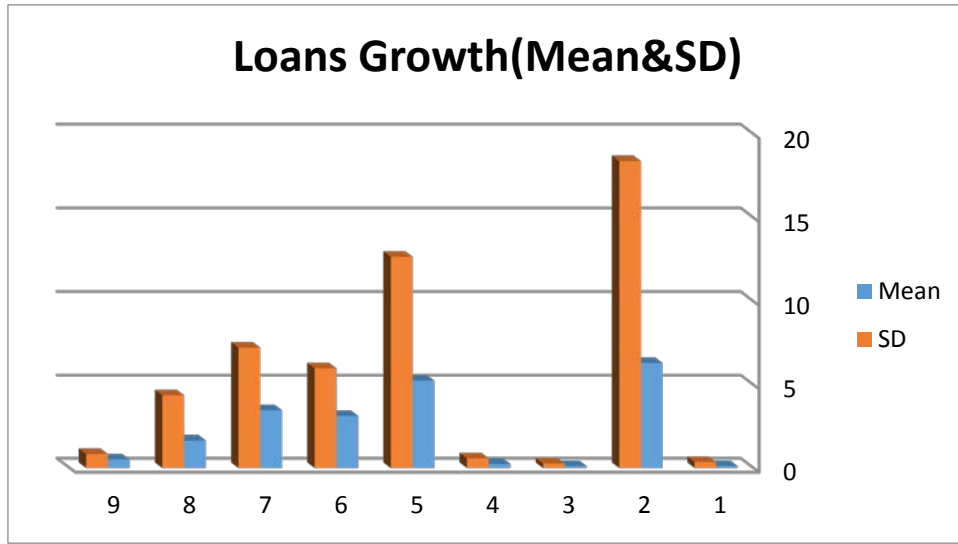
جدول (3-9) نتائج الوصف الاحصائي لمتغير القروض

ت	المصرف	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	مصرف بغداد	.1226	.35822	2.92186
2	الشرق الأوسط	6.3102	18.38195	2.913054
3	سومر التجاري	.1200	.27420	2.285
4	المتحد للاستثمار	.2489	.58287	2.341784
5	الائتمان	5.2559	12.66865	2.410367
6	الخليج	3.1315	5.99400	1.914099
7	المنصور	3.4757	7.23542	2.081716
8	الاهلي العراقي	1.6549	4.37276	2.642311
9	المصرف التجاري	.5146	.83879	1.629984

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامجي Spss , Excel

وقد تم عرض نتائج الوصف الاحصائي لمتغير القروض بيانيا على مستوى الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمصارف عينة البحث في الشكل (3-9) ، والذي يوضح بشكل جلي التفاوت بين تلك المؤشرات وما قد يتركه من تاثير مقابل في الكلف التشغيلية الكلية للمصارف المدروسة.

الشكل (9-3) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير القروض للمصارف المدروسة



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

3. الأستثمارات : الأستثمارات هي المتغير الثاني من متغيرات مخرجات نموذج الكلف التشغيلية الكلية الذي يوضح الجدول (3-10) نتائج الوصف الاحصائي له ، فقد بلغ اعلى وسط حسابي لهذا المتغير (4.5047) في المصرف الاهلي العراقي باعلى انحراف معياري (6.81115) ولكن ليس باعلى معامل اختلاف (1.51201) يعكس مقدار تذبذب محدود في هذا المتغير على مستوى هذا المصرف سجل تزايدا ملحوظا في حجم انشطته التشغيلية المرتبطة باستثماراته لاسيما في الاوراق المالية الصادرة عن المؤسسات الاخرى كونها تمثل وظيفة أساسية للمصارف كمتوسط خلال فترة البحث بالمقارنة مع بقية مصارف العينة التي بلغ فيها ادنى وسط حسابي (-.2748) في مصرف الشرق الاوسط يعبر عن انخفاض في استثماراته خلال فترة البحث وبانحراف معياري (.62101) منخفض لكن ليس الادنى مع معامل اختلاف (2.259862) وبما يؤشر تقلب ادنى في السياسة الاستثمارية لهذا المصرف في مجال الاستثمار ، وتبعه بذلك مصرف سومر التجاري من حيث تراجع نسب النمو في استثماراته هذا المصرف وحسب ما هو مبين في الجدول () ، وفيما يتعلق بباقي المصارف ، فقد تحددت نتائج وصفها الاحصائي بين هذه الحدود العليا والدنيا.

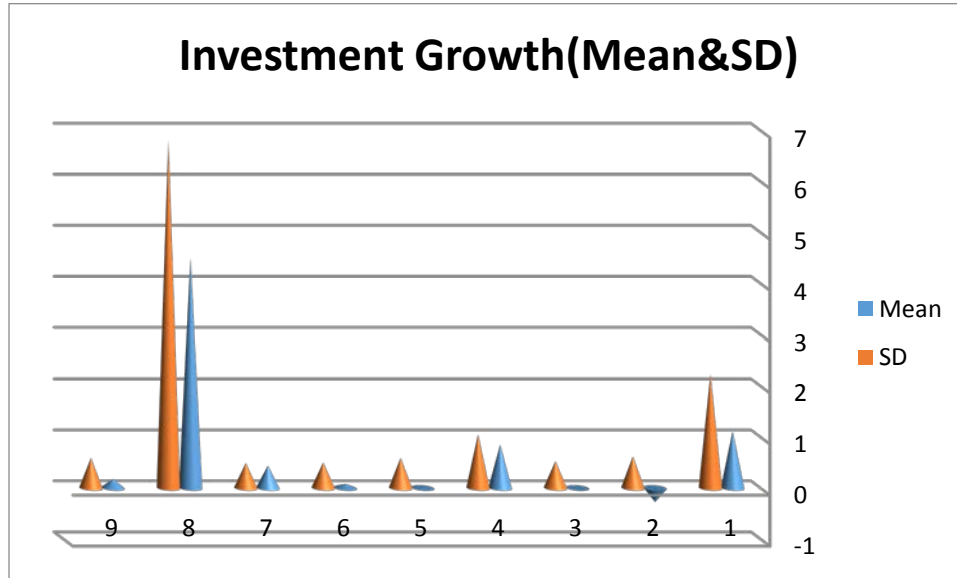
جدول (3-10) نتائج الوصف الإحصائي لمتغير الاستثمارات

ت	المصرف	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	مصرف بغداد	1.1196	2.23426	1.995588
2	الشرق الأوسط	-.2748	.62101	2.259862
3	سومر التجاري	-.0536	.52758	9.842911
4	المتحد للاستثمار	.8534	1.05291	1.233783
5	الانتمان	.0237	.59312	25.02616
6	الخليج	.0809	.50110	6.194067
7	المنصور	.4385	.49146	1.120775
8	الاهلي العراقي	4.5047	6.81115	1.51201
9	المصرف التجاري	.1791	.59111	3.300447

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامجي Excel , Spss

والشكل (3-10) يوضح نتائج الوصف الاحصائي لمتغير الاستثمارات بيانيا في ضوء الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمصارف عينة البحث ، والذي يتضح منه التفاوت بين هذه المؤشرات وما قد يتركه من تأثير مقابل في الكف التشغيلية الكلية للمصارف المدروسة.

الشكل (3-10) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الاستثمارات للمصارف المدروسة



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

4. الأجر : يعد متغير الاجور اول متغيرات مدخلات نموذج الكلف التشغيلية الكلية وهو من بين مؤشرات اداء الانشطة التشغيلية للمصارف المدروسة والذي يعرض الجدول (3-11) نتائج تحليل احصاءاته الوصفية بدلالة كلا من الوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، ومعامل الاختلاف ، فقد بلغ اعلى وسط حسابي لمعدل نمو الاجور في مصارف العينة (1.3554) في مصرف بغداد بانحراف معياري (3.96279) هو الاعلى كذلك ولكن بمعامل اختلاف ليس الاعلى (2.923705)، ان ارتفاع نسبة نمو الاجور تعكس تزايد المبالغ الممنوحة للعاملين في هذا المصرف كمتوسط خلال فترة البحث مقابل ادنى متوسط لمعدل الاجور (-0.003) في مصرف سومر التجاري وهذا الانخفاض منطقي لتراجع الانشطة التشغيلية المرتبطة بالقروض والادوات الاستثمارات لهذا المصرف وقد بلغ الانحراف المعياري (4.4904). وبمعامل اختلاف (-128.2971) بقيمته المطلقة الاعلى التي تعبر عن مقدار تقلب نمو الاجور للمصرف خلال مدة الدراسة و يؤكد ذلك بالنظر الى المصارف الاخرى التي تراوحت نتائج وصفها بين الحدين الاعلى والادنى لها.

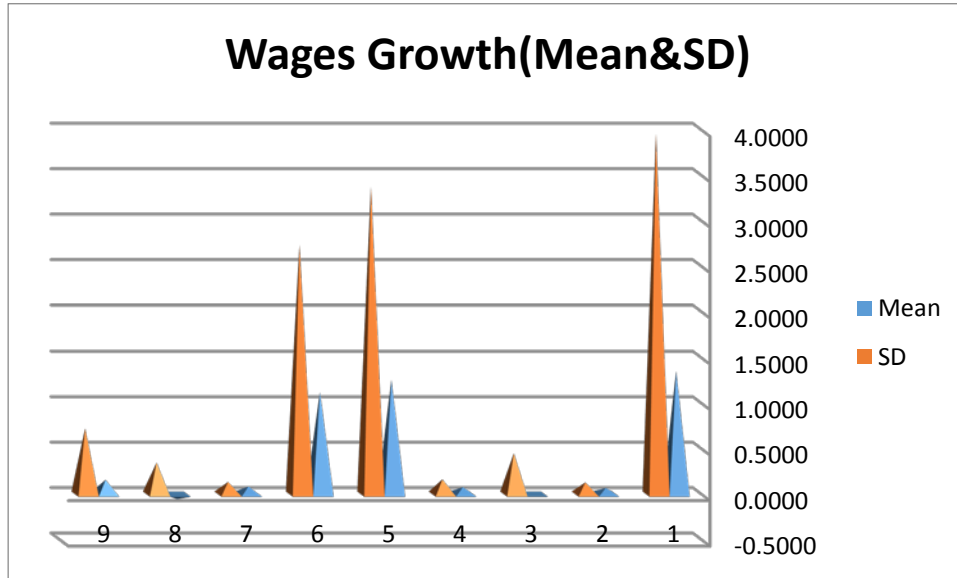
جدول (3-11) نتائج الوصف الاحصائي لمتغير الأجر

ت	المصرف	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	مصرف بغداد	1.3554	3.96279	2.923705
2	الشرق الأوسط	.0679	.12903	1.900295
3	سومر التجاري	-.0035	.44904	-128.2971
4	المتحد للاستثمار	.0764	.16254	2.127487
5	الائتمان	1.2574	3.37662	2.685398
6	الخليج	1.1243	2.73850	2.435738
7	المنصور	.0848	.13427	1.583373
8	الاهلي العراقي	-.0552	.34593	-6.266848
9	المصرف التجاري	.1575	.72526	4.604825

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامجي Excel, Spss

ويمكن الاستدلال الى اتجاهات وحركة الاجور لمصارف العينة خلال مدة البحث عبر الشكل (3-11) الذي يوضح نتائج الوصف الاحصائي بيانيا في ضوء الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ، والذي يتضح منه كذلك وجود تفاوت لافت للنظر بين هذه المؤشرات وما قد يتركه من تأثير مقابل في الكلف التشغيلية الكلية للمصارف المدروسة.

الشكل (11-3) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الاجور للمصارف المدروسة



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

5. رأس المال المادي : يعد هذا المتغير متغيرا ثانيا من متغيرات مدخلات نموذج الكلف التشغيلية الكلية وهو كذلك يرتبط مباشرة بالانشطة التشغيلية للمصارف المدروسة المتعلقة باندثار موجوداتها الثابتة المستخدمة في تهيئة الموجودات المادية لغرض تقديم المصارف لخدماتها المتنوعة ، و يعرض الجدول (3-12) نتائج تحليل الاحصاءات الوصفية لهذا المتغير الذي بلغ اعلى وسط حسابي له (0.5246) في المصرف التجاري بانحراف معياري (0.36431) هو الاعلى كذلك ولكن بمعامل اختلاف ليس الاعلى (0.6944529)، ان ارتفاع نسبة رأس المال المادي يعبر عن ازدياد معدل اندثار الموجودات الثابتة نتيجة استهلاكها في عملية انتاج وتقديم هذا المصرف لخدماته الى جمهور المتعاملين معه من الزبائن كمتوسط خلال فترة البحث مقابل ادنى متوسط لنسبة رأس المال المادي (0.0353) في مصرف المنصور تعبر عن محدودية هذا النوع من رؤوس الاموال ومساهمته في الكلف التشغيلية الكلية للمصرف المذكور وبانحراف معياري (0.01152) ومعامل اختلاف (0.3263456) يعكس كلا منهما تقريبا اقل في رأس المال المادي مقارنة بباقي مصارف العينة خلال مدة البحث ، وعند النظر الى المصارف الاخرى عينة البحث ، يتضح ان اوساطها الحسابية وانحرافات المعيارية ومعاملات التباين الناشئة عنها قد تراوحت في قيمها بين الحدين الاعلى والادنى كما سبق وصفهما على مستوى مصرفي التجاري والمنصور .

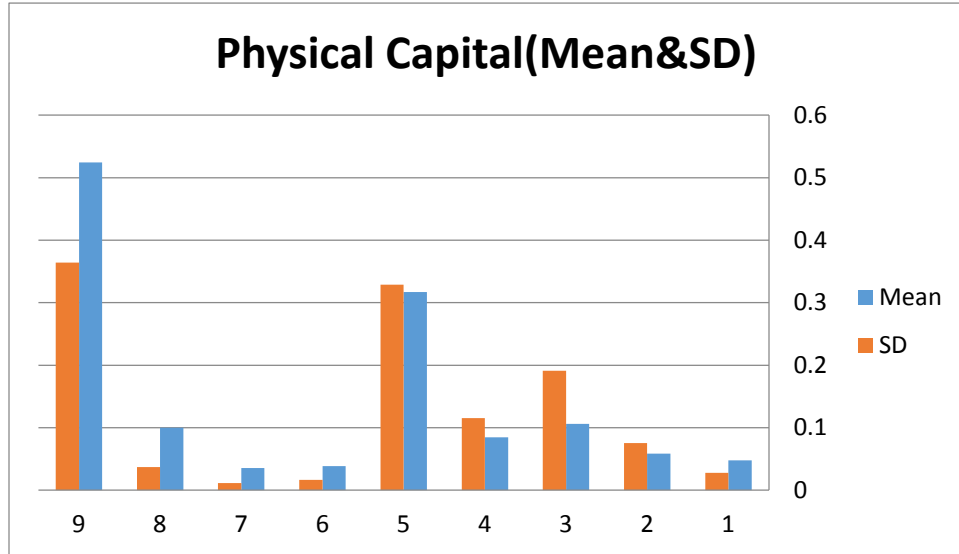
جدول (12-3) نتائج الوصف الإحصائي لمتغير رأس المال المادي

ت	المصرف	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	مصرف بغداد	.0478	.02758	.5769874
2	الشرق الأوسط	.0586	.07549	1.288225
3	سومر التجاري	.1063	.19122	1.798871
4	المتحد للاستثمار	.0844	.11533	1.366469
5	الانتمان	.3172	.32908	1.037453
6	الخليج	.0384	.01642	.4276041
7	المنصور	.0353	.01152	.3263456
8	الاهلي العراقي	.1002	.03722	.3714571
9	المصرف التجاري	.5246	.36431	.6944529

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامجي Excel , Spss

وقد عرضت نتائج الوصف الاحصائي لمتغير رأس المال المادي على شكل رسم بياني كذلك على مستوى الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمصارف عينة البحث في الشكل (12-3) ، والذي يوضح التفاوت الحاصل في تلك المؤشرات بين المصارف المبحوثة وما متوقع ان يقود اليه من تاثير مقابل في الكلف التشغيلية الكلية للمصارف المدروسة.

الشكل (12-3) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير رأس المال المادي للمصارف المدروسة



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

6. رأس المال النقدي : تعتبر نسبة رأس المال النقدي المحسوبة على اساس نسبة الفوائد الى الودائع المصرفية ، متغيرا ثالثا من متغيرات مدخلات نموذج الكلف التشغيلية الكلية وهو يرتبط مباشرة بالانشطة التشغيلية للمصارف المدروسة المتعلقة بنسبة الفوائد الى الودائع المصرفية ، و يعرض الجدول (3-13) نتائج تحليل الاحصاءات الوصفية لهذا المتغير الذي بلغ اعلى وسط حسابي له وبشكل ملحوظ (3828). في سومر التجاري بانحراف معياري (99652) ومعامل اختلاف هما الاعلى (2.603239)، ويعكس ارتفاع نسبة رأس المال النقدي ازدياد نسبة الفوائد الى الودائع المصرفية أما لزيادة مبالغ الفوائد مقابل الودائع ، أو لانخفاض حجم الودائع المصرفية مقارنة بتلك الفوائد ، أو للسببين في آن واحد كمتوسط خلال فترة البحث مقابل ادنى متوسط لنسبة رأس المال النقدي (0063) في مصرف الائتمان تعبر عن محدودية هذا النوع من رؤوس الاموال ومساهمته في الكلف التشغيلية الكلية للمصرف المذكور وبانحراف معياري (00617) ومعامل اختلاف (9793651) يعكس كلا منهما تقلبا محدودا في رأس المال النقدي مقارنة بباقي مصارف العينة خلال مدة البحث ، وعند النظر الى المصارف الاخرى عينة البحث ، يتضح ان اوساطها الحسابية وانحرافات المعيارية ومعاملات التباين الناشئة عنها قد تراوحت في قيمها بين الحدين الاعلى والادنى كما سبق وصفهما بالنسبة الى مصرفي سومر التجاري والائتمان.

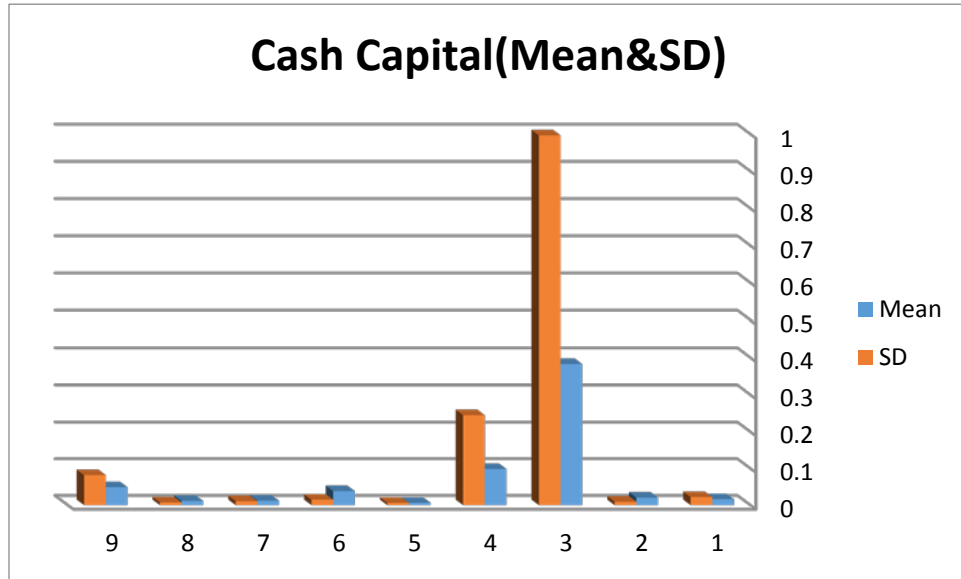
جدول (3-13) نتائج الوصف الاحصائي لمتغير رأس المال النقدي

ت	المصرف	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	مصرف بغداد	.0161	.02200	1.36646
2	الشرق الأوسط	.0206	.00928	.4504854
3	سومر التجاري	.3828	.99652	2.603239
4	المتحد للاستثمار	.0986	.24519	2.486714
5	الائتمان	.0063	.00617	.9793651
6	الخليج	.0383	.01477	.3856397
7	المنصور	.0122	.01082	.8868853
8	الاهلي العراقي	.0115	.00743	.646087
9	المصرف التجاري	.0490	.08177	1.668776

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامجي Excel , Spss

ويصور الشكل (3-13) نتائج الوصف الاحصائي لمتغير نسبة رأس المال النقدي بيانيا في ضوء الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمصارف عينة البحث ، والذي يتضح منه التفاوت بين هذه المؤشرات وما قد يتركه من تاثير مقابل في الكلف التشغيلية الكلية للمصارف المدروسة.

الشكل (13-3) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير رأس المال النقدي للمصارف المدروسة



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

وعند هذا الحد من التحليل تتضح جملة من الحقائق الموضوعية في ضوء بيانات المتغيرات على مستوى المصارف التي خضعت للدراسة والممثلة لعينة البحث ، يمكن ايجازها على وفق الاتي:

1. التفاوت والتذبذب الملحوظ في قيم متغيرات البحث سواء بالنسبة للمتغير الوسيط في هذا البحث المتمثل بمتغير الكلف ، أو بالنسبة للمتغيرات الخارجية في نموذج الكلف التشغيلية ، وهي كلا من متغيري القروض والاستثمارات ولربما ليس بالاتجاه ذاته على الدوام خلال فترة البحث ، مما يتوقع ان يقود هذا التفاوت الى تباين مقابل في قيمة الكلف التشغيلية الكلية للمصارف المدروسة وعلاقتها بتلك المتغيرات من حيث اتجاه تلك العلاقة وقوتها.

2. ان تقلب كلا من مخرجات ومدخلات نموذج الكلف التشغيلية الكلية وما يترتب عليه من تباين مقابل في الكلف التشغيلية نفسها ، من المتوقع ان يقود الى تباين مقابل في القيمة السوقية لمصارف العينة بدلالة اسعار اسهما في السوق المالية كتأثير غير مباشر علاوة على التأثير المباشر للمخرجات التي يمثلها كلا من الاجور ورأس المال العيني ورأس المال النقدي ، والمدخلات التي تمثلها كلا من القروض والاستثمارات في القيمة السوقية لتلك المصارف ، اي ان المخرجات والمدخلات في نموذج الكلف التشغيلية الكلية من المتوقع ان تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تفسير تباين القيمة السوقية للمصارف المدروسة خلال المدة الزمنية التي غطاها البحث.

7. القيمة السوقية : تمثل القيمة السوقية متغير الاستجابة في النموذج الكلي لاختبار العلاقة بين متغيرات البحث ، فهو المتغير المعتمد الذي يخضع تفسير تباين قيمه للتباينات المقابلة في المتغيرات الاخرى المدروسة سواء المستقلة التي تضمنت كلا من مخرجات نموذج الكلف التشغيلية الكلية (القروض والاستثمارات) ومدخلاته (الاجور ، ورأس المال المادي ، ورأس المال النقدي) أو المتغير الوسيط الذي تجسد بالكلف التشغيلية الكلية ، وقد تم قياس القيمة السوقية للمصارف عينة البحث بأسعار الاغلاق السنوية لاسهم تلك المصارف في سوق العراق للاوراق المالية ، ويظهر من الجدول (3-14) الذي يمثل نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لمتغير القيمة السوقية أن اعلى متوسط لها قد بلغ خلال فترة البحث (1.7225) في مصرف الائتمان بانحراف معياري (1.09038) هو الاعلى مقارنة مع بقية المصارف وبما يؤشر تقلب عالي في قيمته السوقية وبالتالي يتوقع ان تكون مخاطرة الاستثمار في اسهمه هي الاعلى بالقياس مع المصارف الاخرى وهذا ما اكده معامل الاختلاف البالغة نسبته (0.63) ، اما ادنى وسط حسابي للقيمة السوقية ، فقد بلغ (0.7300) في المصرف الاهلي العراقي بانحراف معياري (0.22220) ومعامل اختلاف (0.30) يعكس تقلب اقل في اسعار اسهم هذا المصرف خلال فترة البحث ، وقد تذبذبت نتائج الوصف الاحصائي لبقية مصارف العينة بين قيم الحدين الاعلى والادنى للمؤشرات الاحصائية المذكورة.

جدول (3-14) نتائج الوصف الاحصائي لمتغير القيمة السوقية

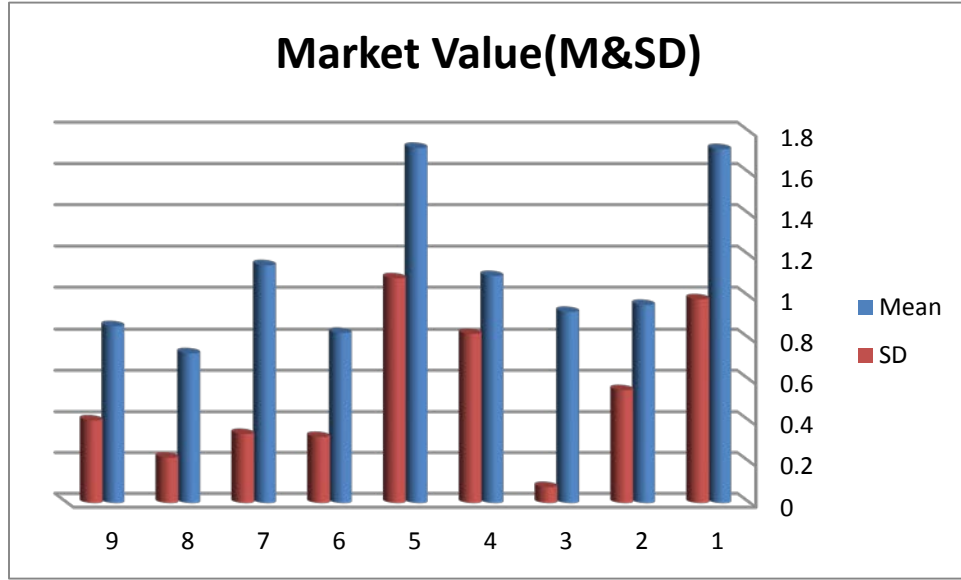
ت	المصرف	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	مصرف بغداد	1.7163	.98856	.58
2	الشرق الأوسط	.9613	.55119	.57
3	سومر التجاري	.9275	.07797	.08
4	المتحد للاستثمار	1.1013	.82452	.75
5	الائتمان	1.7225	1.09038	.63
6	الخليج	.8288	.32322	.39
7	المنصور	1.1538	.33776	.29
8	الاهلي العراقي	.7300	.22220	.30
9	المصرف التجاري	.8613	.40435	.47

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامجي Excel , Spss

ومن اجل زيادة ايضاح نتائج الوصف الاحصائي لمتغير القيمة السوقية باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري ، فقد تم تمثيلهما بيانيا كما هو مبين في الشكل (3-14) الذي يظهر منه تفاوت الاوساط الحسابية

للقيمة السوقية الخاصة بالمصارف المدروسة خلال فترة البحث مع تفاوت مستويات التقلب فيها بدلالة انحرافات المعيارية والذي تبقى اسبابه وتفسيراتها متوقفة على نتائج اختبار فرضيات البحث ضمن المبحث اللاحق.

الشكل (14-3) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير القيمة السوقية للمصارف المدروسة



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

3-2-2: الوصف الإحصائي على المستوى الكلي للعينة

صمم البحث في جانبه التطبيقي بالشكل الذي يسمح بإمكانية دراسة العلاقة بين متغيراته واختبار الفرضيات المترتبة على تلك العلاقات المتوقعة فيما بينها على وفق افق زمني للبحث يجمع بين البيانات المقطعية لدراسة العلاقة بين متغيرات البحث على مستوى المصارف ، بمعنى دراسة تباين المتغير المعتمد المتمثل بالقيمة السوقية تبعا لتباين المتغيرات المستقلة والمتغير الوسيط بين المصارف ، وبيانات السلاسل الزمنية لقيم تلك المتغيرات والعلاقات المتوقعة فيما بينها مقترنة بدراسة تباين القيمة السوقية وعلاقته بتباين بقية المتغيرات المستقلة والوسيط على مستوى السلسلة الزمنية لكل مصرف من المصارف عينة البحث ، وهذا يعني بدوره دراسة التباين المكاني (بين المصارف) والزمني (على مستوى السلسلة الزمنية لكل مصرف منها) في ظل ما يعرف بالبيانات المزدوجة (Panel Data) .

وعلى اساس ذلك ، ينبغي اجراء التحليل الاحصائي الوصفي للمتغيرات على المستوى الكلي الشامل للعينة (مصارف وسنوات) في آن واحد كما هو مبين في الجدول (3-15) الذي يمثل نتائج الوصف الاحصائي

بدلالة كلا من الوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، ومعامل الاختلاف على المستوى الكلي الشامل للعينة والذي بموجبه سيتم اختبار فرضيات البحث في المبحث اللاحق .
وبالنظر الى الجدول (3-15) يتبين ان اعلى تقلب بدلالة نسبة معامل الاختلاف ، كونه ياخذ بالاعتبار اختلاف وحدات القياس ، قد بلغت (4.87) في راس المال النقدي و(1.60) في راس المال المادي من بين مدخلات نموذج الكلف التشغيلية ، اما الاجور فقد كان التقلب فيها هو الاقل (.51) بشكل ملحوظ اقترب من تقلب مخرجات النموذج كلا من القروض (.56) والاستثمارات (.54) وكذلك تقلب الكلف التشغيلية الكلية (.56) ومن ثم القيمة السوقية (.620) للمصارف عينة البحث خلال مدته الزمنية المدروسة ككل .

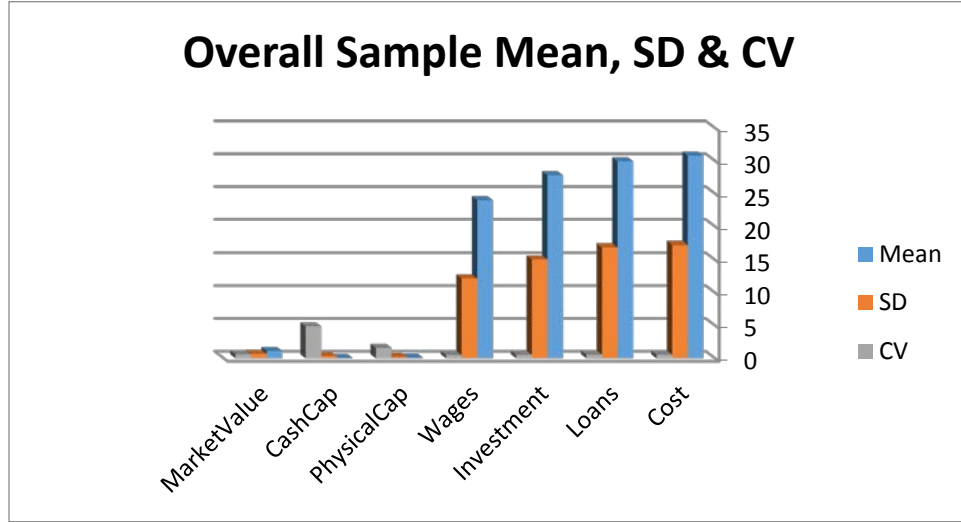
جدول (3-15) نتائج الوصف الأحصائي على المستوى الكلي للعينة

ت	المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	الكلف	30.79167	17.2226	.56
2	القروض	29.93056	16.87345	.56
3	الاستثمارات	27.80556	15.06197	.54
4	الاجور	24	12.16321	.51
5	راس المال المادي	.1456944	.2333397	1.60
6	راس المال النقدي	.0705556	.3433263	4.87
7	القيمة السوقية	1.111389	.68992	.620

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata

ويوضح الشكل (3-15) الرسم البياني لمؤشرات التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات البحث على المستوى الكلي الشامل للعينة بعد الاخذ بالاعتبار قيم تلك المتغيرات للمصارف ككل وخلال الفترة الزمنية للبحث باكملها ، ومن الواضح في هذا الشكل ان اعلى معامل اختلاف كان لمتغير راس المال النقدي تلاه بعد ذلك راس المال المادي ، اما بقية المتغيرات ، فقد كانت قيمه فيها متقاربة بشكل ملفت للنظر تعبر عن تقلب اقل خلال فترة البحث على مستوى المصارف اجمع.

الشكل (3-15) الاحصاءات الوصفية للمتغيرات على المستوى الكلي الشامل للعينة خلال فترة البحث



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

3-2-3: تحليل معاملات الارتباط بين المتغيرات

تضمنت هذه الفقرة عرض ومناقشة نتائج تحليل معاملات الارتباط بين متغيرات البحث للكشف عن مدى وجود مشكلة الازدواج الخطي او كما يطلق عليه التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة ، اذ ان وجود علاقات ارتباط قوية تفوق (0.60) بين المتغيرات المستقلة ، يعكس وجود اعتمادية عالية بينها او تلازم خطي قوي قد يحول دون التمكن من التمييز بين تأثيرات كل واحد من المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد ضمن نموذج الانحدار الخاص باختبار فرضيات البحث ، ففي حالة وجود علاقات ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة ، فان ذلك يتطلب اجراء معالجات رياضية على البيانات قد تكون باستخدام طريقة المعايرة او القيم المركزية للمتغيرات (Standardization) او استخدام التحويلات الرياضية على البيانات ومنها استخدام الدوال اللوغاريتمية كما تم ذلك بالنسبة لهذا البحث ، اضافة الى استخدام اسلوب تحليل البيانات المزدوجة الذي يعتبر واحد من طرق معالجة مشكلة الازدواج الخطي ، اما بالنسبة لعلاقة المتغيرات بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة المنشأة في مصفوفة الارتباط ، فهي بمثابة تعرف اولي على طبيعة علاقة الارتباط بينها من حيث وجودها من عدمه واتجاهها وقوتها وبالتالي يمكن عددا تمهيد يسترشد به نحو اختبار فرضيات البحث باستخدام نماذج الانحدار، ويمثل الجدول (3-16) مصفوفة الارتباطات بين متغيرات البحث والتي يظهر منها عدم تجاوز معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة نسب عالية ، فجميعها كانت دون (0.60) باستثناء الارتباط بين الكلف التشغيلية

وراس المال المادي التي كانت مساوية الى (602) ، وقد كانت النتائج كلها معنوية بمستوى دلالة احصائية (05) ، وفيما يتعلق بعلاقة المتغيرات المستقلة مع قيمة المنشأة على مستوى الارتباطات ، فانها كانت قوية في اربعة منها هي الكلف التشغيلية (-.763) وهي علاقة عكسية و الاستثمارات (.548) والاجور (.515) وراس المال المادي تقريبا (.493) وهي علاقات طردية .

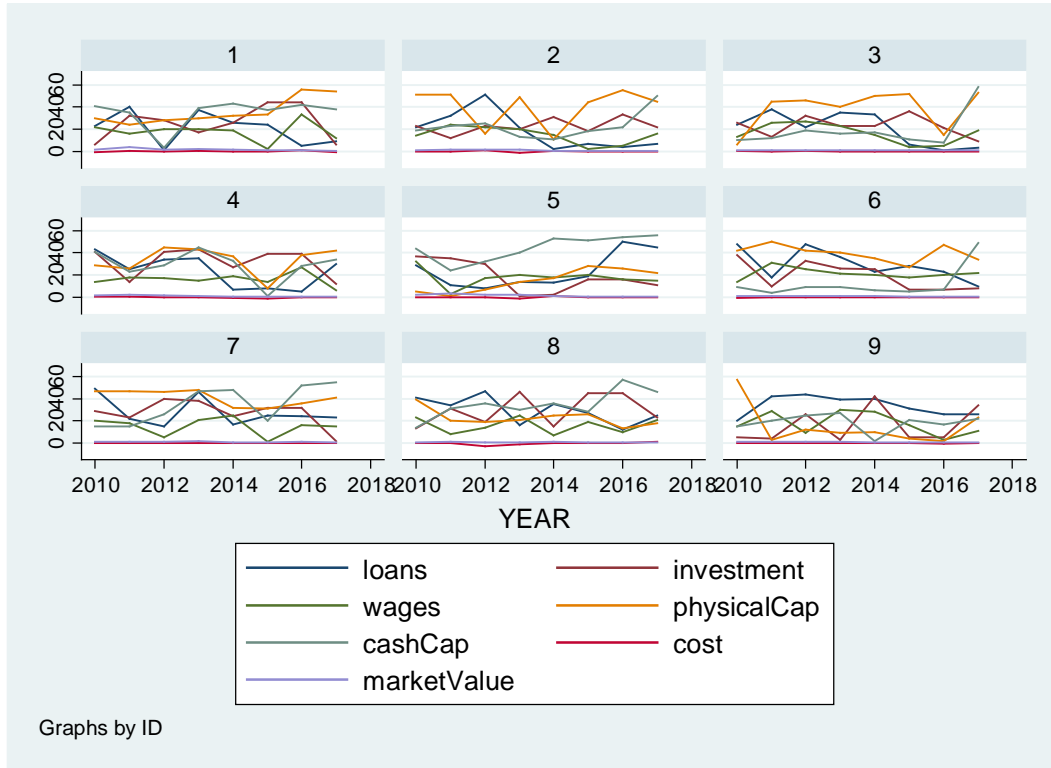
الجدول (3-16) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث على المستوى الكلي الشامل للعينة

المتغيرات	قيمة المنشأة	الكلف التشغيلية	القروض	الاستثمارات	الأجور	رأس المال المادي	رأس المال النقدي
قيمة المنشأة	1.000	-0.763	0.359	0.548	0.515	0.493	0.060
الكلف التشغيلية	-0.763	1.000	0.346	0.385	0.261	0.602	0.006
القروض	0.359	0.346	1.000	0.374	0.098	0.407	0.109
الاستثمارات	0.548	0.385	0.374	1.000	0.396	0.358	0.044
الأجور	0.515	0.261	0.098	0.396	1.000	0.194	0.119
رأس المال المادي	0.493	0.493	0.407	0.358	0.194	1.000	-0.039
رأس المال النقدي	0.060	0.006	0.109	0.044	0.119	-0.039	1.000

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata

ويعرض الشكل (3-16) العلاقات الخطية بين المتغيرات على مستوى كل زوج منها التي تمثلها بيانات المصارف على طول السلسلة الزمنية خلال المدة الكلية للبحث ، وبالرغم من ان التلازم الخطي بين المتغيرات سيما المستقلة غير قوي ، ولكن العلاقة بينها طردية ، اما بخصوص علاقتها مع قيمة المنشأة فقد كانت جميعها طردية باستثناء الكلف التشغيلية التي كانت علاقتها مع قيمة المنشأة عكسية ، وهي نتيجة منطقية في الاحوال الاعتيادية ، اذ ان انخفاض الكلف بما فيها التشغيلية تنعكس على زيادة قيمة المنشأة وبالعكس ، ولكن بمستويات متفاوتة.

الشكل (16-3) العلاقة البيانية بين متغيرات البحث على المستوى المصارف



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata

المبحث الثالث

3-3 إختبار فرضيات البحث

يتطلب اختبار فرضيات البحث دراسة مدى ملائمة البيانات التي تم بموجبها قياس المتغيرات وإذا ما كانت الأخيرة تتوزع توزيعاً طبيعياً لتتناسب مع النموذج الاحصائي المستخدم في اختبار الفرضيات مما استدعى ذلك تقسيم هذا المبحث الى قسمين تناول الاول اختبارات التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات ، ومن ثم اختبار الفرضيات في القسم الثاني من هذا المبحث وعلى النحو الآتي:

3-3-1 : اختبارات التوزيع الطبيعي

نفذت اختبارات التوزيع الطبيعي للمتغيرات الى مرحلتين تمثلت المرحلة الاولى باختبارها قبل اجراء التحويلات الرياضية لتحديد مدى تحقق شروط نموذج اختبار فرضيات البحث الذي تحدد بنموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغيرات وحسب ما تمخضت عنه مراجعة ادبيات تلك العلاقة سواء المباشرة بين المتغيرين المستقل والمعتمد او غير المباشرة بين المتغيرين المستقل والوسيط ثم الاخير والمعتمد ، اما المرحلة الثانية من الاختبار ، فقد تحددت باختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات بعد اجراء التحويلات الرياضية عليها لمعرفة مدى مطابقتها لشروط اختبار نموذج الانحدار اللوغاريتمي الذي يمثل الدوال اللوغاريتمية للعلاقة بين كلا من مخرجات النموذج المتمثلة بالفروض والاستثمارات ، ومدخلات النموذج المتجسدة بمدخلات النموذج والتي هي كلا من الاجور ، وراس المال المادي ، وراس المال النقديوكما مبين في الفقرات اللاحقة.

1. اختبارات المرحلة الاولى: يوضح الجدول (3-17) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث قبل

اجراء التحويلات الرياضية عليها والتي اثبتت النتائج ان غالبية تلك المتغيرات لا تتوزع طبيعياً بدلالة اختبار (Shapiro-Wilk) وحسب فرضية التوزيع الطبيعي التي تؤثر قبول الفرضية الثانية ، اي ان البيانات لا تتوزع طبيعياً ، عندما تكون النتائج معنوية ، وبالعكس ، يتم قبول الفرضية الاولى ، اي ان البيانات تتوزع طبيعياً عندما تكون النتائج غير معنوية وكما مبين على وفق الآتي:

Ho: تتوزع بيانات العينة توزيعاً طبيعياً (HO: P=0)

H1: لا تتوزع بيانات العينة توزيعاً طبيعياً (HO: P≠0)

وبالنظر الى الجدول (33-17) تتضح معنوية جميع متغيرات البحث باستثناء الاجور ، اي انها تقفقر الى التوزيع الطبيعي بعد قبول الفرضية الثانية التي تنص على عدم توزيع البيانات طبيعياً

وبالتالي الحاجة الى اجراء المعالجات الاحصائية المطلوبة لضمان شرط التوزيع الطبيعي من بين شروط نموذج اختبار فرضيات البحث الحالي .

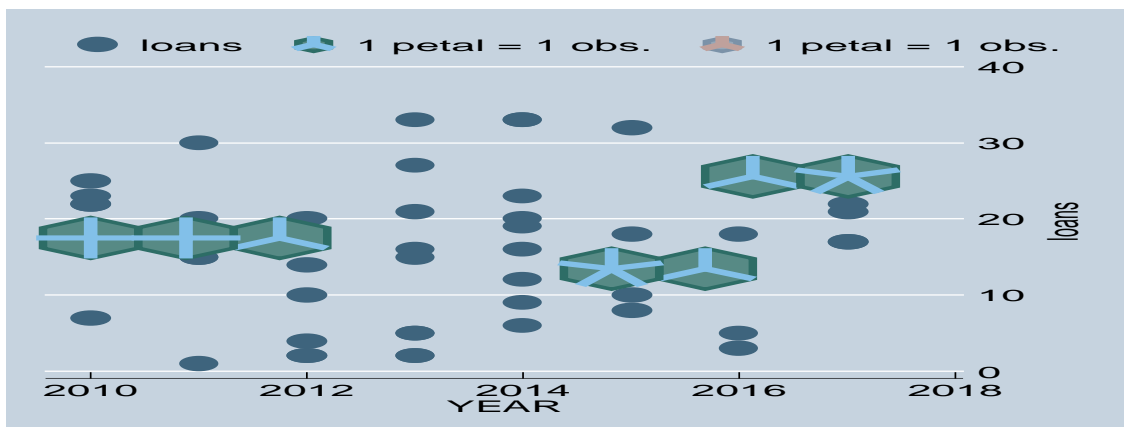
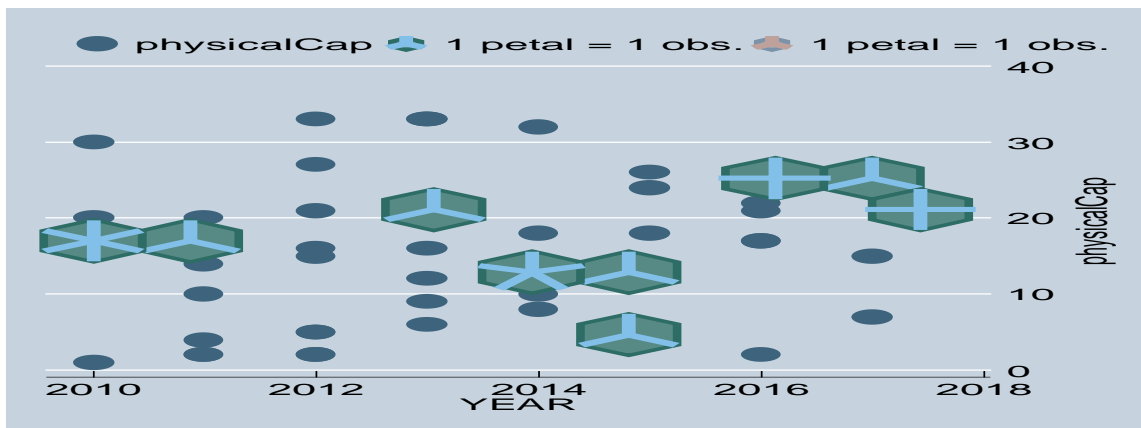
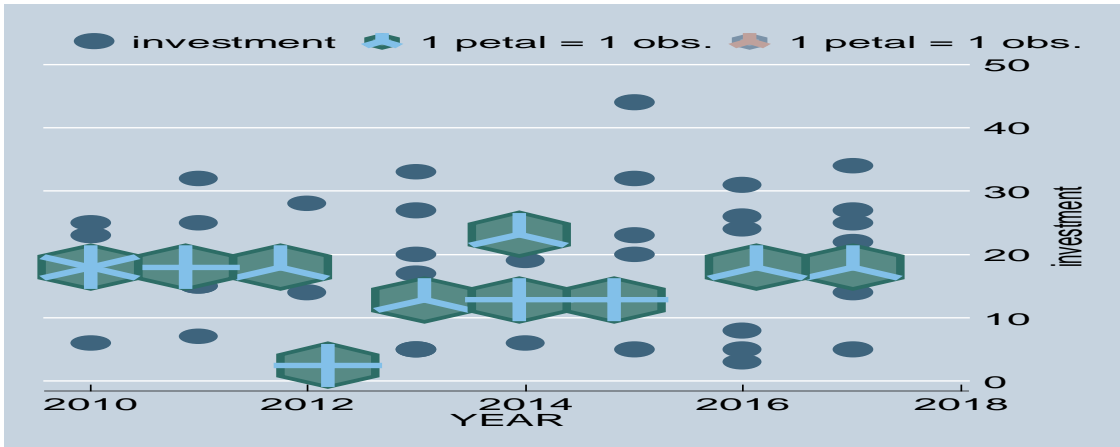
الجدول (17-3) إختبارات التوزيع الطبيعي

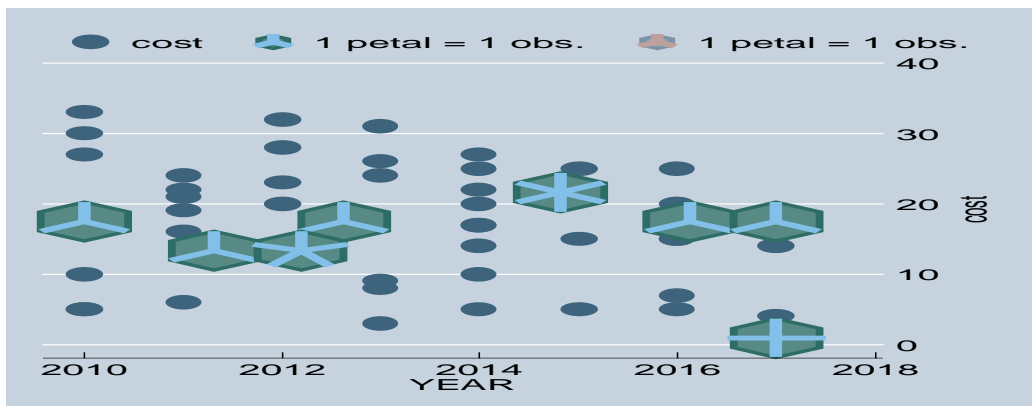
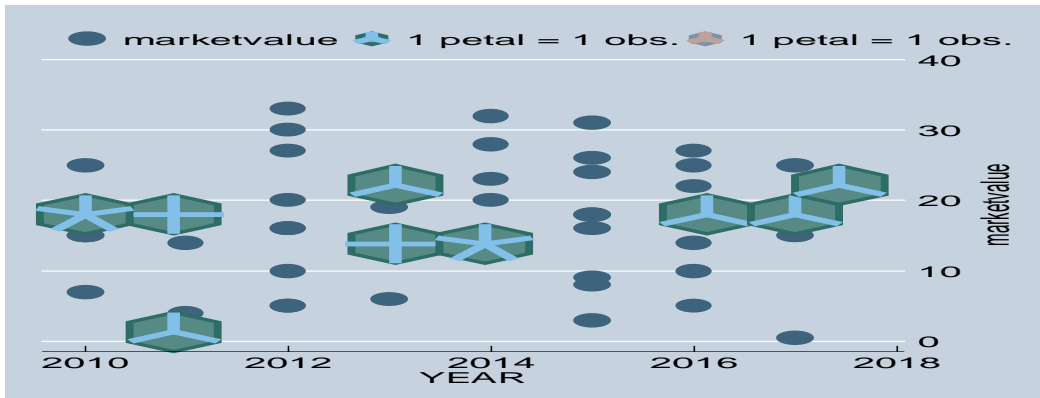
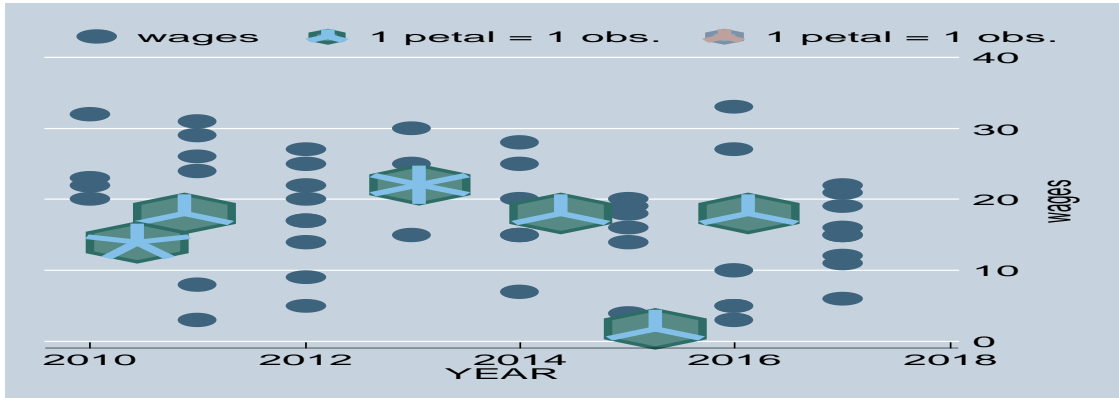
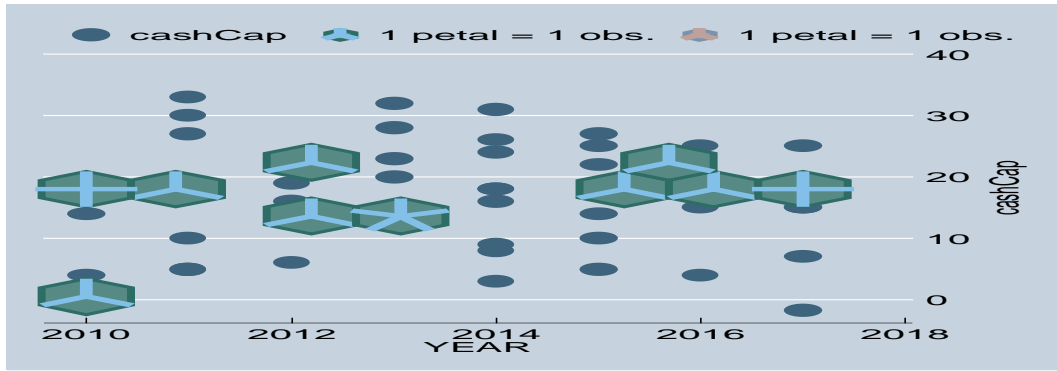
Shapiro-Wilk			مؤشرات الأختبار المتغيرات
معنوية الأختبار	قيمة المعنوية Prob>z	إحصاءة الأختبار z	
معنوي	0.04126	1.736	القروض
معنوي	0.01849	2.086	الاستثمارات
غير معنوي	0.15465	1.017	الاجور
معنوي	0.01063	2.303	راس المال المادي
معنوي	0.00009	3.751	راس المال النقدي
معنوي	0.00000	6.169	الكلف التشغيلية
معنوي	0.00009	4.843	القيمة السوقية

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata

ويؤكد الشكل (17-3) الخاص بالرسومات البيانية لتوزيعات دوال الكثافة الاحتمالية لبيانات متغيرات البحث جميعها ، المستقلة ، والوسيط ، والمعتمد ، والذي يظهر منه انتشار البيانات باتجاهات محددة لاتعكس التوزيع الطبيعي المطلوب لبيانات متغيرات نمو ذج الاختبار ، مما يتطلب معالجة هذه المشكلة ، والتي تعد التحويلات الرياضية من افضل المعالجات الاحصائية امطلوبة ، خصوصا ، التحويلات اللوغاريتمية لان نموذج الكلف التشغيلية بالاساس يفترض التوزيع اللوغاريتمي لبيانات المتغيرات في ضوء الدالة اللوغاريتمية الكاملة لطرفي المعادلة او نموذج الاختبار وبالتالي ضرورة الانتقال الى المرحلة الثانية من مراحل اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات وكما هو واضح في الفقرة اللاحقة.

الشكل (3-17) توزيعات دوال الكثافة الاحتمالية للمتغيرات

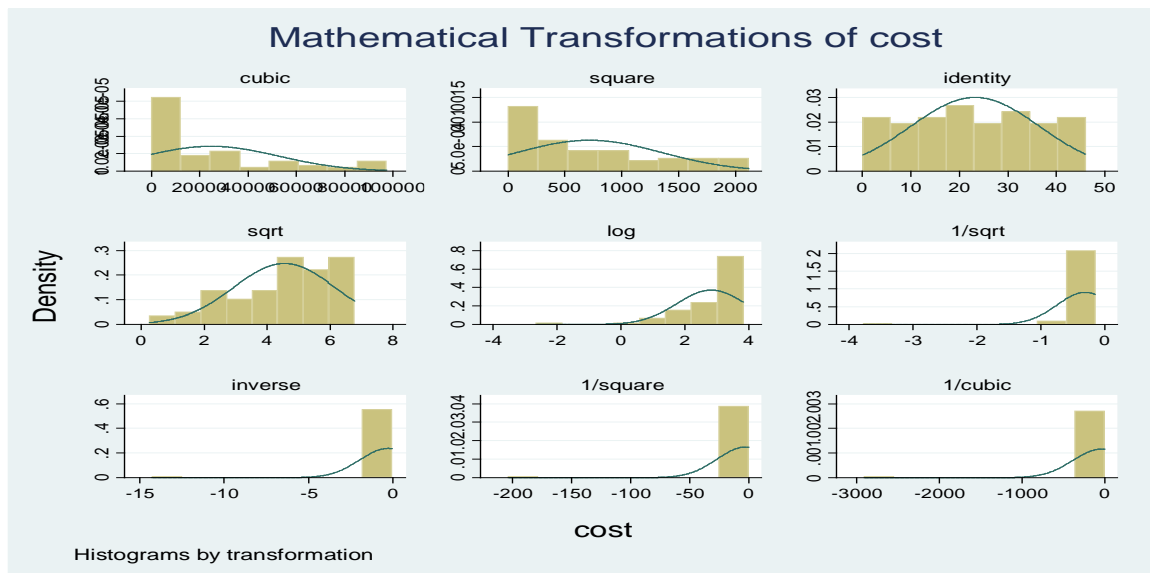
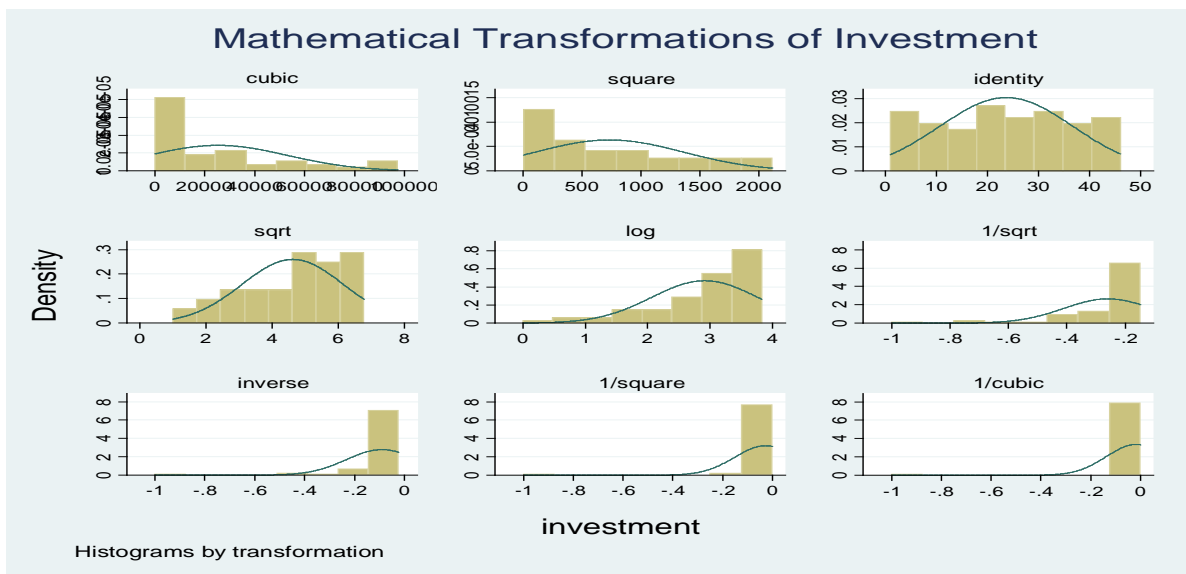




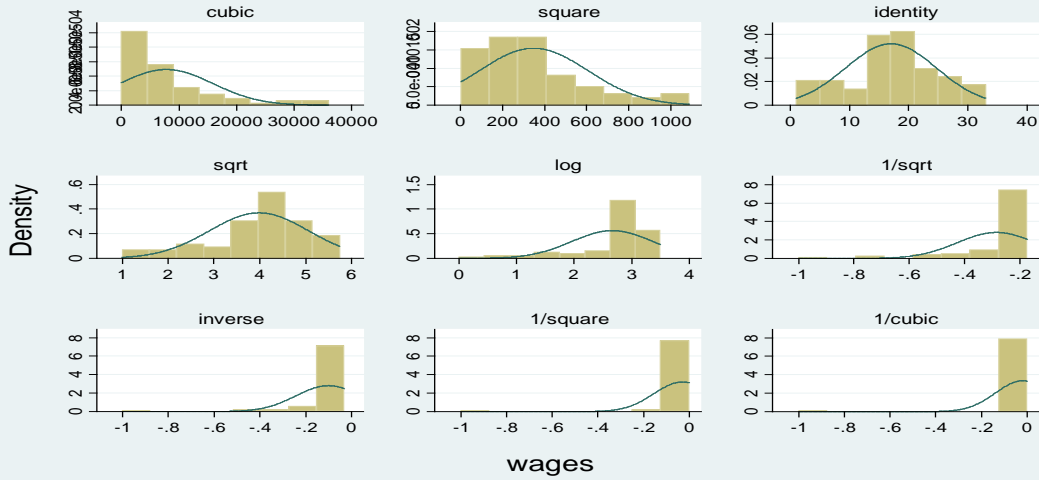
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata

2. اختبارات المرحلة الثانية: يوضح الشكل (3-18) التحويلات الرياضية الخاصة بما يعرف بالقوة الاحصائية بهدف التأكد من التحويلات الرياضية الممكنة على بيانات العينة بالنسبة لمتغيرات البحث ، ومنحنى التوزيع الطبيعي لكلا منها وبالتالي التحقق من مدى مطابقة منحنيات توزيع متغيرات البحث لمنحنى التوزيع الطبيعي للبيانات ، والذي يظهر منه امكانية توزيع بيانات المتغيرات بمنحنيات التوزيع الطبيعي للقسم الاكبر من قيم المشاهدات او البيانات التي تعبر عن قيم المتغيرات المدروسة بعدد من التحويلات الرياضية ، بما في ذلك ، التحويلات اللوغاريتمية التي تتطلبها معادلة او نموذج الكلف التشغيلية وكذلك نموذج اختبار فرضيات البحث باكماله.

الشكل (3-18) التحويلات الرياضية لمتغيرات البحث

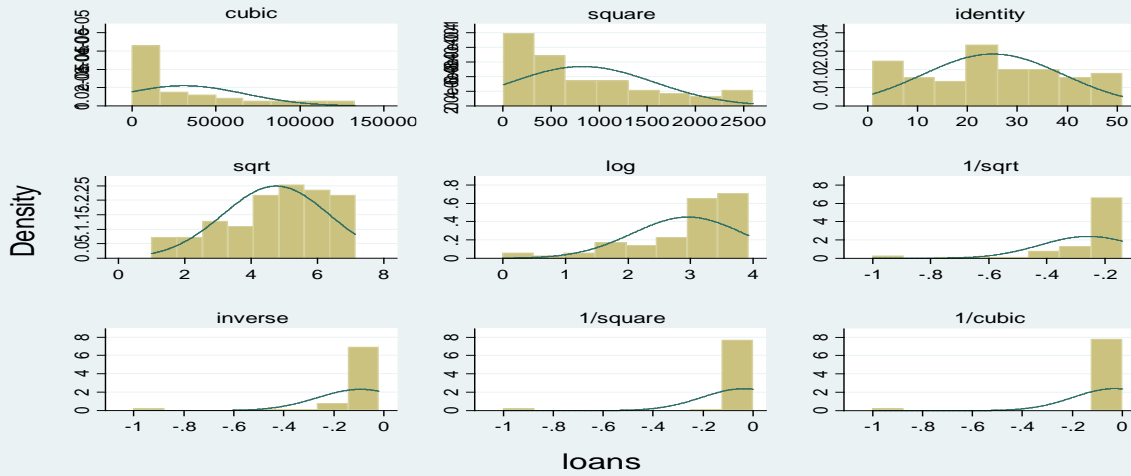


Mathematical Transformations of Wages



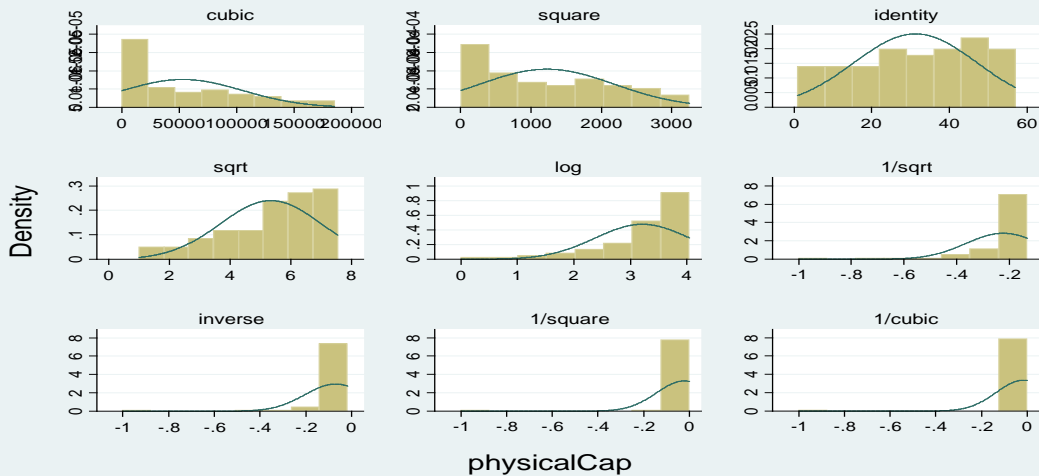
Histograms by transformation

Mathematical Transformations of Loans

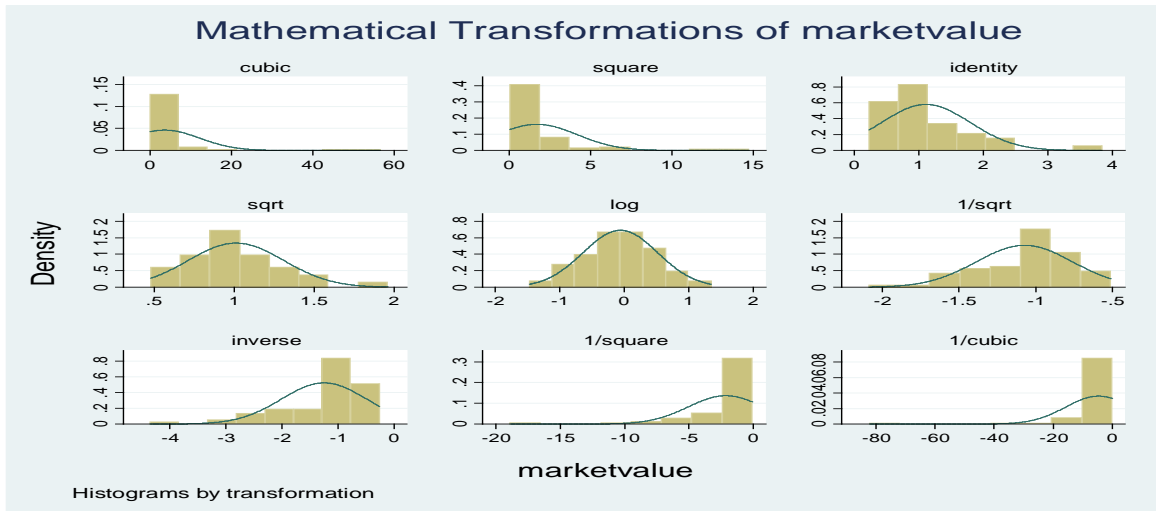
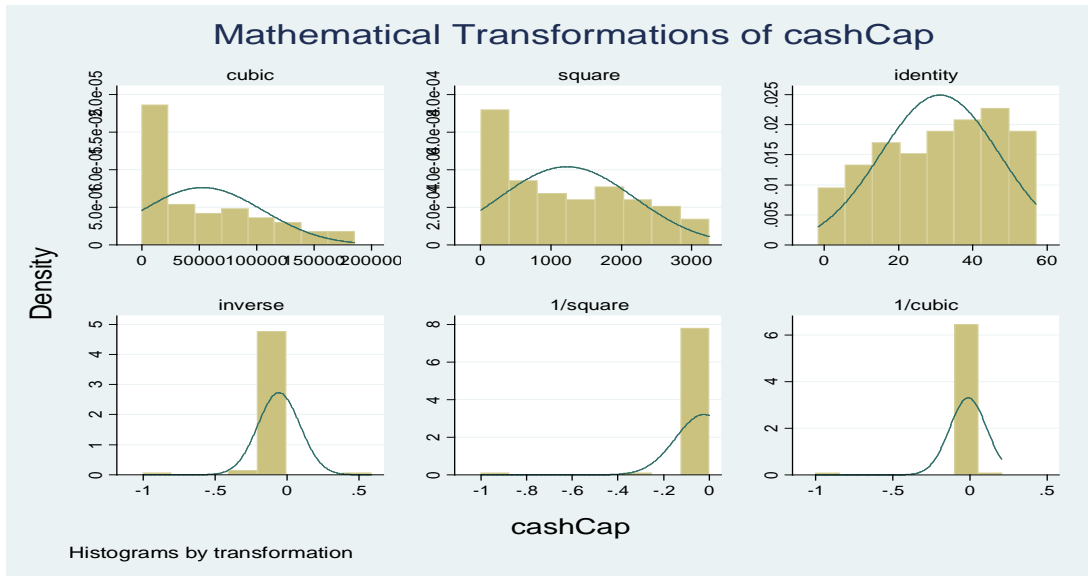


Histograms by transformation

Mathematical Transformations of physicalCap



Histograms by transformation



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata

اثبت الشكل (3-18) ان من بين افضل الدوال التي تحقق اقرب مطابقة لمنحنيات توزيع المتغيرات مع منحني التوزيع الطبيعي هي التحويلات اللوغاريتمية التي سيتم اعتمادها في البحث الحالي ، وبعد اجراء هذه التحويلات الخاصة بالقوة الاحصائية واختبارها وفقا لما هو مبين في الجدول (3-18) ، تبين عدم معنوية اختبارات التوزيع الطبيعي لجميع المتغيرات مما يؤكد قبول فرضية التوزيع الطبيعي الاولى وبالتالي مطابقة افضل للبيانات مع نموذج اختبار الفرضيات.

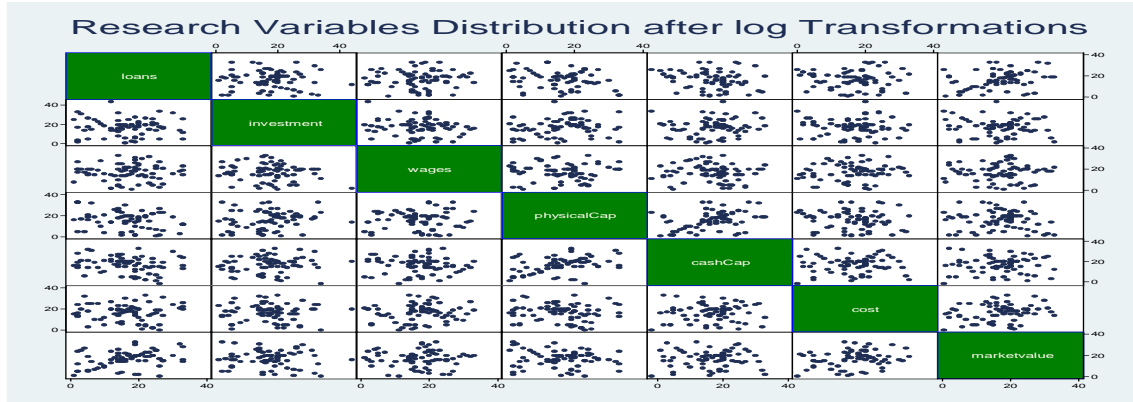
الجدول (3-18) إختبارات التوزيع الطبيعي بعد تحويلات القوة الاحصائية

Shapiro-Wilk			مؤشرات الأختبار المتغيرات
معنوية الأختبار	قيمة المعنوية Pr ob>z	إحصاءة الأختبار z	
غير معنوي	0.58586	0.217	القروض
غير معنوي	0.10973	1.228	الاستثمارات
غير معنوي	0.15465	1.017	الاجور
غير معنوي	0.35694	0.367	راس المال المادي
غير معنوي	0.22276	0.763	راس المال النقدي
غير معنوي	0.18518	0.896	الكلف التشغيلية
غير معنوي	0.17622	0.930	القيمة السوقية

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata

ويؤكد الشكل (3-19) التوزيع الطبيعي للمتغيرات بعد ان تم اجراء التحويل اللوغاريتمي على البيانات وبالتالي تحقيق افضل توزيع طبيعي ممكن لها يعكسه مخطط انتشار البيانات المبين في هذا الشكل وبما يضمن اقرب مطابقة بين منحنيات انتشار او توزيع بيانات المتغيرات وبين منحني توزيعها الطبيعي الامثل.

الشكل (3-19) انتشار بيانات متغيرات البحث بدلالة التوزيع اللوغاريتمي



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata

3-3-2: اختبار الفرضيات

تنقسم نماذج اختبار العلاقة بين المتغيرات على اساس البيانات المزدوجة الى قسمين ، الاول هو نموذج التأثير الثابت (Fixed-Effect Model) والثاني هو نموذج التأثير العشوائي (Random-Effect Model) ، ويستخدم النموذج الاول عندما تكون عينة البحث عينة مسحوبة على وفق اسلوب المعاينة العمدية او القصدية

كما هو عليه هذا البحث مما استدعى ذلك استخدام نموذج التأثير الثابت بعد الاخذ بنظر الاعتبار تصحيح اخطاء القياس المعيارية في نموذج الانحدار، ويتطلب اختبار دالة التكاليف التشغيلية الكلية بمتغيراتها المستقلة ، الخارجية المتمثلة بالقروض والاستثمارات ، والداخلية المتمثلة بالاجور ورأس المال المادي ورأس المال النقدي ، وتأثيرها كمتغير وسيط في القيمة السوقية للمصارف عينة البحث اجراء الاختبارات وفقا للمراحل الاتية التي تمثل كل واحدة منها اختبارا لفرضية محددة حسب التسلسل الاتي:

1: الفرضية الاولى : تؤثر كلاً من القروض ، والأستثمارات ، والأجور ، ورأس المال المادي ، ورأس المال النقدي في القيمة السوقية للمصارف عينة البحث تأثير معنوي إحصائياً.

تمثل الفرضية الاولى للبحث اختبارا للتاثير المباشر لمدخلات ومخرجات نموذج الكلف التشغيلية بدلالة المتغيرات المستقلة المتجسدة بكلا من القروض والا استثمارات والاجور ورأس المال المادي ورأس المال النقدي في المتغير المعتمد القيمة السوقية للمصارف عينة البحث ، فاذا كان هناك تاثير مباشر للمتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد ، هذا يعني ان الكلف التشغيلية تؤثر تاثيرا وسيطا جزئيا في القيمة السوقية لتلك المصارف ، واذا لم يكن لها تاثيرا مباشرا ، دل ذلك على ان الكلف التشغيلية تؤثر تاثيرا تاما في القيمة السوقية للمصارف المدروسة ، ويبين الجدول (3-21) نتائج اختبار الفرضية الاولى للبحث ، وهي فرضية التأثير المباشر والتي كشفت نتائج اختبارها معنوية تاثير مخرجات النموذج وحدها دون مدخلاته ، اذ سجلت القروض تاثيرا معنويا في القيمة السوقية ($\beta=0.010, P < .05$) والاستثمارات ($\beta=0.008, P < .05$) ، بينما لم تثبت معنوية تاثير كلا من الاجور ($\beta=-0.005, P < .05$) ورأس المال المادي ($\beta=-0.001, P < .05$) ورأس المال النقدي ($\beta=-0.001, P < .05$) في القيمة السوقية لمصارف العينة ، وقد كانت النتيجة النهائية لاختبار النموذج الكلي معنوية مع معنوية معامل التحديد البالغ ($R^2=0.50, P = .000$) ، وبالتاكيد فان القروض والاستثمارات فسرت نسبة (50%) من تباين القيمة السوقية والباقي المكمل لهذه النسبة تفسره عوامل اخرى من غير الداخلة في نموذج الاختبار والتي لم يكن لها تاثير معنوي في تباين القيمة السوقية للمصارف المدروسة ، وطبقا لهذه النتائج ، فان تاثير الكلف التشغيلية الكلية للمصارف عينة البحث خلال فترة الدراسة لم يكن تاما بل جزئيا نظرا لوجود تاثير معنوي لبعض متغيرات نموذج الاختبار ، وهي كلا من القروض والاستثمارات ، في القيمة السوقية لتلك المصارف مقاسة باسعار اغلاق اسهمها خلال فترة البحث في سوق العراق للاوراق المالية ، وقد يكون السبب الاساس في معنوية تاثير كلا منهما في القيمة السوقية للمصارف المبحوثة هو ان القروض تمثل استثمارا للمصارف يحقق لها ربحيتها المخططة في ضوء نسب الفائدة التي تتقاضها من العملاء نتيجة

الاقتراض من جهة ، والارباح الاضافية المتحققة لتلك المصارف من بيع استثماراتها في الاوراق المالية الصادرة عن المؤسسات او المنشآت والشركات الاخرى واستمرار التداول فيها على هذا النحو خلال فترة البحث ، وبالتأكيد ، تنعكس زيادة الربحية ايجابيا على اسعار الاسهم في الاسواق المالية ، بما في ذلك اسعار اسهم المصارف المدروسة.

الجدول (3-21) نتائج إختبار الفرضية الولى

المتغير المعتمد: القيمة السوقية				
مستوى المعنوية	حصاءة الأختبار	الخطأ المعياري	معامل لأنحدار	معالم الأختبار المتغيرات المستقلة
P> z	z	Std. Err.	Coef.	
.000	3.65	.002	.010	القروض
.005	2.83	.003	.008	الأستثمارات
.291	-1.06	.005	-.005	الأجور
.622	-.49	.003	-.001	رأس المال المادي
.598	-.53	.003	-.001	رأس المال النقدي
.003	3.01	.274	.826	ثابت الأنحدار (حد التقاطع)
.500				معامل التحديد R^2
18.63				إحصاءة $Wald\ chi^2$
.002				$Prob > chi^2$

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata

2: الفرضية الثانية : تؤثر كلاً من القروض ، والأستثمارات ، والأجور ، ورأس المال المادي ، ورأس المال النقدي في الكلف التشغيلية الكلية للمصارف عينة البحث تأثير معنوي إحصائياً.

يعرض الجدول (3-19) نتائج اختبار الفرضية الثانية للبحث ، وهي الفرضية المعبرة عن نموذج الكلف التشغيلية واختبار تاثيرات كلا من القروض والاستثمارات كمتغيرات خارجية ، والاجور ورأس المال المادي ورأس المال النقدي كمتغيرات داخلية ، ويظهر منه التأثير المعنوي لاربعة متغيرات مستقلة في نموذج الكلفة التشغيلية تتوزع بين المتغيرات الخارجية ، القروض ($\beta=.343, P < .05$) والاستثمارات ($\beta=.164, P < .05$) ، والمتغيرات الداخلية بالنسبة الى الاجور ($\beta=.358, P < .05$) ورأس المال المادي ($\beta=.250, P < .05$) وعدم معنوية تاثير راس المال النقدي ($\beta=.066, P > .05$) في الكلف التشغيلية ، اما بالنسبة الى

معنوية النموذج الكلي للكلف التشغيلية ، فقد اثبتت نتائج الاختبار معنويته التامة مع معنوية معامل التحديد ($R^2 = .464, P = .000$) لتؤشر بذلك ان الذي يفسر تباين الكلف التشغيلية في المصارف عينة البحث خلال الفترة الزمنية المدروسة هي كلا من القروض التي تمنحها تلك المصارف الى جمهورها من الزبائن المتعاملين معها والتي قد تكون الكلف التي تترتب على المصارف نتيجة قبول الودائع من جمهورها واستخدامها كمصدر لتمويل عملياتها تتقدمها القروض هي السبب وراء معنوية تأثير الاخيرة في تباين الكلف التشغيلية لتلك المصارف الى جانب الاستثمارات في الاوراق المالية للمؤسسات والشركات الاخرى بالمرتبة الثانية بالنسبة الى المتغيرات الخارجية في نموذج الكلف التشغيلية ، وبخصوص المتغيرات الداخلية في هذا النموذج ، فقد كانت كلا من الاجور وراس المال المادي ذات قدرة تفسيرية لتباين الكلف التشغيلية كعوامل مساهمة اخرى في ذلك الاختلاف على مستوى مصارف العينة والمدة الزمنية للبحث ، فاجور العاملين بحد ذاتها هي كلف تشغيلية مباشرة تتزايد مع تزايد نشاطات المصارف والعاملين فيه كما هو بالنسبة الى تزايد راس المال المادي وما يترتب عليه من زيادة مقابلة في مخصص الاندثار المتراكم لموجودات الثابتة عند زيادة المصارف لحجم الاستثمار فيها كي تتمكن من توسيع نشاطاتها التي بدورها تؤدي الى المزيد من الزيادات المتوقعة في الكلف التشغيلية ، اما راس المال النقدي ، فلم يكن ذي تأثير معنوي في قدرته على تفسير مقدار معين من تباين الكلف التشغيلية

في نموذج الاختبار ، واستنادا الى ذلك ، فقد فسر نموذج الاختبار في ضوء معامل التحديد مانسبته (46.4%) بمعنوية احصائية تامة ($P=0.000$) ، اي ان (46.4%) من تباين الكلف التشغيلية سببه كلا من القروض والاستثمارات بصفتها متغيرات خارجية ، والاجور وراس المال المادي بصفتها متغيرات داخلية وحسب قيم معاملات بيتا او الانحدار لكلا منها وباقي هذه النسبة (53.6%) تتصل بعوامل اخرى لم تكن حيزا تطبيقيا للاختبار على مستوى هذا البحث.

الجدول (3-19) نتائج إختبار الفرضية الثانية

المتغير المعتمد: الكلفة التشغيلية الكلية				
مستوى المعنوية	إحصاءة الأختبار	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	معالم الأختبار
P> z	z	Std. Err.	Coef.	المتغيرات المستقلة
.010	2.58	.133	.343	القروض
.046	1.71	.095	.164	الاستثمارات
.013	2.47	.145	.358	الأجور
.003	2.99	.083	.250	رأس المال المادي
.329	.98	.067	.066	رأس المال النقدي
.171	1.37	5.286	7.235	ثابت الانحدار (حد التقاطع)
.464				معامل التحديد R^2
33.91				إحصاءة $Wald\ chi^2$
.000				$Prob > chi^2$

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata

3: الفرضية الثالثة: تؤثر الكلف التشغيلية الكلية للمصارف عينة البحث تأثير معنوي إحصائياً في قيمتها السوقية بوجود كلاً من القروض ، والاستثمارات ، والأجور ، ورأس المال المادي ، ورأس المال النقدي كمتغيرات رقابية.

يوضح الجدول (3-20) نتائج اختبار الفرضية الثالثة للبحث ، وهي الفرضية التي تمثل الخطوة الثالثة في طريق اختبار الدور الوسيط للكلف التشغيلية في تأثير كلا من القروض والاستثمارات كمتغيرات خارجية ، والأجور ورأس المال المادي ورأس المال النقدي كمتغيرات داخلية في القيمة السوقية لمصارف العينة ، وقد تاكد التأثير المعنوي للكلف التشغيلية ($\beta = -.311, P < .05$) في القيمة السوقية لعينة المصارف المدروسة خلال الفترة الزمنية التي شملها البحث واستمرار التأثير المعنوي لكلا من القروض ($\beta = .024, P < .05$) والأجور ($\beta = -.016, P < .05$) دون بقية المتغيرات الأخرى والتي لم يكن تأثيرها معنوياً ، وهي كلا من الاستثمارات ($\beta = .004, P > .05$) ورأس المال المادي ($\beta = -.001, P > .05$) ورأس المال النقدي ($\beta = -.003, P > .05$) ، أما بالنسبة الى معنوية النموذج الكلي لتأثير الكلف التشغيلية في القيمة السوقية للمصارف عينة البحث خلال فترته الزمنية البالغة ثماني سنوات (2010-2017) ، فقد اثبتت نتائج الاختبار معنويته

التامة مع معنوية معامل التحديد ($R^2 = .613, P = .000$) لتؤشر بذلك ان تباين الكلف التشغيلية لتلك المصارف يفسر نسبة (61.3%) من التباين الحاصل في القيمة السوقية لهذه المصارف وما ينشأ عنها من تأثير متوقع في العوائد المتحققة من الاستثمار باسهمها في سوق العراق للاوراق المالية في تلك الفترة ، والباقي من نسبة التأثير (38.7%) تعود الى مسببات وعوامل اخرى لم تدخل حيز الاختبار في نموذج اختبار تأثير الكلف التشغيلية في القيمة السوقية ، ويلاحظ كذلك من نتائج اختبار هذه الفرضية ، ان معامل بيتا او معامل الانحدار الكلف التشغيلية كان سالبا يعبر عن منطقية العلاقة الصحيحة بين الكلف والقيمة السوقية للمصارف المدروسة بدلالة اسعار اغلاق اسهمها في السوق المالية ، اذ ان ارتفاع الكلف بما فيها التشغيلية لتلك المصارف ينعكس قطعا على تخفيض ربحيتها وبالتالي زيادة مخاطر الاستثمار في اسهمها الامر الذي يجعل المستثمرين في السوق المالية يمتنعون عن شراء اسهمها او يتخلون عنها ببيع ما بحوزتهم منها وبالتالي انخفاض حجم الطلب عليها وتراجع اسعارها وعوائد الاستثمار فيها بالسوق المالية وفقا لالية السوق الثابتة من الناحية النظرية في الادبيات ومن الناحية التطبيقية في الاسواق المالية ، وهذا ما يقود الى انخفاض القيمة السوقية لاسهم مصارف العينة مع تزايد الكلف التشغيلية لممارسة انشطتها المختلفة المرافقة لتقديم خدماتها الى عملائها من زبائن تلك المصارف ، وبالعكس ، عندما تنخفض الكلف التشغيلية معبرة عن كفاءة اعلى لهذه المصارف في اداء انشطتها ومن ثم تحسين ربحيتها سرعان ما تنتشر تلك المعلومات بين جمهور المستثمرين في السوق المالية ويجعلهم يتسارعون للاستثمار في اسهمها وزيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع اسعارها وعوائد الاستثمار فيها ، بمعنى ارتفاع قيمتها السوقية في السوق المالية ، وقد اكدت نتائج الاختبار وفق نموذج تأثير الكلف التشغيلية في القيمة السوقية على ان القروض بالدرجة الاولى وهي الوظيفة الرئيسية لاي مصرف اسهمت في رفع القيمة السوقية للمصارف المبحوثة الى جانب العلاقة العكسية للاجور مع القيمة السوقية في هذا النموذج ، وهي علاقة منطقية كذلك لاتخالف منطق النظرية كون الاجور الممنوحة من المصارف للعاملين فيها تمثل كلف ناشئة عن اداء المصارف لانشطتها التشغيلية المختلفة المرافقة لتقديم خدماتها المصرفية المتنوعة .

الجدول (20-3) نتائج إختبار الفرضية الثالثة

المتغير المعتمد: القيمة السوقية				
مستوى المعنوية	إحصاءة الأختبار	الخطأ المعياري	معامل الأنحدار	معالم الأختبار
P> z	z	Std. Err.	Coef.	المتغيرات المستقلة
.012	-2.52	.044	-.311	الكلفة التشغيلية الكلية
.000	4.32	.005	.024	القروض
.223	1.22	.003	.004	الاستثمارات
.010	-2.58	.006	-.016	الأجور
.696	-.39	.003	-.001	رأس المال المادي
.351	-.93	.003	-.003	رأس المال النقدي
.000	5.77	.205	1.187	ثابت الأنحدار (حد التقاطع)
.613				معامل التحديد R ²
44.15				إحصاءة Wald chi ²
.000				Prob > chi ²

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata

4: الفرضية الرابعة : تتوسط الكلف التشغيلية الكلية للمصارف عينة البحث بمعنوية إحصائية علاقة كلاً من القروض ، والاستثمارات ، والأجور ، ورأس المال المادي ، ورأس المال النقدي بالقيمة السوقية لتلك المصارف. يحتاج اختبار هذه الفرضية استخدام ما يعرف باختبار Sobel للدور الوسيط وفقاً لما هو مبين في الجدول (22-3) الذي يعرض نتائج هذا الاختبار الذي تبين منه معنوية الدور الوسيط للكلف التشغيلية في نقل تأثير كلا من القروض والاستثمارات في القيمة السوقية للمصارف المدروسة بعد ان كانت نتائج اختبار بقية متغيرات نموذج الكلف التشغيلية غير معنوية في تأثيرها المباشر بقيمة تلك المصارف في السوق المالية العراقية خلال فترة البحث ، وهذا يعني ان للكلف التشغيلية دوراً وسيطاً بصورة جزئية في العلاقة بين مخرجات نموذج الكلف التشغيلية ، وهي كلا من القروض والاستثمارات ، وبين القيمة السوقية لمصارف العينة والتي لم تستطع مدخلات النموذج المتمثلة بكلا من الاجور ورأس المال المادي ورأس المال النقدي من ان تسهم في معنوية الدور الوسيط للكلف التشغيلية ، لذلك اثبتت النتائج صحة الفرضية الرابعة للبحث جزئياً، وخلصت النتائج هي ان مسارات التأثير المعنوية تحددت بالقروض تجاه الكلف التشغيلية فالأخيرة صوب القيمة السوقية ، والاستثمارات تجاه الكلف التشغيلية فالأخيرة نحو القيمة السوقية.

الجدول (22-3) نتائج اختبار الدور الوسيط للكلف التشغيلية

قيمة المعنوية	إحصاءة الأختبار	المدخلات	المتغيرات
p -Value	Sobel Test Statistic	Input	
0.00770243	-2.42271867	.343 = a	القروض
		-.311 = b	
		.133 = S_a	
		.044 = S_b	
0.04676915	-1.67702142	.146 = a	الاستثمارات
		-.311 = b	
		.095 = S_a	
		.044 = S_b	

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامجي Stata , Sobel

ومن خلال العرض التفصيلي لنتائج الإختبار للفرضيات الاربع للبحث توضح دعم وتوافر القبول الجزئي للفرضيات البحث بمجملها وعلى مستوى الأبعاد والمتغيرات الممثلة والعلاقات المتباينة فيما بينها بعد أن أثبتت النتائج معنويتها وعلى مستوى بعض الأبعاد ، وكذلك عدم معنويتها على مستوى اخر للأبعاد وكما جرى تفصيله بأختبار الفرضيات المذكور أنفاً ، و الجدول (3-23) يلخص النتائج النهائية للأختبار :

جدول (3-23) ملخص نتائج اختبار فرضيات البحث

الفرضيات	مسارات الانحدار المعنوية	معنوية المعلمة Sig.	نتيجة الاختبار على مستوى البعد	نتيجة الاختبار على مستوى الكلي
الاولى	القروض <--- القيمة السوقية	.000	قبول	قبول جزئي
	الاستثمارات <--- القيمة السوقية	.005	قبول	
	الاجور <--- القيمة السوقية	.291	رفض	
	راس المال المادي <--- القيمة السوقية	.622	رفض	
	راس المال النقدي <--- القيمة السوقية	.598	رفض	
الثانية	القروض <--- التكاليف التشغيلية	.010	قبول	قبول جزئي
	الاستثمارات <--- التكاليف التشغيلية	.046	قبول	
	الاجور <--- التكاليف التشغيلية	.013	قبول	
	راس المال المادي <--- التكاليف التشغيلية	.003	قبول	
	راس المال النقدي <--- التكاليف التشغيلية	.329	رفض	
الثالثة	الكلف التشغيلية <--- القيمة السوقية	.012	قبول	قبول جزئي
	القروض <--- القيمة السوقية	.000	قبول	
	الاستثمارات <--- القيمة السوقية	.223	رفض	
	الاجور <--- القيمة السوقية	.010	قبول	
	راس المال المادي <--- القيمة السوقية	.696	رفض	
	راس المال النقدي <--- القيمة السوقية	.351	رفض	
الرابعة	القروض <--- الكلف التشغيلية	.009	قبول	قبول جزئي
	الاستثمارات <--- الكلف التشغيلية	.049	قبول	
	الاجور <--- الكلف التشغيلية	.542	رفض	
	راس المال المادي <--- الكلف التشغيلية	.371	رفض	
	راس المال النقدي <--- الكلف التشغيلية	.147	رفض	
	الكلف التشغيلية <--- القيمة السوقية	.000	قبول	

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات
المبحث الاول : الاستنتاجات
المبحث الثاني : التوصيات

الفصل الرابع

1-4 الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول

1-1-4: الاستنتاجات

1. اشرت القيم الموجبة لمعدلات النمو في القروض المصرفية زيادة القروض الممنوحة الى عملاء المصارف من الزبائن ، وبالعكس اشرت معدلات النمو السالبة في تلك القروض تراجعاً في معدلات منح القروض واعتماد السياسات الائتمانية الاكثر تشدداً لاسباب لربما تتعلق بالمصارف ذاتها او ببيئتها العامة .

2. ساهمت الاستثمارات في تفسير جانب من التباين المحتمل في الكلف التشغيلية للمصارف نتيجة مزاوله انشطتها التشغيلية المختلفة والتي ادت الى تحمل المصارف لكلف تشغيلية اضافية ناشئة عن ادائها لتلك الانشطة الى جانب القروض ، فاختلاف مستويات الاستثمارات المصرفية قصيرة الاجل يعكس توجهاتها وسياساتها الاستثمارية المختلفة ومدى رغبتها في الاحتفاظ بموجودات مالية قصيرة الاجل توفر لها السيولة المطلوبة في حدود معينة والتي تقود بدورها ايضا الى تباين في الكلف التشغيلية المترتبة على الاستثمار فيها .

3. جسدت الاجور والتفاوت الخاصل فيها بين مصارف العينة مقياساً معبراً عن حجم انشطتها التشغيلية كونها ترتبط بشكل او باخر بمقدار الجهود المبذولة من قبل العاملين في المصارف وبشكل طردي ، اذ ان زيادة الائتمان الممنوح من المصارف الى زبائنها اضافة الى تنوع خدماتها الاخرى في مجالات قبول الودائع ، التحويلات الداخلية والخارجية ، وتقديم التسهيلات المصرفية المختلفة ، وخدمات السحب بانواعها ، وتصريف العملات وغيرها من الخدمات جميعها تتطلب جهوداً اضافية من العاملين في المصارف ولربما تعيين عاملين اضافيين مما ينعكس على زيادة الاجور المدفوعة من المصارف مقابل ادائها لانشطتها التشغيلية المعتادة وبالتالي ساهمت الاجور هي الاخرى في زيادة او تخفيض الكلف التشغيلية ومن ثم تفسير تباين الكلف التشغيلية للمصارف .

4. يمثل راس المال المادي او العيني معدل استخدام المصارف لموجوداتها الثابتة في عملياتها اليومية المرتبطة بتقديم خدماتها المتنوعة الى الزبائن المتعاملين معها ، ان ارتفاع قيمة هذا المؤشر بالنسبة

لعدد من مصارف العينة يدل على استهلاك متزايد لهذا النوع من الموجودات الذي يمثل في الوقت نفسه استثمارا لها على الاجل الطويل ، فزيادة النسبة المعبرة عنه بدلالة الاندثار تعني في جانب منها معدل اكبر لاستغلال الطاقة الذي يقابل التوسع في تقديم الخدمات المصرفية المختلفة التي تحتاج في تقديمها الى استخدام الاجهزة والمعدات ولوازم العمل المكتبي وغيرها من الموجودات الثابتة المعبرة عن راس المال المادي في ممارسة المصارف لانشطتها التشغيلية.

5. ان ارتفاع النسبة المعبرة عن راس المال النقدي لعدد من المصارف المدروسة كان نتيجة ارتفاع الفوائد المدفوعة مقابل الودائع وهي تعكس ارتفاعا في الكلف التشغيلية للمصارف وبالعكس ، اما انخفاض هذه النسبة للعدد الاخر منها كان سببه انخفاض قيمة مقامها المتمثل بالودائع دون انخفاض اكبر في الفوائد الامر الذي حمل المصارف اعباء مالية اضافية تعكس ارتفاع ثمن تمويل تلك المصارف في احد مصادر تمويلها الرئيسية وهي الودائع وبالتالي ارتفاع الكلف التشغيلية .

6. وعلى هذا الاساس ، تنشأ الكلف التشغيلية في المصارف ، بما فيها عينة البحث ، من جراء ممارستها لانشطتها المرتبطة باداء عملياتها المتنوعة في اطار الخدمات المصرفية التي تقدمها لزيائنها ، وهي تتاثر طرديا بحجم تلك العمليات والانشطة والخدمات المصرفية المتنوعة وتسهم عوامل عديدة في تباينها من فترة لآخرى ، فوفقا لنموذج الكلف التشغيلية تتاثر الاخيرة بكلا من القروض والاستثمارات كمتغيرات خارجية في النموذج والاجور وراس المال المادي وراس المال النقدي كمتغيرات داخلية في النموذج وبالتالي فان زيادة او نقصان الكلف التشغيلية مرهون بحجم التباين الحاصل في تلك المتغيرات كما اثبتته نتائج التحليل والاختبار .

7. ان القيمة السوقية للمصارف المدروسة في هذا البحث هي متغير معتمد او متغير استجابة خضع تفسير التباين المتوقع فيه الى تباين المتغيرات الخارجية والداخلية لنموذج الكلف التشغيلية او ما يعرف بحد التكلفة العشوائي كمتغيرات مستقلة تؤثر تائيرا مباشرا اخر في الكلف التشغيلية التي هي بدورها اسهمت في نقل تاثير المتغيرات الخارجية تحديدا والمتمثلة بكلا من القروض والاستثمارات في القيمة السوقية للمصارف المدروسة ، بمعنى انها تؤثر في قيمتها السوقية وفق نوعين من التاثير الاول مباشر والثاني غير مباشر عبر الكلف التشغيلية ، وهذا يعني ان تفسير تباين القيمة السوقية لتلك المصارف

خلال فترة البحث توقف على تباين مخرجات نموذج الكلف التشغيلية وعلى الاخيرة بذاتها مضافا الى ذلك.

8. التفاوت والتذبذب الملحوظ في قيم متغيرات البحث سواء بالنسبة للمتغير الوسيط في هذا البحث المتمثل بمتغير الكلف التشغيلية للمصارف المبحوثة ، أو بالنسبة للمتغيرات الخارجية في نموذج الكلف التشغيلية ، وهي كلا من متغيري القروض والاستثمارات وياتجاهات مختلفة خلال فترة البحث ، ادى الى تباين مقابل في قيمة الكلف التشغيلية الكلية للمصارف المدروسة وعلاقتها بتلك المتغيرات من حيث اتجاه تلك العلاقة وقوتها.

9. ان تقلب كلا من مخرجات ومدخلات نموذج الكلف التشغيلية الكلية وما ترتب عليه من تباين مقابل في الكلف التشغيلية نفسها ، قاد الى تباين مقابل في القيمة السوقية لمصارف العينة بدلالة اسعار اسهمها في السوق المالية كتأثير غير مباشر علاوة على التأثير المباشر لعدد من المخرجات ، والمدخلات بالدرجة الاساس والتي تمثلها كلا من القروض والاستثمارات في القيمة السوقية لتلك المصارف ، اي ان المخرجات في نموذج الكلف التشغيلية الكلية هي التي اسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تفسير تباين القيمة السوقية للمصارف المدروسة خلال المدة الزمنية التي غطاها البحث.

10. وعليه ان الذي فسر تباين الكلف التشغيلية في المصارف عينة البحث خلال الفترة الزمنية المدروسة هي كلا من القروض التي تمنحها تلك المصارف الى جمهورها من الزبائن المتعاملين معها والتي قد تكون الكلف التي تترتب على المصارف نتيجة قبول الودائع من جمهورها واستخدامها كمصدر لتمويل عملياتها تتقدمها القروض هي السبب وراء معنوية تاثير الاخيرة في تباين الكلف التشغيلية لتلك المصارف الى جانب الاستثمارات في الاوراق المالية للمؤسسات والشركات الاخرى بالمرتبة الثانية بالنسبة الى المتغيرات الخارجية في نموذج الكلف التشغيلية ، وبخصوص المتغيرات الداخلية في هذا النموذج ، فقد كانت كلا من الاجور وراس المال المادي ذات قدرة تفسيرية لتباين الكلف التشغيلية كعوامل مساهمة اخرى في ذلك الاختلاف على مستوى مصارف العينة والمدة الزمنية للبحث ، فاجور العاملين بحد ذاتها هي كلف تشغيلية مباشرة تتزايد مع تزايد نشاطات المصارف والعاملين فيه كما هو بالنسبة الى تزايد راس المال المادي وما يترتب عليه من زيادة مقابلة في مخصص الاندثار المتراكم

لموجودات الثابتة عند زيادة المصارف لحجم الاستثمار فيها كي تتمكن من توسيع نشاطاتها التي بدورها تؤدي الى المزيد من الزيادات المتوقعة في الكلف التشغيلية.

11. ان ارتفاع الكلف بما فيها التشغيلية لتلك المصارف ينعكس قطعاً على تخفيض ربحيتها وبالتالي زيادة مخاطر الاستثمار في اسهمها الامر الذي يجعل المستثمرين في السوق المالية يمتنعون عن شراء اسهمها او يتخلون عنها ببيع ما بحوزتهم منها وبالتالي انخفاض حجم الطلب عليها وتراجع اسعارها وعوائد الاستثمار فيها بالسوق المالية وفقاً لالية السوق الثابتة من الناحية النظرية في الاديبيات ومن الناحية التطبيقية في الاسواق المالية ، وهذا ما يقود الى انخفاض القيمة السوقية لاسهم مصارف العينة مع تزايد الكلف التشغيلية لممارسة انشطتها المختلفة المرافقة لتقديم خدماتها الى عملائها من زبائن تلك المصارف ، وبالعكس ، عندما تنخفض الكلف التشغيلية معبرة عن كفاءة اعلى لهذه المصارف في اداء انشطتها ومن ثم تحسين ربحيتها سرعان ما تنتشر تلك المعلومات بين جمهور المستثمرين في السوق المالية ويجعلهم يتسارعون للاستثمار في اسهمها وزيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع اسعارها وعوائد الاستثمار فيها ، بمعنى ارتفاع قيمتها السوقية في السوق المالية .

12. وقد اكدت نتائج الاختبار وفق نموذج تأثير الكلف التشغيلية في القيمة السوقية على ان القروض بالدرجة الاولى وهي الوظيفة الرئيسية لاي مصرف اسهمت في رفع القيمة السوقية للمصارف المبحوثة الى جانب العلاقة العكسية للاجور مع القيمة السوقية في هذا النموذج ، وهي علاقة منطقية كذلك لاتخالف منطق النظرية كون الاجور الممنوحة من المصارف للعاملين فيها تمثل كلف ناشئة عن اداء المصارف لانشطتها التشغيلية المختلفة المرافقة لتقديم خدماتها المصرفية المتنوعة .

13. ان تأثير الكلف التشغيلية الكلية للمصارف عينة البحث خلال فترة الدراسة لم يكن تاماً بل جزئياً نظراً لوجود تأثير معنوي لبعض متغيرات نموذج الاختبار ، وهي كلا من القروض والاستثمارات ، في القيمة السوقية لتلك المصارف مقاسة باسعار اغلاق اسهمها خلال فترة البحث في سوق العراق للاوراق المالية ، وقد يكون السبب الاساس في معنوية تأثير كلا منهما في القيمة السوقية للمصارف المبحوثة هو ان القروض تمثل استثماراً للمصارف يحقق لها ربحيتها المخططة في ضوء نسب الفائدة التي تتقاضاها من العملاء نتيجة الاقتراض من جهة ، والارباح الاضافية المتحققة لتلك المصارف من بيع استثماراتها في الاوراق المالية الصادرة عن المؤسسات او المنشآت والشركات الاخرى واستمرار التداول فيها على هذا

النحو خلال فترة البحث ، وبالتأكيد ، تنعكس زيادة الربحية ايجابيا على اسعار الاسهم في الاسواق المالية ، بما في ذلك اسعار اسهم المصارف المدروسة.

14. واستنادا لما تقدم ، فإن للكلف التشغيلية دورا وسيطا بصورة جزئية في العلاقة بين مخرجات نموذج الكلف التشغيلية ، وهي كلا من القروض والاستثمارات ، وبين القيمة السوقية لمصارف العينة والتي لم تستطع مدخلات النموذج المتمثلة بكلا من الاجور وراس المال المادي وراس المال النقدي من ان تسهم في معنوية الدور الوسيط للكلف التشغيلية ، لذلك اثبتت النتائج صحة الفرضية الرابعة للبحث جزئيا، وخلاصة النتائج هي ان مسارات التأثير المعنوية تحددت بالقروض تجاه الكلف التشغيلية فالاخيرة صوب القيمة السوقية ، والاستثمارات تجاه الكلف التشغيلية فالاخيرة نحو القيمة السوقية للمصارف المدروسة عينة البحث.

المبحث الثاني

4-1-2 : التوصيات

1. ينبغي للمصارف رسم سياساتها الائتمانية في مجال منح القروض بعد دراسة الأوضاع الاقتصادية العامة ومستويات الملاءة المالية لجمهور المقترضين في إطار عناصر المركز الائتماني لكلا منهم للحيولة دون اعتماد سياسة ائتمانية تخالف تلك المعطيات ومن ثم الاخفاق المحتمل لتلك المصارف في تحقيق أهدافها في الربحية والنمو والوفاء بالتزاماتها تجاه الزبائن بما فيها التزاماتها الاجتماعية في المساهمة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بما يخدم في امتصاص فائض البطالة.
2. ضرورة اعتماد المصارف على مبدا الموازنة بين الكلفة والمنفعة في اتخاذ قراراتها الاستثمارية والتشغيلية المختلفة بعد ربط كلف التمويل الناجمة عن سياساتها في منح الائتمان مع العوائد المتوقع تحقيقها من تلك السياسات بما يجنبها من احتمالات التعرض الى العديد من مخاطر العمل المصرفي كتقلبات اسعار الفائدة والتضخم ومخاطر النكول وعدم القدرة على استرداد الديون المترتبة بذمة الغير مع الفوائد المكتسبة منها حين مواعيد الاستحقاق.
3. لا بد للمصارف من العمل وبجدية اكبر على تحقيق الموازنة كذلك بين حجم احتفاظها بالموجودات السائلة مقابل الموجودات طويلة الاجل في ظل الموائمة الصحيحة بين هدفي السيولة والربحية لان

الفشل في ذلك قد لا يعرضها الى فقدان زبائنها في حالة عدم توافر السيولة الكافية لتمويل عملياتها في الائتمان ، و لا فقدان جزء من ربحيتها عند الاخفاق في رسم سياساتها الاستثمارية المناسبة ، بل قد يعرضها ذلك الى الخسائر المالية وفقدان مراكزها التنافسية في سوق الائتمان.

4. ان الدور الذي لعبته الكلف التشغيلية في تفسير تباين القيمة السوقية عبر المتغيرات الخارجية لنموذج الكلف التشغيلية وهي كلا من القروض والاستثمارات يحتم على المصارف العراقية المساهمة ضرورة ربط سياساتها الائتمانية والاستثمارية بقيمتها في السوق المالية بعد دراسة ردود افعال المستثمرين في السوق المالية ازاء تلك السياسات وعدم التركيز على السيولة والربحية وحدهما كهدفين مركزيين للمصارف.

5. كما ان اخفاق المتغيرات الداخلية وهي كلا من الاجور وراس المال المادي وراس المال النقدي في تعزيز دور الكلف التشغيلية بالقيمة السوقية لاسهم المصارف المدروسة يفرض على هذه المصارف لزوم دراسة الاسباب الكامنة وراء ذلك ومحاولة تخفيض كلف الحصول على رؤوس الاموال البشرية والمادية والنقدية للحيلولة دون ارتفاع الكلف التشغيلية وبالتالي المساهمة في تحقيق هدف تعظيم القيمة السوقية لاسهم المصارف المدروسة.

6. ضرورة تحقيق المصارف لنوع من التوازن المطلوب بين حجم القروض الممنوحة وما يرافقها من عوائد تمثلها الفوائد المكتسبة و حجم الودائع من الجمهور وما يترتب على قبولها ، خصوصا المكلفة منها ، من فوائد مدفوعة في اطار عملية تفعيل مبدأ التوازن بين الكلفة والمنفعة بحيث يحتم ذلك على المصارف الاستمرار في قبول الودائع بكلف تقل عن الفوائد المكتسبة من منح القروض الى جمهور الزبائن المتعاملين معها.

7. ينبغي للمصارف مجال البحث دراسة امكانية تبني نماذج جديدة للاعمال تؤهلها للانتقال من التفكير المجرد بتمويل المشروعات الاستثمارية مختلفة الاحجام الى ممارسة دور الشراكة الاستراتيجية في تلك المشروعات وتحقيق عوائد اضافية مجزية تحقق اهدافها في النمو والبقاء والاستمرار في تادية نشاطاتها وخدماتها المصرفية المختلفة الى جمهور الزبائن.

8. رفع قدرة وجاهزية المصارف المدروسة على تداول انواع اخرى من ادوات الاستثمار والاقتراض بما يسهم في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية وتسريع عجلة النمو الاقتصادي ومنها ما يعرف بادوات

الهندسة المالية او المشتقات كالمبادلات على انواعها مثلا ومحاولة استخدامها في تجسير فجوة ميزانيات المصارف بين موجوداتها ومطلوباتها وتحويط عمليات الاستثمار المصرفي من المخاطر المترتبة على ذلك.

9. ضرورة قيام المصارف اضافة الى دراسة المركز الائتماني لجمهور المقترضين ، بتوجيه استثماراتها عبر سياساتها الائتمانية المختلفة نحو ما يعرف بالقروض المنتجة التي تكون احتمالات نجاحها كبيرة تجنب تلك المصارف من خطر التعرض الى قروض غير منتجة لا تحقق للمشروعات المستخدمة لها ربحيتها المخططة ولا للمصارف المانحة لها وبالتالي ضرورة الابتعاد عن احتمالات التعرض الى خطر القروض المتعثرة وما ينشا عنها من ارتفاع للكلف على المصارف المانحة لها ومن ثم انخفاض ربحيتها والقيمة السوقية لاسهمها في السوق المالية وما يتبع ذلك من تراجع في عوائد الاستثمار بتلك الاسهم مما يعيق تلك المصارف من امكانية تمويل عملياتها عبر ضمان استمرارية تسويق اسهمها حين الحاجة اليها في زيادة راس المال المدفوع وتعزيز حجم الملكية في تلك المصارف.

10. بناء قواعد بيانات شاملة ودقيقة تتضمن بيانات تفصيلية عن المراكز الائتمانية لجمهور المقترضين من شأنها مساعدة المصارف على توجيه استثماراتها في القروض الممنوحة نحو المشروعات الاكثر نجاحا اضافة الى تصميم نظام معلومات استخباري يدرس ردود افعال السوق المالية ازاء سياسات الائتمان المصرفي والقرارات المتخذة من قبل ادارات المصارف المدروسة وانعكاساتها على الاداء المالي لتلك المصارف في السوق المالية العراقية وبما يصب في تحقيق الاهداف الاقتصادية الشاملة تجاه تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الدراسات المستقبلية :

1- قياس الكفاءة التشغيلية وتطبيق متغيرات الدراسة ذاتها في قطاعات اقتصادية اخرى غير القطاع

المصرفي

2- قياس الكفاءة المصرفية وتأثيرها بالقيمة السوقية بأستخدام اسلوب اخر هو تحليل مغلف البيانات

3- اعادة تطبيق الدراسة نفسها مع استخدام منهجية مختلفة ذات ابعاد مختلفة

4- قياس الكفاءة المصرفية وتأثيرها بالقيمة السوقية عبر متغيرات وسيطة اخرى

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم .

المصادر العربية :

1. ابو حمد ، رضا صاحب والفضل ، مؤيد عبد الحسين (2007) ، "الاقتصاد الإداري" ، دار زهدان للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
2. أبو نور ، ابراهيم (2011) ، "قياس كفاءة بنوك مجلس التعاون الخليجي" ، سلسلة الخبراء ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 41 .
3. احمد محمود فراج قاسم (2009) ، "المفاهيم النظرية للكفاءة الإنتاجية والاقتصادية" ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية .
4. الاحمدي ، عائشة سيف (2016) ، "اثر راس المال الاجتماعي في التحصيل الدراسي مقارنة برأسي المال المادي والبشري لخريجات مرحلة الثانوية بمنطقة المدينة المنورة" مجلة دراسات العلوم التربوية ، المجلد 43 ، العدد 1.
5. الاحمدي ، مرام عبید الله راضي (2013) ، "قياس كفاءة مدارس البنات الثانوية في المدينة المنورة باستخدام أسلوب التحليل الحدودي العشوائي" ، رسالة ماجستير ، جامعة طيبة ، المملكة العربية السعودية.
6. ادريس ، ثابت عبدالرحمن (2006) ، "كفاءة وجود الخدمات اللوجستية : مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم" ، الدار الجامعة ، الإسكندرية ، مصر .
7. ادوين مانيرف يلد (1999) ، "الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال" ، ترجمة جورج وهمي رزق ، المكتبة الأكاديمية ، ط1 ، القاهرة .
8. اسماء ، كسري ويزيد ، صالح محمد (2017) "دور المعلومات المحاسبية في تفسير القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة -دراسة حالة فندق الاوراسي 2004-2011" ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات ، العدد 41.
9. امر ، بلول (2015) "دور الاستعلام عن المركز القانوني والمالي لطالب القرض والجدوى الاقتصادية في تجنيب البنك او المؤسسة المالية المنازعة حول استرداد مبلغ القرض" ، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني ، المجلد 11 ، العدد 1.
10. بتتال ، احمد حسين (2012) ، "قياس وتحليل كفاءة المصارف الخاصة في العراق باستخدام تكنيك تحليل البيانات" ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد .

11. بن ختو ، فريد وقريشي محمد الجموعي (2013) ، "قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات" ، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، الجزائر
12. بن عنتر ، عبدالرحمان (2004) ، "تحو تحسين الإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية" ، حالة الصناعات التحويلية بالجزائر ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر .
13. بو عبدلي ، احمد وعبد الرزاق ، خليل (2001) ، "تقييم أداء البنوك التجارية العمومية والجزائرية من حيث العائد والمخاطرة" ، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري ، ورقة عمل مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات .
14. بوخاري ، عبدالحميد سماحة (2011) ، "التجريد العالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر ، ملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية" ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، الطبعة الثانية .
15. بورقية ، شوقي (2011) ، "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية" ، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر .
16. بوطورة ، فضيلة وعبد الرحيم ، صباح (2019) "القروض البنكية الممنوحة للاستثمار في الجزائر بين شروط الضمانات المطلوبة ودعم صندوق ضمان القروض (FGAR) خلال الفترة (2004-2016)" ، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد 3 ، العدد 2 ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2011.
17. خنشور ، جمال (1987) ، "التقييم الاقتصادي في وحدة ديدوش مراد الانتاج لانتاج المشروبات الغازية والعصير المركز خلال عامي 1984 - 1985" ، جامعة باتنة .
18. الجموعي ، قريشي محمد (2006) ، "قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية" ، دراسة نظرية وميزانية للبنوك الجزائرية خلال ، جامعة الجزائر .
19. الحاح ، طارق وفليح حسن (2009) ، "الاقتصاد الإداري" ، عمان ، الأردن ، دار الصفاء للنشر والتوزيع .
20. حسين ، حسين وليد ومحمود ، احمد عبد ونعمة ، رسل سلمان (2016) "اثر الاجور في تعزيز الالتزام التنظيمي للعاملين" ، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد 20.
21. حسين ، سطم صالح (2016) "تأثير جودة الابلاغ المالي في سياسات توزيع الارباح وانعكاسه على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية" ، اطروحة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في علوم المحاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

22. حسين ، محمود احمد وعبد الحميد ، مظهر خالد (2010) ، "قياس كفاءة أداء المؤسسات التعليمية باستخدام تحليل البيانات التطويقي" ، جامعة تكريت ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العراق ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصاد ، المجلد 6 ، العدد 17 .
23. الحسيني ، فلاح الحسن والدوري مؤيد عبد الرحمن (2003) ، "إدارة البنوك : مدخل كمي واستراتيجي معاصر" ، دار وائل للنشر ، ط:2 ، عمان ، الأردن .
24. الحسيني ، فلاح (2000) ، "الإدارة الاستراتيجية" ، طبعة 1 ، عمان ، الاردن ، دار وائل للنشر .
25. حمدان ، بدر شحدة (2012) "تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني 1995-2010" ، رسالة لنيل الماجستير في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر-غزة .
26. حمزة ، حسن كريم والمرشدي ، حيدر جواد كاظم (2019) "تقييم فرص الاستثمار الأجنبي باستخدام مصفوفة المخاطر القطرية المعدلة-دراسة مقارنة في عينة من البلدان العربية مع إشارة خاصة إلى العراق" ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والماليه ، 11(2) ، 72-92.
27. الحيايالي ، وليد ناجي (2004) ، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي" ، منهج علمي متكامل ، طبعة أولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
28. خالد ، اعميري (2015) "اثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة .
29. خالص صالح (2004) ، "تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي" ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول للمنطقة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات ، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، الجزائر .
30. الخزرجي ، ثريا عبدالرحيم ، وبتال ، احمد حسين (2012) ، "الكفاءة المصرفية بين المفهوم وطرق القياس ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية" ، المجلد 18 ، العدد 66 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
31. الداوي الشيخ (1995) ، دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير مع دراسة حالة الكفاءة الاقتصادية لمؤسسات الصناعات النسيجية والقطنية في الجزائر ، ماجستير غير منشور ، جامعة الجزائر .
32. دهش ، نعيم حسني (1985) ، "تدقيق وتقييم كفاءة الإدارة وفعالية المشاريع الإنمائية في الدول النامية" ، دراسات ، المجلد الثاني عشر ، العدد الخامس ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

33. الدهلكي , احمد جواد (2018) "تأثير تصنيف CAMELS في القيمة السوقية للسهم العادي-بحث تحليلي في عينة من المصارف العراقية" , / Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences / ISSN: 9666-225x / Issue:03

34. دنون , مروان عبد المالك وحسن , محمد وحيد (2019) "دور مؤشرات مناخ الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي: دراسة قياسية عن ماليزيا(1990-2016)" , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , المجلد 25, العدد 110.

35. الراوي , خالد وسعادة , يوسف (2000) , "التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح الحسابي" , ط1 , عمان , الأردن , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

36. رجب وجبارة , مروان زهير , اسامة كاظم (2016) , "قياس الكفاءة الفنية ومعدل التغيير في الإنتاجية الكلية لمزارع القمح في المنطقة الديمة في ظل فئات المساحة لمحافظة السليمانية" , مجلة العلوم الزراعية العراقية .

37. رشيد , حيدر خالد (2018) "دراسة تحليلية للتنبؤ بحجم الناتج المحلي الاجمالي العراقي باستخدام الطريقة الكلاسيكية ونماذج بوكس جنكنز" , بحث الدبلوم العالي في الاحصاء التطبيقي , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد .

38. زايد , عادل محمد (2003) "ادارة الموارد البشرية رؤية استراتيجية" , كلية التجارة , جامعة القاهرة , الانترنت .

39. الزبيدي , حمزة محمود (2008) "الادارة المالية المتقدمة" , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع , عمان , الطبعة الثانية .

40. الزبيدي , حمزة محمود (2004) , الإدارة المالية المتقدمة" , مؤسسة الوداق للنشر والتوزيع , عمان , الطبعة الاولى .

41. سريح , فائز هليل (2018) , "قياس وتحليل العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية في بعض المصارف العراقية" , جامعة السودان للعلوم .

42. السقا , محمد ابراهيم (2009) , "تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية بدولة الكويت ومقارنة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي" , جامعة الملك عبد العزيز , مجلد 22 .

43. شاهين , علي (2006) , "دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني" , ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي , الجامعة الإسلامية .

44. الشايح ، علي بن صالح (1429) ، "قياس الكفاءة النسبية للجامعات السعودية باستخدام تحليل مغلف البيانات" .
45. الشعبي ، خالد منصور (2004) ، استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية بالتطبيق على الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية بمحافظة جدة بالمملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة الملك سعود ، مجلد16 ، الرياض ، السعودية ، ص313-342 .
46. شنك ، اسامة محمد (2018) "العوامل المالية وغير المالية المحددة للأسعار السوقية لاسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان-دراسة اختبارية" ، رسالة لنيل الماجستير في المحاسبة ، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن.
47. صباح ، بهية مصباح (2008) ، "العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين" ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين .
48. طارق طه (2000) ، "إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية" ، دار الكتب ، الإسكندرية ، مصر .
49. الطائي ، رعد عبدالله وقداة (2008)، "إدارة الجودة الشاملة" ، دار البارودي ، عمان ، الأردن ، .
50. عبادي ، بتول مطر وعبد الزهرة ، هبه محمد (2018) "تحليل العلاقة بين القيمة السوقية للاسهم وسعر الفائدة -دراسة تطبيقية في سوق العراق للاوراق المالية" رسالة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية .
51. عبد الرسول ، هند ضياء (2015) "اختبار العلاقة بين توزيعات الارباح والقيمة السوقية للاسهم باستخدام بعض من ادوات التحليل المالي-دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للفترة من 2010-2014" ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد الخامس ، العدد 1 .
52. عبد العزيز ، محمود (1986) ، "ترشيد الإنفاق من خلال استنباط الوسائل والأدوات المساعدة على تحقيق ذلك : رفع الكفاءة الإنتاجية في العمل المصرفي" ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان
53. عبد مولا ، وليد (2013) ، "كفاءة البنوك العربية" ، سلسلة جسر التنمية ، الكويت ، العدد104.
54. العبيدات ، عبدالله محمد (2002) ، "كفاءة الأداء في البنوك التجارية الكويتية في ظل الصيرفة الشاملة" ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، مجلد التاسع ، العدد الثاني ، ص179-196 .
55. العبيدات ، عبدالله محمد (2006) ، "تأثير أنشطة البنود خارج الميزانية في كفاءة البنوك التجارية الكويتية" ، مجلة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد والإدارة ، م20 - عدد1 ، جدة .

56. عثمانى , حياة وهشام , ليزة (2020) "انعكاس القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1990-2017)", مجلة دراسات العدد الاقتصادي , المجلد 11 , العدد 1 .
57. عطوان , محمود علي (2013) "معجم العلوم المالية والمحاسبية والمصرفية" , دار اسامة للنشر والتوزيع , عمان , الطبعة الاولى .
58. عطية , عبدالقادر (1998) , "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق" , الطبعة 2 , الدار الجامعة , الإسكندرية .
59. عقل , فليح (2000) , "مقدمة تحليل المالي" , دار المستقبل للنشر , عمان .
60. علي , عباس فاضل (2019) "ادارة الارباح في المصارف الخاصة واثرها على القيمة السوقية بحث تطبيقي على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية" , مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية , جامعة المثني .
61. عمرآوي , زينب (2013) , "قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات" , رسالة ماجستير في علوم التسيير , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر .
62. العنزى , نصر حمود وعبد الجبار , هبة (2019) "اثر السياسة النقدية في الاستثمار في العراق للمدة (1990-2016)" , مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية , المجلد 11 , العدد 2 .
63. العنزى , وسام حسين (2015) , "قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام التحليل العشوائي للمدة (2007-2011)" , المجلد 12 , العدد 35 , مجلة الري للعلوم الاقتصادية والإدارية .
64. العيساوي , كاظم جاسم (2011) "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات" , دار المناهج , الاردن , عمان .
65. غالي , بتول علي عبد (2017) "دور التحليل المالي في تعزيز العلاقة بين توزيعات الارباح والقيمة السوقية للسهم في المصارف التجارية-دراسة تطبيقية" , مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد 7 , العدد 3 .
66. فارس , علي احمد ونعمة , اسماء هادي (2019) "اثر تغيرات سعر الفائدة في الاستثمار المصرفي عبر الية جذب الودائع-بحث تحليل في المصارف التجارية العراقية للمدة (2004-2017)" , المجلة العراقية للعلوم الادارية , المجلد 15 , العدد 60 .

67. فراشة ، عبد عبد الحميد (2002) ، "الكفاءة الإنتاجية في القطاع الصناعي الأردني" ، دراسة تحليلية ، مجلة المنارة ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، الأردن ، ص11-36.
68. فلاح ، مارية (2008) "دراسة تحليلية وتقييمية لنظام الاجور في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري-حالة قطاع البريد" ، مذكرة لنيل شهادة الدراسات العليا في تسيير الجماعات المحلية والتنمية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر .
69. فنوش ، الياس خضير (2007) "المؤثرات الفاتقة في حركة اسعار الاسهم دراسة في سوق العراق اللاوراق المالية" ، تنمية الرافدين ، العدد 29.
70. فهد ، نصير محمود فرنان (2009) ، "اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية" ، ط1 ، عمان الأردن ، دار صفاء للنشر والتوزيع .
71. فهمي ، محمد شامل بهاء الدين (2009) ، "قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية" ، مجلة جامعة ام القرى للعلوم التربوية والنفسية ، المجلد الأول ، ع1 .
72. قاسم ، عدنان جسام (2016) "تحليل سياسات المقسوم النقدي للارباح واثره على سعر السهم -دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المسجلة في بورصة عمان للاوراق المالية للفترة من 2—9—2013" ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، المجلد 7 ، العدد 2
73. القضاة ، فادي حامد (2004) "فاعلية كفاءة المصارف العاملة في الأردن" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، عمان العربية للدراسات العليا ، الأردن .
74. كلثوم ، بوخروبة (2017) "تطور سياسة الاجور في الجزائر" ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون العام ، جامعة الجزائر .
75. الكوري ، عز الدين مصطفى (2010) ، "اثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء" ، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني .
76. الكوري ، عز الدين والفيومي ، نضال (2007) "اثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان" ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد3 ، العدد3 ، الأردن
77. لسان العرب ، محمد بن مكرم منظور الافريقي المصري ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، 314/12 .
78. لكحل ، حلوي (2018) "قرار توزيع الارباح واثاره على قيمة المؤسسة-دراسة حالة مؤسسة صيدال 1999-2016" ، رسالة لنيل ماجستير في العلوم المالية ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة .

79. مائير كوهين (2007) ، "النظم المالية والتمويلية" ، المبادئ والتطبيق ، ترجمة عبدالحكيم الخزامي ، دار الفجر ، مصر .
80. محمد ، اياد طاهر ، وحتوش ، مصطفى اكرم (2017) "انعكاس زيادة التمويل الممتمك على عوائد الاسهم العادية" ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 100 ، المجلد 23. الغالبي ، مجيد محسن (2017) "اثر القوى الخمسة ومؤشرات السوق المالية في القيمة السوقية للسهم دراسة تطبيقية" ، المجلة العراقية للعلوم الدارية ، المجلد 13 ، العدد 51.
81. محمد ، جمال هداش (2019) "المؤشرات المالية واثرها في تحقيق القيمة السوقية للمصارف العراقية-دراسة تحليلية في مصرفي بغداد الاستثماري وأشور الدولي" ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 15 ، العدد 45 .
82. المرزوك ، خالد حسين وجواد ، نادية محمد (2019) "قياس اثر الانفاق العام في التضخم -العراق حالة الدراسة للمدة 1980-2016" ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، المجلد 11 ، العدد 1.
83. مساعد ، ابتسام (2009) ، "تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل ، جامعة محمد خضير ، بسكرة ، الجزائر .
84. مشكور ، سعود جايد ، وصادق ، زهور عبد السلام (2019) "العلاقة بين سياسات توزيع الاريح والقيمة السوقية للسهم واثرها على حجم التداول-دراسة في عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية" ، مجلة الدنانير ، العدد 15.
85. مصطفى باكر (2002) ، "الإنتاجية وقياسها سلسلة دورة تقني لقضايا التنمية في الدول العربية" ، العدد 61 ، الكويت .
86. مطاي ، عبد القادر ومحمد ، صلاح وبراهيم ، بلقطة (2019) "دور ادوات السياسة النقدية في تحفيز الاستثمارات المحلية في الجزائر" ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 25 ، العدد 110 .
87. معراج هواري وفيصل شياد (2011) ، "قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر" ، المركز الجامعي بقرادية ، الجزائر .
88. منصورى ، عبد الكريم (2014) ، "قياس الكفاءة النسبية ومحدداتها للأنظمة الصحية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) للبلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل" ، نمذجة قياسية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ، جامعة ابي بكر بلقايد ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، الجزائر .

89. منصورى ، عبدالكرىم (2010) ، "محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)" ، رسالة ماجستير فى العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، الجزائر .
90. المياح ، شيماء شاكر والبناء ، زينب مكى (2019) "قياس متطلبات التمويل ودورها فى تحسين القيمة السوقية للمصرف دراسة تطبيقية فى عينة من المصارف المسجلة فى سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2005-2017" ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، المجلد 15 ، العدد 61 .
91. مزيان ، الوناس (2010) ، "بين الكفاءة والكفاية فى المؤسسات التربوية" ، جامعة قاصدي مرياح .
92. ناصر سليمان وحموي شريفة (2013) ، "قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة فى الجزائر" ، مقالة منشورة بمجلة الباحث بجامعة قاصدي مرياح ولاية ورقلة ، الجزائر ، العدد 12.
93. نجم ، عبود (2013) ، "مدخل إلى إدارة العمليات ، الطبعة الأولى" ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
94. نصيرة ، يحياوي (2014) "دور القروض البنكية فى تنمية القطاع الفلاحي فى الجزائر" ، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادية ، المجلد 1 ، العدد 1.
95. النعيمي ، سالم يونس ، "أساليب قياس الكفاءة الاقتصادية للمزارع" ، رقة بنبية جامعة الموصل كلية الزراعة والغابات ، العراق .
96. نوري ، وعد بدر (2014) "تأثير جودة الإبلاغ المالي فى القيمة السوقية المضافة دراسة تطبيقية فى عينة من المصارف التجارية الخاصة فى العراق" ، رسالة لنيل ماجستير تقني فى التقنيات المالية والمحاسبية ، الكلية التقنية الادارية ، الجامعة التقنية الوسطى .
97. نوي ، فطيمة الزهرة (2010) ، "تقييم كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائى خلال الفترة (2004-2008)" ، رسالة ماجستير فى العلوم المالية والمصرفية ، فى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، الأردن .
98. هال فريان (2000) ، "الاقتصاد الجزئى التحليلى مدخل حديث" ، ترجمة احمد عبد الخير ، احمد ابو زيد ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية .
99. الهيبيل ، نهاد ناهض (2013) ، "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA: دراسة تطبيقية على المصارف المحلية الفلسطينية" ، رسالة ماجستير فى المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية .

1. Al Saedi, Alaa A. Salih (2010) "The effect of dividend policy on market value UK empirical study", Doctoral thesis, Durham Business school, Durham University, UK.
2. Alan Griffiths & Stuart wall , (2000), intermediate microeconomics : theory and application , second edition , Longman Group , United kingdom .
3. Allen , Jason and Liu , Ying (2005) , Efficiency and Economies of scale of large Canadian Bank , Bank of Canada , Working Paper 2005-13 , Canada .
4. Allen N. B. , Diana H. & David B. H (1993) , Bank efficiency derived from the profit function , Journal of Banking and finance 17, P: 317-347.
5. Bali ,Turan G. & Engle , Robert F. , Murray , Scott , "Empirical Asset Pricing : The Cross Section of Stock Returns" , John Wiley & Sons, Inc., New Jersey , USA, pp.148, 2016.
6. Berg Sman , Joel (1967) , Commercial-Policy Allocative Efficiency and X-efficiency , Quarterly journal of economics , MIT press .
7. Bharat D. , Gilad S. , (2018) , Patents and Growth in OLG Economy with Physical Capital , <https://www.researchgate.net/publication/331046043> .
8. Boubakri, N., El Ghouli, S., Guedhami, O., & Megginson, W. L. (2018). The Market Value of Government Ownership. SSRN Electronic Journal .
9. Buigut ,Kibet.,Soi ,Neddy,Koskei ,Irene,Kibet ,John .,(2013)" The Effect of Capital Structure on Share Price", European Journal of Business and Management, Vol.5, No.9,.
10. Camilleri, M. A. (2018). Aircraft Operating Costs and Profitability. In Travel Marketing, Tourism Economics and the Airline Product (Chapter 12, pp. 191-204). Cham, Switzerland: Springer Nature.
11. Caves , Richard , E. Barton , David. R. (1990) , Efficiency in U.S Manufacturing Industries Industries , MIT Press .
12. Changsu-chao . Heming – Fang & Wang yaw-Bin (2005), Evaluating the Balanced score card with Data Envelopment Analysis to Measure men Manage men Efficiency of Hotels in Taiwan and Vietnam , Shan University of phase 11 Journal,2, 105-106.
13. Chawlzi El Moussawi , Hassan Obeid (2010), Evaluating production Efficiency of Islamic Banking in GCC: Anon parametric Approach , international Journal of Finance and Economics Issue 53 .
14. Christian D., Nadja G. , Jakob K. , (2019) , Empirical Evidence on Environmental Performance and Operating Costs , Finance Center Muenster, University of Muenster .

15. Clarkson , Kenneth W. & Cross ,Frank B. & Miller ,Roger LeRoy, (2015) "Business Law Text And Cases" 13th ed. , Cengage Learning , Canada,pp.775.
16. Coelli T.J. , Rao D.P. , O'Donnell C.J. and Battese G.E. (2005) , An introduction to Efficiency and productivity Analysis , Springer science and Business Media , Inc. , 2nd ed , ISBN: 0-387-25895-7 .
17. Collender, R. N. and M. Morehart (2004), Decoupled Payments to Farmers, Capital Markets, and Supply Effects, in: M. F. Burfisher and J. Hopkins (eds.), Decoupled Payments in a Changing Policy Setting. Economic Research Service/USDA, Washington D.C., pp. 40- 48.
18. Cooper , W.W Seiford L.M. and Tone K. (2000) Data Envelopment Analysis: A comprehensive Text With models , Application References and DEA-Solver Software , Lower Academic publishers .
19. Curtiss, J. (2012). Determinants of Financial Capital Use: Review of theories and implications for rural businesses (No. 545-2016-38712)
20. David , C. W \$ Paul. W. W. (1995) , Evaluating the Efficiency of commercial bank : Does our view of what banks do matter ? , federal Reserve Bank of Saint Louis Review , Vol, 77, J/A.
21. Dominik Salvatore (1998) , Microeconomique cours et problems , Mc Gra w-Hill , Inc , Paris .
22. Ecosid , (1999) , Dialouges autour de la performance en entreprise edition harmattan , Paris , France .
23. Duaka, C. L., (2015), "Credit Risk Management in Commercial Banks". IOSR Journal of Economics and Finance, Vol. 6, No. 3.
24. Eken , Mehmet Hasan , and kale , Suleyman (2011) , Measuring Bank Branch performance using Data Envelopment Analysis (DEA) , The case of Turkish Bank Branches , African Journal of Business Management , (3) ,
25. Faerber, Esme, (2007)" All about Stocks" ,USA, 2th ed , Mc Graw-Hill Co., 2 (2006) Edition, USA.
26. Felipe S., Carlos D. S, Rouverson P. S , Antonio T.S. O , (2019) Operational cost of mechanized harvesting of first-crop coffee , <https://www.researchgate.net/publication/338376866> .
27. Fiorention E., Karmann A. & Koetter M. (2006) , The cost efficiency of German banks: Qc omparison of SFA and DEA , Discussion paper series 2: Banking and financial studies .
28. Franta M. and knecn , T. (2009) , Stochastic Frontier Analysis of Efficiency of Czech Grammar Schools , Sociologic casopis , Vol.45 , No.60 .

29. Gabriel, Steinhardt (2019) “Market-Value Pricing Definitions, Concepts, and Processes for Market-Value Centric Pricing” Springer Briefs in Business, ISBN 978-3-030-10734-5.
30. García-Zambrano, L., Rodríguez-Castellanos, A., & García-Merino, J. D. (2018). Impact of investments in training and advertising on the market value relevance of a company’s intangibles: The effect of the economic crisis in Spain. *European Research on Management and Business Economics*, 24(1), 27–32.
31. Hirofumi F., Kaoru T. (2018) , Does human capital or physical capital constrain output in Japanese prefectures,
<https://www.researchgate.net/publication/312150033>.
32. Hjalmarsson , Lennart , Irene Anderson , and Aziz Mlima (1999) , Swedish Banking , Efficiency and Productivity in an international perspective , Department of Economics , Goteborg University , Goteborg , Sweden , September .
33. Howlader, H. O. R., Lotfy, M. E., Shigenobu, R., Matayoshi, H., & Senjyu, T. (2019). Optimal Consumer Efforts and Operational Costs Based Analysis for a Smart Grid. *Electric Power Components and Systems*, 47(13), 1203-1217.
34. Hussinger, K., & Pacher, S. (2018). Information ambiguity, patents and the market value of innovative assets. *Research Policy*.
35. Jacob A. Bikker and Jaup W.B. Bos (2008) , Bank Performance : A theoretical and empirical framework for the analysis of profitability , competition and efficiency , Rutledge , New York .
36. Kamal K.J.,Jihad F.J.,(2019) “Mutual Funds and their Reflection on the Market Value Index of the Stocks (the study of the experience of the Kingdom of Saudi Arabia for the period 2000- 2017)” , *Journal of University of Babylon for Pure and Applied Sciences*,Vol.(27), No.(4).
37. Lee, J., & Kwon, H.-B. (2017). Progressive performance modeling for the strategic determinants of market value in the high-tech oriented SMEs. *International Journal of Production Economics*, 183, 91–102.
38. Lee, J., Kwon, H.-B., & Pati, N. (2019). Exploring the relative impact of R&D and operational efficiency on performance: A sequential regression-neural network approach. *Expert Systems with Applications*. doi:10.1016/j.eswa.2019.07.026
39. Lees , fried man (1993) , The microeconomics of public analysis , Part1 , chapter2 .
40. Leibenstein Stein property Rights and X-Efficiency: Comment ; *American Economic Review* , (1983) Vol. 73: 831-842.
41. Leo Onyiriuba.(2016) ” Emerging Market Bank Lending and Credit Risk Control-Evolving Strategies to Mitigate Credit Risk, Optimize Lending Portfolios ,and Check Delinquent Loans”, Elsevier Inc, ISBN: 978-0-12-803438-5.

42. Louise E.,(2020), Effect of Mobile Phone Use of Driver to Vehicle Operating Costs , Journal of Physics: Conference Series .
43. Mahaftha , Bilal Mohammad Saed (2005) , Operating Efficiency and stock performance the case of Jordanian Banks , Master Banking and finance thesis Yarmouk University Jordan .
44. McLean, R. D., & Zhao, M. (2018). Cash savings and capital markets. *Journal of Empirical Finance*, 47, 49–64. doi:10.1016/j.jempfin.2018.02.001
45. Mcmillan M. and Chan W. (2006) , University Efficiency : A comparison and consolidation of Result from stochastic and Non-Stochastic Methods Education Economics , Vol.14 No.1 .
46. Miller ,Kent ,Bromiley Philip ,(1990) , Startegic risk and corporate performance : an Analysis of alternative risk measure , Academy of Management Journal , Vol.33 , No.4
47. Mohammad Shamsheer et al (2008) , Efficiency of conventional versus Islamic Banks : international evidence , Using the SFA , Journal of Islamic Economics , Banking and Finance , Vol . 4. No. 2, May , Augusts .
48. Mokhtar Hamin Syahrudin Ahmad , Alhabshi Syed Musa , Abdullah Naziruddin (2006) , A conceptual Framework for and Survey of Banking Efficiency Stud , Unitary E-Journal Vol.2 , No.2 .
49. Morris D. (2008) , Economies of scale and Scope in E-learning , studies in higher education , Vol.33, No.3 , France , P:331-343 .
50. Mujiatun, S., & Handayani, S. (2018) Effect Of Operational Cost And Operational Revenue On Return On Asset Of SHARIA BANKING: Case Study On Sharia Business Division Of PT. Bank Sumut.
51. Nekhili, M., Nagati, H., Chtioui, T., & Rebolledo, C. (2017). Corporate social responsibility disclosure and market value: Family versus nonfamily firms. *Journal of Business Research*, 77, 41–52.
52. Odeck, J. (2019). Estimating and predicting the operational costs of road tolls: An econometric assessment using panel data. *Transportation Research Part A: Policy and Practice*, 130, 466-478.
53. Philippe Lorino (1998) , Methods et pratiques de la performance , edition organization , Paris .
54. Predrag T. , Marijana C. , Kristijan K. , (2019) , PHYSICAL CAPITAL INVESTMENTS AND LABOUR PRODUCTIVITY ACROSS COUNTRIES-PANEL APPROACH , <https://www.researchgate.net/publication/337974359>.

55. Quey Jen-yeh (1996) , The Application of Data Envelopment Analysis in conjunction with financial Ratios for Bank performance Evaluation , The Journal of the operational Research society Vol47.
56. Richard & Zerbe Jr (2001) , Economic efficiency in law and economics , Edward Elgar Publishing , USA .
57. Robert .T (1998) , Deference across first district bank in operational efficiency , New England Economies Review M/t .
58. Robert De Young (1997) , Measuring bank cost efficiency don't count on accounting ratios Financial practice and education review USA .
59. Roger , L.M. & David , D.V. (1993) , Economies of scale and scope in depository institution , Does big mean bad In banking , 3rd ed . Macgrhill , New York .
60. Roger L.M. & David D.V (1993) , Modern monex and banking , 3rd ed Macgrhill , New York USA .
61. Sealy C.W. Lindley J.T.I. (1977) Inputs output and a theory of production and cost at depository financial institutions , Journal of Finance , Vol. 32.
62. Sherman H.D. and Gold , f,(1985), Bank Branch operating Efficiency Evaluation with Data Envelopment analysis , Journal of Banking and Finance , 297-315.
63. Shioji, E., & Vu, T. K. (2012). Physical capital accumulation in Asia 12: Past trends and future projections. *Japan and the World Economy*, 24(2), 138–149. doi:10.1016/j.japwor.2012.01.011.
64. Shone (1981) , Applications in intermediate macroeconomic , Marter Rober , oxford .
65. Sittiporn I., Bundit C., Veerason L. , (2019) , THE KEY CHARACTERISTICS OF CONDOMINIUM'S OPERATING EXPENSES (OPEX) IN BANGKOK , The European Proceedings of Multidisciplinary Sciences .
66. Tannenwald R. (1995) , Differences across first district banks in operational efficiency .
67. Tannenwald R. (1995) , Differences across first district banks in operational efficiency .
68. Tu-Anh Nguyen , (2000) , Sources of Economic Growth: Physical capital, Human Capital, Natural Resources, and TFP , Université de Paris I - Panthéon Sorbonne U.F.R de Sciences Economiques .
69. Varadan S. (2011), What Is the Meaning of operational Efficiency , Business magazine , India .
70. Vares , Lindita , (2015) , Measuring Banking Efficiency during crisis Period Using Data Envelopment Analysis : Western Balkan Countries Case , Vo 14 , P264-274 , mdaï .

71. Vincent Plauchet (2006) Measure Etmlioration Des Performances industrials, Tome2, UPMF, France .
72. Wheelock , Pavid.c and Wilson , Paul.W (1995) , Evaluation the Efficiency of commercial Banks : Federal Reserve of st-louis , United states , P:39-51.
73. William Barnett , (2005) , Forecast Design in Monetary Capital Stock Measurement , <https://www.researchgate.net/publication/23747877> .
74. Xiaoqing Fu & Shelagh Heffernan (2006) , Economies of Scale and Scope in China's Banking Sector , Working Paper , Cass Business School , City University , London .
75. Xie Xiaoqing ,(2005) Investment in Physical Capital, Investment in Health and Economic Growth in China , Investment Management and Financial Innovations .
76. Xuan Vinh Vo , (2017) , How does the stock market value bank diversification? Evidence from Vietnam, Finance Research Letters .
77. Young R.D. (1997) , Measuring Bank Cost Efficiency , Don't Count on Accounting Ratios , Financial Practice and education , USA , P:2031 .

الملاحق :

الملحق (1) القروض للمصارف عينة الدراسة للسنوات من 2009 – 2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
145602262000	195066079000	235718858000	226699673000	208184136000	137255287000	145657941000	80800066000	79504860305	مصرف بغداد
100251982000	126346355225	149924804832	187865081586	206777862361	9970335847190	188852690664	142631093952	142631093952	شرق الاوسط
94838407000	108062232000	116279253000	143049826000	105472401000	74692282000	75548883000	49182148795	46974159015	سومر تجاري
329052958254	272651572920	324228812054	429452619557	537759713000	383970401000	280013581000	262085288000	102781540000	المتحد للاستثمار
25066078000	25066078000	68636000	1228860000	2472434000	7319921000	9633019000	13847732453	11729137793	الائتمان
204274936809	287550217570	280470597242	245481725026	241019661711	167382152208	12110146049	167382152208	12110146049	الخليج
116742879142	114534680946	109505978323	101523870463	778932508703	67356229597	264827996561	264827996561	13434150681	المنصور
134356000000	124682911000	184042463506	165476985518	116288728637	69094292	51583916000	36973424000	18574055000	المصرف الاهلي
10789288000	9903977000	9101997145	7154494691	3956341543	2311016973	829146550	359656116	6660802713	المصرف التجاري

الملحق (2) الاستثمارات للمصارف عينة الدراسة للسنوات من 2009 – 2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
4634506000	5864988000	258837884000	45521749000	41077510000	239128048000	185465080000	129539147000	163198369406	مصرف بغداد
36364379000	42801925969	4257325969	26859775228	19065496297	530587580000	5257699027	8702260320	8702260320	شرق الاوسط
1238400000	1760537000	1760537000	1010011000	1010011000	1010011000	705944000	1205944211	1104973303	سومر تجاري
50200000000	82959660402	167113347120	77925472377	64783630176	17944848065	7651624908	17944848065	7641624908	مصرف الخليج
4187781677	6741457003	4584432204	13419906349	14103316000	14397131000	10786505000	6395072000	3308599000	المتحد للاستثمار
308092353000	421680000000	306640000000	408720000000	391570000	359114788000	226294788000	356742378111	173142378111	مصرف الائتمان
36716266731	38302796404	698695188392	486806857557	474860575980	232616483500	101688673717	101688673717	76757329981	المنصور
1623000000	1615153000	163075000000	13805967272	32785606334	1943512	16335759000	11546291000	19732000000	الاهلي العراقي
467452000	290669048000	231149923325	280262998277	112852275410	127962889280	115410332363	133588687750	159525111799	المصرف تجاري

الملحق (3) موارد بشرية عينة الدارسة للسنوات من 2009 – 2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
19267166.23	188080722.74	15514462.92	16157839.67	14434385.49	12592647.37	11001735.956	10438109.73	87444483.7	مصرف بغداد
14952004.35	14326092.114	15924406.57	16682097.55	16441747.20	14262745.62	11788637.25	9298058.44	9298058.44	شرق الاوسط
17307193.89	15280629.93	17336964.61	19163395.41	18741465.7	15219500	10652010.84	7780904.15	4791184732.02	المتحد للاستثمار
14902289.77	17234907.103	12086191.011	12184159.85	10829795.66	10524810.055	9733490.56	8906132.28	8906131.108	الائتمان
17690753.86	17336403.0204	16528315.77	14471924.69	13268098.010	11628308.088	10957115.19	11628308.088	1095711.199	الخليج
14832501623	12309335000	10689182000	9831263000	8503029000	7208663000	5509199000	6191280.87	6142967.85	سومر تجاري
12766508018	12439177758	11747663295	12154542414	9195421701	7826286395	8821715301	8098348604	7020061374	المنصور
3879807711	3306860476	10820387677	9662983186	12012630053	9144684855	9238244209	14915960676	12105218297	المصرف تجاري
2632446600	25203483000	26998510774	25906137137	17760124247	6934733301	11419852000	7517154000	7273698000	المصرف الاهلي

الملحق (4) راس المال المادي للمصارف عينة الدراسة للسنوات من 2009 – 2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
0.01273	0.001547	0.049219	0.050314	0.05773	0.070424	0.08298	0.05767	0.04949	مصرف بغداد
0.029515	0.005498	0.031034	0.21494	0.0191172	0.135541	0.016406	0.016614	0.016614	شرق الاوسط
0.0139	0.146182	0.014618	0.018604	0.03358	0.027388	0.0294427	0.56708	0.04651	سومر تجاري
0.032145	0.036107	0.366619	0.03748	0.031736	0.029321	0.074382	0.06758	0.03787	المتحد للاستثمار
0.09778	0.073283	0.071535	0.130644	0.15277	0.429524	9733490	0.6089	0.58858	الاتئمان
0.046442	0.02687	0.072772	0.043354	0.03417	0.03240	0.018556	0.03240	0.018556	الخليج
0.032810	0.03992	0.054227	0.049852	0.02363	0.02786	0.02695	0.02695	0.221514	المنصور
0.130093	0.15377	0.074808	0.07759	0.1023	0.12226	0.10605	0.03497	0.03487	الاهلي العراقي
0.08856	0.86293	0.618378	0.247251	0.30475	0.2072128	0.7680048	1.09943	1.58516	المصرف تجاري

الملحق (5) راس المال النقدي للمصارف عينة الدراسة للسنوات من 2009 – 2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
0.00837	0.00734	0.00874	0.006863	0.00795	0.070424	0.011180	0.00765	0.011691	مصرف بغداد
0.00226	0.020	0.02207	0.034588	0.027928	0.016962	0.01957	0.02124	0.02124	شرق الاوسط
2.8490	0.0425	0.034693	0.022339	0.024866	0.021252	0.02944	0.038313	0.02759	سومر تجاري
0.011613	0.01376	0.705322	0.011959	0.005609	0.01347	0.019349	0.00759	0.001101	المتحد للاستثمار
0.0011160	0.001266	0.001913	0.0014994	0.0078334	0.0125197	90.017755	0.00653	0.012628	الائتمان
0.00266	0.04463	0.04659	0.045609	0.039461	0.03968	0.047709	0.03968	0.0477	الخليج
0.001139	0.001606	0.020958	0.003017	0.004222	0.015488	0.02542	0.02542	0.0743	المنصور
0.00512	0.001095	0.013775	0.009972	0.013167	0.009926	0.012837	0.026415	0.0995119	المصرف التجاري
0.01975	0.02242	0.020462	0.251150	0.01404	0.0170	0.0211	0.025830	0.0496	المصرف الاهلي

الملحق (6) تكاليف الكلية للمصارف عينة الدراسة للسنوات من 2009 – 2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
184093838 43	187074402 000	35619921 000	54192607 000	50416500 000	4122014200 0	36185865 600	20762683 890	117757401 371	مصر ف بغداد
184093838 43	522583093 96	57555067 818	61067141 979	41618738 727	1254408911 018	31431792 307	27658098 084	270338943 87	شرق الأوس ط
148325016 23	123093350 00	10689182 000	98312630 00	85030290 00	7208663000	55091990 00	51227528 17	358613283 0	سومر تجاري
189033803 79	250292871 76	27160898 8	24809432 65	18071096 591	2470143100 0	17472575 000	66398590 00	365592955 1	المتحد للاستثم ار
409968500 0	498040200 0	96888960 00	10423441 000	13788170 00	1582743600 0	16717785 000	14385248 629	114080346 85	الانتما ن
219948003 06	431535803 11	44500957 510	45268146 784	37293437 393	2683266071 2	24607401 371	24256688 598	116111134 462	الخليج
127665080 18	124391777 58	11747663 295	12154542 414	91954217 01	7826286395	88217153 01	80983486 01	702006137 4	المنص ور
263244666 000	252034830 00	26998510 774	25906137 137	17760124 247	14211037	11419852 000	75171540 00	727369800 0	الاهلي العراق ي
387980767 711	330686047 6	10820387 677	96629831 86	12012630 053	9144684855	92382442 09	14915960 676	121052182 97	المصر ف تجاري

الملحق (7) أسعار إغلاق أسهم المصارف عينة الدراسة للسنوات 2009 – 2017 (دينار)

ت	المصرف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	مصرف بغداد	2.45	1.790	3.840	1.800	2.060	1.550	1.170	.910	.610
2	شرق الاوسط	2.60	1.100	1.640	1.460	1.600	.600	.510	.430	.350
3	سومر تجاري	.900	.810	.840	1.020	1.000	1.000	.950	.900	.900
4	المتحد للاستثمار	1.850	1.770	2.400	1.840	1.180	.710	.370	.310	.230
5	الانتمان	3.400	2.450	3.500	2.350	2.410	1.050	.590	.750	.680
6	الخليج	1.800	1.050	1.090	1.090	1.150	.900	.510	.450	.390
7	المنصور	1.300	1.340	1.430	1.230	1.740	.840	.870	.990	.790
8	الاهلي العراقي	.870	.830	1.020	.840	.820	.900	.550	.410	.470
9	المصرف تجاري	1.450	1.390	1.270	1.270	.920	.660	.410	.480	.490